

أخبار عالمية



القطاع المصرفي الأميركي يدخل موسم نتائج الأعمال

تدخل أسهم البنوك الأمريكية الكبرى موسم نتائج أعمال الربع الثالث وهي في نطاق التصحيح، بعدما تراجعت بأكثر من 10 % منذ منتصف أغسطس، وسط ارتفاع عوائد سندات الخزانة وزيادة الفيدرالي أسعار الفائدة للمرة الأولى منذ 3 سنوات. وارتفع مؤشر «كيه بي دابلو بنك إنكس» الذي يتتبع أداء أكبر 24 مصرفاً أمريكياً بنسبة 0.49 % إلى 171 نقطة في تمام الساعة 07:44 مساءً بتوقيت مكة المكرمة، لكنه يعد منخفضاً بنحو 12.3 % عن آخر ذروة سجلها هذا العام. ويبدأ موسم نتائج أعمال الربع الثالث غداً الثلاثاء، وسط توقعات بأن تحقق أكبر البنوك الأمريكية إيرادات تقارب 19 مليار دولار من تداول الأسهم.

الصين وأوروبا تبحثان قيود معدات الطاقة الشمسية



اتفقت الصين والاتحاد الأوروبي على بحث القيود الأوروبية المفروضة على استيراد العاكسات الكهربائية المستخدمة في أنظمة الطاقة الشمسية والبطاريات، ضمن تفاهات تجارية تشمل 16 بنداً، وسط مخاوف تتعلق بأمن الطاقة. وفي إطار المفاوضات، تعهدت بكين بخفض صادرات السيارات الهجينة إلى أوروبا من نحو 800 ألف سيارة هذا العام إلى 350 ألفاً للعام المقبل، مع بحث خفض الرسوم الصينية على منتجات أوروبية بقيمة 4 مليارات يورو. وتأتي المبادرات مع بلوغ العجز التجاري الأوروبي مع الصين 360 مليار يورو في 2025، وسط مساع لمعالجة الاختلالات وتجنب تصعيد التوترات التجارية.

عجز حساب المعاملات الجارية في مصر يبلغ 22.5 مليار دولار



ذكر البنك المركزي المصري، أمس الاثنين، أن عجز حساب المعاملات الجارية بلغ 22.5 مليار دولار في السنة المالية 2025-2026 مقارنة مع 15.4 مليار دولار في العام السابق. وغزا البنك هذا التغيير إلى ارتفاع العجز في كل من الميزان التجاري السلعي وميزان دخل الاستثمار. وأفاد البنك بأن صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بلغ 18.0 مليار دولار في السنة المالية 2025-2026 مقارنة مع 3.6 مليار دولار في العام السابق.

مؤتمر البترول العالمي بالرياض: استثمارات ومسارات بديلة لحماية الإمدادات

10 ملايين برميل لتعزيز أمن الطاقة

3 الرومي: أمن الكويت والسعودية مترابط.. وشراكة راسخة ووحدة مصير

2 «أرامكو»: خيارات إضافية لتصدير الخام وتوسيع قدرات التخزين خارج المملكة

1 السعودية: توسعة «شرق - غرب» خلال عامين إلى ثلاثة.. والوفاء بالالتزامات مستمر



«مؤسسة البترول»: ملتزمون تجاه عملائنا رغم الظروف الاستثنائية والتحديات

والنفطي إلى شراكة استراتيجية ووحدة في المصير والمواقف. وأضاف أن التعاون الخليجي ركيزة لأمن الطاقة واستقرار المنطقة، مؤكداً أهمية توحيد الجهود لحماية المصالح المشتركة ومواجهة التحديات الراهنه. **طالع..... ص 4 - 5**

وصول الطاقة إلى الأسواق العالمية. وأكد وزير النفط الكويتي رئيس مجلس إدارة مؤسسة البترول طارق الرومي وقوف الكويت إلى جانب السعودية، مشدداً على أن أمن البلدين واستقرارهما مترابطان، وأن علاقتهما تتجاوز التعاون الاقتصادي

الاستثنائية، ودورها في دعم أمن الطاقة واستقرار الأسواق. وشدد على أن التحديات الراهنة تؤكد الأهمية الاستراتيجية للخليج العربي، داعياً إلى المحافظة على أمن الممرات البحرية وسلامة سلاسل الإمداد لضمان استمرار

الاقتصادات والأسواق حول العالم. وقال إن أكثر من 90 % من المواد المستخدمة لاستعادة العمليات خلال الأشهر الثمانية الماضية وقّرتها مصادر محلية، ما أتاح استعادة التشغيل خلال ساعات وأيام بدلاً من أسابيع وأشهر، مؤكداً أهمية التوطين في تعزيز الجاهزية للأزمات. بدوره، أكد الرئيس التنفيذي لمؤسسة البترول الكويتية الشيخ نواف سعود الصباح استمرار المؤسسة في الوفاء بالتزاماتها تجاه عملائها وشركائها حول العالم رغم الظروف

تصدّر أمن الإمدادات النفطية أعمال مؤتمر البترول العالمي الخامس والعشرين في الرياض، مع إعلان السعودية خططاً لرفع قدرة خط أنابيب «شرق - غرب» إلى 10 ملايين برميل يومياً خلال عامين إلى ثلاثة أعوام، وكشف «أرامكو» عن دراسة خيارات إضافية لتصدير الخام والتخزين خارج المملكة، فيما أكدت مؤسسة البترول الكويتية استمرار الوفاء بالتزاماتها، وشدد وزير النفط طارق الرومي على ترابط أمن الكويت والسعودية واستقرارهما.

وجمعت تصريحات المسؤولين خلال المؤتمر بين تأكيد استمرارية الإمدادات وأهمية الاستثمار المسبق في البنية التحتية، وتعزيز مرونة سلاسل التوريد، في ظل التحديات الإقليمية والضغط التي تواجه مسارات نقل الطاقة إلى الأسواق العالمية.

وأكد وزير الطاقة السعودي الأمير عبد العزيز بن سلمان أن المملكة ماضية في تنفيذ خططها والوفاء بالتزاماتها تجاه العالم، مشدداً على أن «الخوف لا مكان له في قاموس السعوديين»، وأن الاستعداد المسبق مكّنها من التعامل مع تداعيات الأزمة ومواصلة تلبية احتياجات الأسواق.

وأوضح أن توسعة خط «شرق - غرب» تعزز مسارات نقل النفط البديلة، مؤكداً استمرار الاستثمار في النفط والغاز والطاقة المتجددة وشبكات الكهرباء والتخزين. وبين أن مرونة المنظومة لا تقتصر على القدرات الاحتياطية، بل تشمل الصيانة والإصلاح وإعادة توجيه الإمدادات والتعافي تحت الضغط.

من جانبه، كشف رئيس «أرامكو السعودية» وكبير إداريها التنفيذيين أمين الناصر عن دراسة خيارات إضافية لتصدير النفط الخام وتوسيع التخزين خارج المملكة، بالتنسيق مع وزارة الطاقة، محذراً من أن تداعيات استهداف منشآت الطاقة تمتد إلى

250.96 مليون سهم جرى تداولها عبر 19.58 ألف صفقة

البورصة تسجل تعاملات بـ 70.69 مليون دينار

كتب مساعد صالح

سجلت بورصة الكويت تداولات بقيمة 70.69 مليون دينار في ختام تعاملات أمس، موزعة على 250.96 مليون سهم، من خلال تنفيذ 19.58 ألف صفقة، وسط تباين المؤشرات الرئيسية وتراجع سبعة قطاعات، في جلسة حافظ خلالها السوق الأول على مكاسبه، بينما تعرضت الأسهم المدرجة في السوق الرئيسي لضغوط انعكست على مؤشراته.

وأظهرت حصيلة التعاملات ارتفاع مؤشر السوق الأول بنسبة 0.26 %، وصعود المؤشر العام 0.12 %، في حين انخفض مؤشر السوق الرئيسي 0.57 %، وتراجع الرئيسي 50 بنحو 0.56 %، بما يعكس تفاوت اتجاهات الأسعار رغم النشاط المسجل في عمليات البيع والشراء. وبلغ متوسط قيمة الصفقة الواحدة نحو 3610 دانير، فيما بلغ متوسط كميتها قرابة 12.8 ألف سهم، وفق حسابات

مستندة إلى إجمالي قيمة التداول وحجمه وعدد العمليات المنفذة. وتوضح هذه الأرقام حجم النشاط الذي شهدته الجلسة، دون أن يعني ارتفاع قيمة التعاملات بالضرورة تحقيق مكاسب لغالبية الشركات. وعلى مستوى الحركة السعرية، انخفضت أسعار 62 سهماً، مقابل ارتفاع 52 سهماً واستقرار 19 سهماً دون تغيير، لتتقدم الشركات المتراجعة على المرتفعة بفارق عشرة أسهم. وجاء سهم «الأنظمة» في مقدمة الخاسرين بانخفاض نسبته 17.82 %، بينما تصدر «قبوين ا» قائمة الراجحين بارتفاع بلغ 7.52 %.

وقطاعياً، تراجعت سبعة قطاعات بقيادة التكنولوجيا الذي فقد 17.82 %، مقابل ارتفاع ستة قطاعات تصدرها المنافع بمكاسب بلغت 0.75 %، لتبقى كفة الانخفاض أرجح من حيث عدد القطاعات والأسهم، رغم الإغلاق الإيجابي للمؤشر العام. **طالع..... ص 3**

إسهاماتهما تدعم أدوات البنوك المركزية في التعامل مع التضخم وأزمات الطاقة

أميركيان يفوزان بـ«نوبل الاقتصاد» عن أبحاث غيّرت أساليب مواجهة الصدمات



ويعد روبرت هول أحد أبرز الباحثين في قضايا التوظيف والتضخم والدورات الاقتصادية، كما لعب دوراً مؤثراً في تأريخ فترات الركود والانتعاش في الاقتصاد الأمريكي. أما مايكل وودفورد فيصنف بين أبرز منظري الاقتصاد النقدي الحديث، وساهمت أعماله في تشكيل العديد من النماذج التي تعتمد عليها البنوك المركزية عند رسم السياسة النقدية.

والمالية على التضخم والبطالة والنمو الاقتصادي. وأوضحت لجنة الجائزة أن الفائزين أسهما في إعادة بناء النماذج الاقتصادية المستخدمة في صياغة سياسات الاستقرار، عبر تأسيسها على سلوك المستهلكين والشركات بدلاً من الاعتماد فقط على العلاقات الإحصائية بين مؤشرات الاقتصاد الكلي مثل الإنتاج والاستهلاك والأسعار.

منحت الأكاديمية الملكية السويدية للعلوم جائزة نوبل في العلوم الاقتصادية لعام 2026 لكل من الاقتصاديين الأميركيين روبرت هول ومايكل وودفورد تقديراً لأبحاثهما حول «الأسس الجزئية لاستقرار الاقتصاد الكلي»، وهي أعمال ساهمت في إعادة صياغة فهم كيفية تعامل الحكومات والبنوك المركزية مع التضخم والركود والأزمات الاقتصادية. وأعلنت الأكاديمية في ستوكهولم منح الجائزة مناصفة بين الباحثين المقيمين في الولايات المتحدة، إلى جانب مكافأة مالية تبلغ 12 مليون كرونة سويدية، ما يعادل نحو 1.2 مليون دولار.

وركزت أبحاث هال وودفورد على الربط بين قرارات الأفراد والشركات من جهة، وأداء الاقتصاد الكلي من جهة أخرى، ما وفر إطاراً نظرياً أكثر دقة لفهم تأثير السياسات النقدية



«بترولية» تتوقع 9.42 ملايين دينار أرباحاً في 9 أشهر

أعلنت شركة المجموعة البترولية المستقلة «بترولية» نتائجها المالية الأولية غير المدققة للربع الثالث المنتهي في 30 سبتمبر 2026، متوقعة تحقيق أرباح بقيمة 3.9 ملايين دينار، بربحية 21.60 فلس للسهم، مقابل 2.01 مليون دينار، بربحية 11.13 فلس للسهم، في الفترة المماثلة من عام 2025. وأوضحت الشركة، في إفصاح لبورصة الكويت أمس الاثنين، أن الأرباح المتوقعة للأشهر التسعة الأولى من العام الحالي تبلغ 9.42 ملايين دينار، بربحية 52.09 فلس للسهم، مقارنة بأرباح قدرها 6.92 ملايين دينار، بربحية 38.28 فلس للسهم، خلال الفترة ذاتها من العام السابق. وأكدت أنها ستعلن النتائج المالية النهائية عبر بورصة الكويت بعد انتهاء مدقق الحسابات الخارجي من أعمال المراجعة، المتوقع استكمالها خلال الأسابيع الثلاثة المقبلة. وكانت «بترولية» قد حققت أرباحاً بلغت 5.51 ملايين دينار في النصف الأول من عام 2026، بزيادة 12.30 % مقارنة بـ4.91 ملايين دينار في الفترة المماثلة من عام 2025.

«الدولية الكويتية» تفصح عن ملكية 5.116 % في «إيفا»

ويبلغ رأس مال «إيفا» نحو 59.68 مليون دينار، موزعاً على 596.79 مليون سهم، فيما تستحوذ شركة مد البحر القابضة ومجموعتها على 20.85 %، وتمتلك مجموعة أرزان المالية للتمويل والاستثمار 18.86 %. وحققت «إيفا» أرباحاً بلغت 5.22 ملايين دينار خلال النصف الأول من عام 2026، مقابل 10.32 ملايين دينار في الفترة المماثلة من العام السابق، بتراجع 49.4 %.

سهم، بنسبة 1.514 %. وتتوزع الملكية غير المباشرة بين 1.56 مليون سهم عبر مجموعة أرزان المالية للتمويل والاستثمار، تمثل 0.261 %، و7.48 ملايين سهم عبر الشركة العربية للاستثمار، تعادل 1.253 %.

وحدد الإفصاح 7 أكتوبر 2026 تاريخاً لتحقيق المصلحة، مبيناً أن الهدف من التملك هو الاستثمار قصير الأجل.

أعلنت الشركة الدولية الكويتية للاستثمار القابضة بلوغ ملكيتها المباشرة وغير المباشرة في شركة الاستشارات المالية الدولية القابضة «إيفا» نحو 30.54 مليون سهم، تمثل 5.116 % من إجمالي الأسهم. وأوضحت الشركة، في إفصاح لبورصة الكويت أمس الاثنين، أن الملكية المباشرة تبلغ 21.50 مليون سهم، بنسبة 3.602 %، فيما تصل الملكية غير المباشرة إلى 9.04 ملايين

«الدولية الكويتية» تخفض ملكيتها في «أرزان» إلى 14.61 %

خفضت الشركة الدولية الكويتية للاستثمار القابضة حصتها في مجموعة أرزان المالية للتمويل والاستثمار إلى 14.61 % من رأس المال، مقارنة بـ15.47 % قبل التغيير. وأظهر نموذج الإفصاح عن تغيير مصلحة شخص مستفيد والهدف من التملك، المنشور على موقع بورصة الكويت أمس الاثنين، تراجع عدد الأسهم المملوكة للشركة من 148.82 مليون سهم إلى 140.53 مليون سهم، بانخفاض قدره 8.29 ملايين سهم، بما يعادل 0.86 نقطة مئوية من رأس المال. ويبلغ رأس مال «أرزان» نحو 96.19 مليون دينار، موزعاً على 961.88 مليون سهم. وتستحوذ شركة مد البحر القابضة ومجموعتها على 32.02 % من الشركة، تليها «الدولية الكويتية»، ثم شركة الاستشارات المالية الدولية القابضة بحصة تبلغ 14.27 %. وسجلت «أرزان» أرباحاً بقيمة 9.39 ملايين دينار خلال النصف الأول من عام 2026، مقابل 16.95 مليون دينار في الفترة المماثلة من العام السابق، بتراجع 44.62 %.

بدء بيع أوراق مالية وفاءً لمديونيات لصالح «العدل»

أكدت مسؤولية القائم بالبيع عن الالتزام بقواعد البورصة واللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاتها. كما حددت البورصة التاريخ ذاته لبيع أوراق مالية غير مدرجة في سوق المزادات الإلكترونية تخص المدين شركة مجموعة الأساس العالية القابضة، وفاءً لمديونية قدرها 99.66 ألف دينار، على أن تتولى شركة الوطني للاستثمار عملية البيع.

حددت بورصة الكويت 26 أكتوبر 2026 موعداً لبدء بيع أوراق مالية مدرجة وغير مدرجة لصالح حساب وزارة العدل، إدارة التنفيذ، وفاءً لمديونيات مشمولة بإعلانات البيع. وأكدت البورصة، في بيان أمس الاثنين، أن عملية البيع الأولى تخص المدين مبارك سعد بادي المطيري، وفاءً لمديونية بقيمة 1.7 مليون دينار، على أن تتولى شركة كفيك للوساطة المالية إجراءات البيع وفق أحكام الفصل الثاني عشر من قواعد البورصة.

«بيوت»: أمر تغيير بـ622 ألف دينار وشراكة مع «تيراديكس»

وكان العقد الأصلي قد أرسى على الشركة التابعة بقيمة 3.21 ملايين دينار ولدة أربع سنوات. وفي إفصاح منفصل، أعلنت «بيوت» توقيع اتفاقية شراكة مع شركة تيراديكس «Teradix» في مصر، المتخصصة في تطوير وتشغيل منصات المشتريات الإلكترونية المدعومة بتقنيات الذكاء الاصطناعي، بما يشمل التوريد الإلكتروني والمزادات الإلكترونية وإدارة الموردين، إلى جانب خدمات التكامل والتدريب والدعم الفني. وبموجب الاتفاقية، تصبح «بيوت»، مباشرة أو من خلال شركتها التابعة «KRH»، مزود حلول

أعلنت شركة بيوت القابضة توقيع شركتها التابعة، بيت الموارد الكويتي لخدمات الموارد البشرية، أمراً تغييرياً بقيمة 622.01 ألف دينار، لزيادة أعداد الموظفين ضمن عقد تقديم خدمات الموارد البشرية لشركة نط الكويت، من دون تعديل مدة العقد. وأوضحت الشركة، في إفصاح لبورصة الكويت أمس الاثنين، أن العقد يتعلق بتوفير موظفي خدمات الإسعاف «المسعفين» لمستشفى الأحمدى ومستشفى ساوث ويل، متوقعة تحقيق ربح يتراوح بين 3% و7% من قيمة العقد، على أن يظهر الأثر المالي خلال فترة التنفيذ.

«عقار» تفتح الاكتتاب في زيادة رأس المال 27 أكتوبر

اعتمد مجلس إدارة شركة عقار للاستثمارات العقارية الجدول الزمني لاستحقاقات أسهم زيادة رأس المال، على أن تبدأ فترة الاكتتاب وتداول حقوق الأولوية في 27 أكتوبر 2026، وتنتهي فترة الاكتتاب في 10 نوفمبر المقبل. وأوضحت الشركة، في إفصاح لبورصة الكويت أمس الاثنين، أن اعتماد الجدول جاء بعد موافقة هيئة أسواق المال على نشرة الاكتتاب الخاصة بزيادة رأس المال، الصادرة في 27 سبتمبر الماضي. وكانت الجمعية العامة غير العادية المؤجلة للشركة قد وافقت، في 21 سبتمبر الماضي، على زيادة رأس المال المصرح به والمصدر والمدفوع بنسبة 10 %، من 23.43 مليون دينار إلى 25.77 مليون دينار. وحققت «عقار» أرباحاً بلغت 1.01 مليون دينار خلال النصف الأول من عام 2026، بزيادة 18.16 % مقارنة بأرباح قدرها 857.92 ألف دينار في الفترة المماثلة من العام السابق.

«إيفا» تستدعي «موارد الأفق» لعضوية مجلس الإدارة

أعلنت شركة الاستشارات المالية الدولية القابضة «إيفا» استدعاء شركة موارد الأفق للتجارة العامة والمقاولات، عضو الاحتياط الأول، لعضوية مجلس الإدارة، على أن تتم تسمية ممثلها لاحقاً. وأوضحت الشركة، في إفصاح موجه إلى سوق دبي المالي أمس الاثنين، أن مجلس الإدارة عقد اجتماعه بشأن استقالة شركة منارة الأفق العقارية من عضوية المجلس، وذلك إلحاقاً بإفصاحها الصادر في 6 أكتوبر الجاري. وأكدت «إيفا» أنها ستعلن اسم ممثل «موارد الأفق» فور ورود التسمية.

«الخليجي» تدعو عموميتها لانتخاب مجلس إدارة جديد أول نوفمبر

وضمت قائمة المرشحين لعضوية مجلس الإدارة تسعة أسماء، هم: محمد فاضل السبع، ونواف خالد المشري، وحسين مصطفى الوزان، وعبدالعزیز سليمان الحقان، ومحمد حيدر بوعباس، وحمود سلمان الصباح، وعلي محمد الأنباغي، ومحمد صلاح الأيوب، وعبدالكريم أحمد الباقوت. وترشح لعضوية المجلس بصفة مستقل كل من السبع والمشري والحقان وبوعباس، فيما ترشح الوزان وحمود الصباح والأنباغي والياقوت بصفة أعضاء غير تنفيذيين، والأيوب بصفة عضو تنفيذي. وتتنوع خبرات المرشحين بين الأعمال المصرفية والاستثمار والتدقيق والحلول الرقمية والإدارة الاستراتيجية والعقار والهندسة وتطوير المنتجات.

دعت شركة بيت الاستثمار الخليجي مساهميهي إلى حضور اجتماع الجمعية العامة العادية يوم الأحد الموافق 1 نوفمبر 2026، لمناقشة استقالة أعضاء مجلس الإدارة وانتخاب مجلس جديد للسنوات الثلاث المقبلة. وأوضحت الشركة، في إعلان أمس الاثنين، أن جدول الأعمال يتضمن أيضاً مناقشة إخلاء طرف أعضاء مجلس الإدارة المستقلين وإبراء ذمتهم. ومن المقرر عقد الاجتماع في الساعة الحادية عشرة صباحاً، بمجمع جوهرة الخليج في منطقة القبة، شارع فهد السالم، بالدور الثامن. وحددت الشركة 22 أكتوبر الجاري تاريخاً لحق حضور الجمعية، و8 نوفمبر المقبل موعداً للاجتماع المؤجل في حال عدم اكتمال النصاب.

تباين الإغلاق يعكس انتقائية الشراء بعد مكاسب جماعية في مستهل الأسبوع

70.6 مليون دينار سيولة بورصة الكويت رغم الضغوط

«الأول» يصعد 0.26 % ويمنح
«العام» دفعة إضافية

انكماش قاعدة الراحين إلى 52 شركة
مقابل 62 متراجعة



كتب مساعد طالح

تحتاج أيضاً إلى مشاركة عدد أكبر من الشركات، وتراجع حدة الانخفاضات في القطاعات التي تعرضت لضغط بيعي.

وفي قراءة مشروطة للجلسة المقبلة، قد يستمر التماسك إذا حافظ السوق الأول على أدائه الإيجابي، بالتزامن مع هدوء التراجعات في السوق الرئيسي. وسيكون تحسن نسبة الأسهم الصاعدة إلى الهابطة مؤشراً مساعداً على اتساع الطلب، خصوصاً إذا ترافق مع بقاء قيمة التداول قريبة من مستوياتها الحالية أو تجاوزها.

أما إذا استمر ارتفاع المؤشر العام بالتوازي مع زيادة عدد الشركات المتراجعة، فقد يبقى التباين السمة الأوضح للتعاملات. وفي هذه الحالة، ستكون متابعة توزيع المكاسب أكثر أهمية من الاكتفاء بلون الإغلاق، لأن تحسن المؤشر قد لا يعكس بالدرجة نفسها أداء المحافظ التي تتركز مكوناتها في الأسهم الواقعة تحت الضغط.

ويظل السيناريو الأكثر إيجابية مرتبطاً باجتماع ثلاثة عناصر: استمرار تماسك السوق الأول، وعودة المؤشرات الرئيسية الأخرى إلى الارتفاع، واتساع المشاركة القطاعية. أما ارتفاع النشاط بالتزامن مع تعمق الخسائر السعريّة، فسيعطي قراءة مختلفة، ويشير إلى أن زيادة التعاملات تصاحب ضغوط البيع بدلاً من أن تدعم تعافياً أوسع.

وتبقى هذه الاحتمالات قراءة للأرقام وليست توقعاً محسوم الاتجاه؛ فجلستان لا تكفيان لتأكيد مسار ممتد، وتكتسب الإغلاقات التالية أهميتها من قدرتها على إظهار ما إذا كان التباين مؤقتاً، أم أن الفجوة بين أداء السوق الأول وبقية المكونات ستستمر خلال ما تبقى من الأسبوع.

جاء في مقدمتها قطاع المنافع بمكاسب بلغت 0.75 %. ويختلف ذلك عن جلسة الأحد، التي ارتفعت خلالها 7 قطاعات وتراجعت 5، بينما استقر قطاع المنافع دون تغيير.

وكانت التكنولوجيا أبرز القطاعات الراجعة أمس، بعدما قفزت 31.17 %، قبل أن تتحول إلى أكبر الخاسرين اليوم. وفي المقابل، انتقل قطاع المنافع من الاستقرار إلى صدارة الارتفاعات. ويظهر هذا التبدل سرعة تغير ترتيب القطاعات بين جلسيتين متتاليتين، بما يستدعي التمييز بين الحركة اليومية الحادة وبين الاتجاه القابل للاستمرار. وعلى مستوى الأسهم، تصدر «الأنظمة» قائمة التراجعات بانخفاض 17.82 %، بعدما كان قد سجل ارتفاعاً قوياً بلغ 31.17 % في جلسة الأحد. أما سهم «قيون ا» فتقدم الأسهم الصاعدة بمكاسب بلغت 7.52 %، في إشارة إلى استمرار وجود تحركات إيجابية منفردة حتى مع اتساع قائمة الشركات المتراجعة.

وقد ينسجم انعكاس حركة «الأنظمة» مع عمليات جني أرباح عقب الصعود الحاد، لكنه يظل تفسيراً محتملاً للحركة، ولا يمكن الجزم به اعتماداً على تغير السعر وحده. فالأرقام المتاحة توضح حجم التقلب، من دون أن تحدد دوافع المتعاملين أو تكشف تفاصيل الأوامر التي قادت إلى هذا التحول.

اختبار الاستقرار

وتضع حصيلة الجلستين السوق أمام اختبار يتعلق بقدرته على تحويل ارتفاع المؤشرات المرجحة بالأوزان إلى تحسن أوسع في الأسعار. فزيادة التداول توفر نشاطاً يساعد على تنفيذ التعاملات، لكن قوة الاتجاه الصاعد

المنطقة الخضراء

شكلت الأسهم المتراجعة نحو 46.6 % من إجمالي الشركات الواردة في حصيلة الحركة السعريّة، مقابل قرابة 39.1 % للأسهم المرتفعة و 14.3 % للمستقرة. وعلى مستوى القطاعات، بلغت حصة القطاعات المنخفضة نحو 53.8 % مقابل 46.2 % للصاعدة. وتكمل هذه النسب قراءة المؤشرات، إذ تكشف أن الميل السلبي كان أوسع انتشاراً، رغم بقاء الإغلاق العام في المنطقة الخضراء.

مؤشرات التداول الثلاثة، وفق المقارنة بين الأرقام المعلنة للجلستين. وتوضح هذه الفروق أن توسع النشاط كان أسرع من حيث عدد العمليات المنفذة، بينما جاءت الزيادة في حجم الأسهم محدودة نسبياً. وهذه قراءة حسابية لطبيعة التعاملات، لكنها لا تكفي وحدها لتحديد هوية المشترين أو البائعين، أو الجزم بوجود دخول مؤسسي، إذ يحتاج ذلك إلى بيانات تفصيلية عن فئات المتعاملين وتوزيع التداول. كما أن ارتفاع قيمة التعاملات لا يعني تلقائياً أن السوق شهد صافي تدفقات جديدة بالقيمة نفسها، فكل عملية تداول تقابل بين مشتري وبائع. والألق أن الجلسة سجلت نشاطاً مالياً أكبر، مع بقاء أثره السعري متفاوتاً، وهو ما ظهر بوضوح في ارتفاع مؤشرين وانخفاض مؤشرين آخرين، بالتزامن مع تفوق عدد الأسهم الخاسرة.

اتساع أضيق

وعلى مستوى الشركات، تراجعت أسعار 62 سهماً، مقابل ارتفاع 52 سهماً واستقرار 19 سهماً. ليبلغ إجمالي الأسهم الواردة في حصيلة الحركة السعريّة 133

الصفقات تقفز 8.96 % والكميات تنمو بوتيرة أبطأ

استعادة الاتساع الإيجابي

تحدد فرص استثمار التعافي

كان كافياً للحفاظ على الاتجاه الصاعد للمؤشر العام، رغم الضغوط التي ظهرت في بقية السوق.

في المقابل، تخطى السوق الرئيسي عن الاتجاه الإيجابي المسجل أمس، حين ارتفع 0.21 %، لينتهي جلسة الاثنين على انخفاض 0.5 %. وسلك الرئيسي 50 المسار نفسه، بعدما تحول من ارتفاع 0.13 % إلى تراجع 0.56 %. ويعكس هذا التحول اختلافاً في موازين العرض والطلب بين الجلستين، ويحد من إمكانية وصف الحركة الحالية بأنها موجة صعود شاملة.

وتبرز أهمية هذه المقارنة في أن تحسن المؤشر العام لم يكن انعكاساً لتحسن أسعار غالبية الأسهم. فمن الممكن أن يرتفع المؤشر في وقت تراجع فيه شركات أكثر عدداً، تبعاً للأوزان النسبية لمكوناته. ولذلك، فإن الإغلاق الأخضر يقدم جانباً من الصورة، بينما تكمل أعداد الراحين والخاسرين واتجاهات المؤشرات الأخرى تقييم قوة الجلسة.

نشاط متزايد

وسجلت البورصة تداولات بقيمة 70.69 مليون دينار، موزعة على 250.96 مليون سهم، من خلال تنفيذ 19.58 ألف صفقة. وكانت جلسة الأحد قد شهدت تداولات بقيمة 66.47 مليون دينار، على 248.38 مليون سهم، عبر 17.97 ألف صفقة، ما يعني ارتفاع مؤشرات النشاط الثلاثة للجلسة الثانية من الأسبوع مقارنة بمستويات بدايته.

وبلغت الزيادة في قيمة التداول 4.22 ملايين دينار، تعادل نحو 6.35 %، فيما ارتفعت الكميات بمقدار 2.58 مليون سهم، وبنسبة تقارب 1.04 %. أما عدد الصفقات فزاد بنحو 1.61 ألف صفقة، أو 8.96 %، ليسجل أعلى معدل نمو بين

أنهت بورصة الكويت تعاملات أمس الاثنين على تباين، بعدما حافظ مؤشرا السوق الأول والعام على اتجاههما الصاعد، بينما تراجع المؤشران الرئيسي والرئيسي 50، في جلسة ارتفعت خلالها قيمة التداول إلى 70.69 مليون دينار. وأظهرت التعاملات اختلافاً عن جلسة أمس الأحد، التي أغلقت على ارتفاع جماعي للمؤشرات، إذ تركز الأثر الإيجابي هذه المرة في السوق الأول، مقابل تراجع شريحة أوسع من الأسهم.

وكشفت أرقام الإغلاق عن استمرار النشاط، مع زيادة السيولة وأعداد الصفقات والكميات المتداولة مقارنة بالجلسة السابقة، لكن هذا التحسن لم يصاحبه اتساع في المكاسب السعريّة. فقد تجاوز عدد الأسهم المتراجعة نظيرتها المرتفعة، كما مالت الكفة القطاعية إلى الانخفاض، وهو ما يجعل قراءة أداء الجلسة مرتبطة بتوزيع التعاملات وتأثيرها في المؤشرات، إلى جانب قيمتها الإجمالية.

وارتفع مؤشر السوق الأول بنسبة 0.26 %، وصعد المؤشر العام 0.12 %، بينما انخفض مؤشر السوق الرئيسي 0.57 %، وتراجع الرئيسي 50 بنسبة 0.56 % مقارنة بإغلاق الأحد. وبذلك احتفظ السوق بجانب من الزخم الذي بدأ به الأسبوع، وإن جاء ذلك مصحوباً بتباين أوضح بين اتجاهات مؤشراته، وحركة أقل تجانساً على مستوى الشركات والقطاعات.

قيادة مختلفة

وبالمقارنة مع تداولات أمس الأول، تسارعت وتيرة ارتفاع السوق الأول، الذي اكتمل في جلسة الأحد بمكاسب بلغت 0.05 %، كما تحسن صعود المؤشر العام من 0.08 % إلى 0.12 %. ويشير ذلك إلى أن التأثير الإيجابي لأداء السوق الأول

حصيلة يومي

بلغ إجمالي قيمة التداول خلال جلستي الأحد والاثنين 137.16 مليون دينار، فيما وصلت الكميات المتداولة إلى 499.34 مليون سهم، عبر تنفيذ 37.55 ألف صفقة. وسجل متوسط السيولة اليومية خلال الجلستين 68.58 مليون دينار. وتوضح هذه الحصيلة حجم النشاط في بداية الأسبوع، مع اختلاف اتجاه الأسعار بين ارتفاع جماعي للمؤشرات في الجلسة الأولى، وتباين في الثانية.

انخفاض متوسط قيمة الصفقة

رغم زيادة عدد الصفقات وقيمة التعاملات، انخفض متوسط قيمة الصفقة من نحو 3699 ديناراً يوم الأحد إلى نحو 3610 دنائير يوم الاثنين، بتراجع يقارب 2.4 %. ويعود ذلك حسابياً إلى نمو عدد العمليات بوتيرة أسرع من نمو قيمتها الإجمالية. ولا يحدد هذا المتوسط حجم أوامر المستثمر الواحد، فقد يتوزع الأمر على أكثر من صفقة منفذة.



عبد العزيز بن سلمان يؤكد استمرار الاستثمارات والوفاء بالالتزامات رغم التحديات

الرياض عاصمة أمن الطاقة.. والإمدادات أولوية

1 عبد العزيز بن سلمان: لا مكان للخوف في قاموس السعوديين

2 ميراس: أمن الطاقة واستدامتها وتكاليفها تتطلب توازناً واستثمارات مستمرة

انطلقت في الرياض أعمال النسخة الخامسة والعشرين من مؤتمر البترول العالمي (WPC Energy)، للمرة الأولى في تاريخ المملكة، تحت شعار «مسارات نحو مستقبل طاقة للجميع»، بمشاركة

واسعة تضم وزراء الطاقة وقادة كبرى الشركات العالمية وصناع السياسات والخبراء من مختلف أنحاء العالم. ويشكل المؤتمر منصة دولية لمناقشة أبرز التحولات التي يشهدها قطاع الطاقة، وقضايا أمن

الإمدادات والاستدامة والابتكار والتقنيات الحديثة، وسط مشاركة وزراء طاقة ومثّات من الرؤساء التنفيذيين وكبار المسؤولين، ما يعزز مكانة الرياض كمركز عالمي للحوار حول مستقبل الطاقة وأمنها.



بيدرو ميراس يتحدث إلى الحضور

أكد وزير الطاقة السعودي الأمير عبد العزيز بن سلمان أن المملكة ماضية في تنفيذ خططها والوفاء بالتزاماتها تجاه العالم، ومواصلة الاستثمار في منظومة الطاقة وتعزيز قدرتها على مواجهة الأزمات، كاشفاً عن خطط لتوسعة خط أنابيب «شرق - غرب» لرفع قدرته إلى 10 ملايين برميل يومياً خلال عامين إلى ثلاثة أعوام. وقال، خلال أعمال مؤتمر البترول العالمي الخامس والعشرين في الرياض، إن «الخوف لا مكان له في قاموس السعوديين»، مشدداً على أن المملكة ستتجاوز التحديات الراهنة، وتواصل

تعاون سعودي فرنسي لحماية البنية التحتية

أكد وزير الاقتصاد والمالية والسيادة الصناعية والرقمية الفرنسي رولان ليسكور أن السعودية تؤدي دوراً محورياً في تعزيز أمن الطاقة العالمي واستقرار الأسواق، مشيداً بقدرتها على التكيف مع الاضطرابات الأخيرة. وشدد على أهمية تعزيز التعاون السعودي الفرنسي لحماية البنية التحتية الحيوية وتأمين سلاسل إمدادات الطاقة، موضحاً أن التطورات الأخيرة أعادت أمن الطاقة وتقلبت الأسعار إلى صدارة أولويات صانعي السياسات والشركات والمواطنين. وأضاف أن المرحلة الراهنة تتطلب تعزيز الحوار بين الدول الرئيسية الفاعلة في الأسواق، وأن المسؤولية المشتركة تتمثل في تحقيق الاستقرار والحفاظ على تدفقات مفتوحة وموثوقة، وضمان بقاء الأسعار عند مستويات يمكن للاقتصادات والمواطنين تحملها.



وزير الطاقة الأمريكي يتحدث عبر الاتصال المرئي

3 مرونة المنظومة تشمل الإصلاح والتعافي وتوفير البدائل واستمرار الإمدادات



الأمير عبد العزيز بن سلمان يتحدث في افتتاح مؤتمر البترول العالمي في الرياض

التحتية للغاز، وتطوير التقنيات والحلول منخفضة الانبعاثات. وأضاف أن هذه الجهود تشمل بناء قدرات التصنيع المحلي وتعزيز متانة سلاسل الإمداد والاستثمار في القدرات البشرية، مع استمرار تنفيذ خطط وبرامج «رؤية 2030»، وتطوير منظومة الطاقة والقدرات الصناعية.

تعاون دولي

وخلال إحدى الجلسات، أكد وزير الدولة للموارد البترولية في نيجيريا هابنكن لوك بيرري تضامن بلاده مع السعودية إثر الهجمات الأخيرة التي تعرضت لها، مشدداً على أهمية التعاون الدولي لمواجهة تحديات أمن الطاقة وضمان توافر الإمدادات بأسعار يمكن تحملها.

من جانبه، أكد وزير الدولة وزير المحروقات في الجزائر محمد عرقاب أن بلاده تعمل على تعزيز قدراتها الإنتاجية وتوسيع استثماراتها في قطاع الغاز الطبيعي، بما يدعم أمن الطاقة في الجزائر وأوروبا.

ويبحث المؤتمر، الذي تستضيفه المملكة للمرة الأولى في تاريخه الممتد لأكثر من 90 عاماً، قضايا أمن الإمدادات والأسواق والاستثمار والتقنيات والابتكار والاستدامة وتنمية القدرات البشرية.



هرمز يستعيد 90.80 % من تدفقات النفط

التعاون الدولي لضمان استقرارها. وأكد رايت دعم بلاده «الثابت» للسعودية، مديناً ما وصفها بـ«الهجمات الجبانة» التي استهدفت المملكة وبنيتها التحتية ومواطنيها، ومشدداً على وقوف الولايات المتحدة إلى جانب حلفائها وشركائها في الخليج. واتهم إيران بالسعي إلى الإضرار باقتصادات المنطقة وأمنها الطاقى، داعياً إلى تعزيز التنسيق لمواجهة التحديات التي تهدد أمن الإمدادات واستقرار الأسواق العالمية.

قال وزير الطاقة الأمريكي كريس رايت إن تدفقات النفط عبر مضيق هرمز عادت إلى ما بين 80 و 90% من مستويات ما قبل الصراع، بما يعادل نحو 13 إلى 14 مليون برميل يومياً في المتوسط، مقابل عودة تدفقات المنتجات النفطية المكررة إلى ما بين 25 و 35%. وأوضح، في كلمة عبر الاتصال المرئي خلال المؤتمر، أن ارتفاع تدفقات النفط عبر خطوط الأنابيب البديلة أسهم في دعم الإمدادات إلى الأسواق العالمية، مؤكداً أهمية

شهدته المملكة خلال فترة زمنية قصيرة، وعزمها مواصلة صياغة مستقبلها وتحقيق رؤيتها، مؤكداً أن مرونة منظومة الطاقة وعزيمة أبناء المملكة تعززان قدرتها على مواجهة الأزمات وضمان استمرارية الإمدادات.

استعداد قبل الأزمات

وأوضح الوزير أن التطورات الأخيرة في المنطقة والمملكة أعادت التأكيد على أن أمن الطاقة لا يمكن اعتباره أمراً مضموناً، في ظل الضغوط على مسارات الإمداد واستهداف البنية التحتية، مشدداً على أن القدرة على الصمود تُبنى قبل وقوع الأزمات. وأشار إلى استثمارات المملكة على مدى عقود في البنية التحتية والقدرات الاحتياطية والتخزين ومسارات التصدير البديلة والتقنيات وسلاسل الإمداد المحلية والقدرات البشرية، موضحاً أن التخطيط المسبق مكّنها من التعامل مع تداعيات الأزمة. وبيّن أن مرونة منظومات الطاقة لا تُقاس فقط بالطاقة الإنتاجية الاحتياطية أو خطوط الأنابيب أو قدرات التوليد، بل تشمل القدرة على الصيانة والإصلاح، وتغيير المسارات وإيجاد البدائل والتعافي، ومواصلة تلبية احتياجات الأسواق تحت الضغط.

وأضاف أن ما أثبتته المملكة من قدرة على

الجيوستاسية والضغط على أسواق النفط واضطرابات الممرات البحرية، إلى جانب بحث الاستثمارات وتقنيات الطاقة النظيفة وتأثير الذكاء الاصطناعي والطلب المتزايد على الكهرباء في مستقبل القطاع.

عاصمة أمن الطاقة

وأكد الأمير عبد العزيز بن سلمان، خلال افتتاح الاجتماع الوزاري السابع عشر لمندى الطاقة الدولي، أن الرياض تمثل «عاصمة أمن الطاقة»، وأن ضمان أمن الإمدادات يتطلب تعاون الدول المنتجة والمستهلكة وتنسيق جهودها. وأعرب عن أمله في أن يسهم الاجتماع في توجيه الاهتمام إلى القضايا الأكثر أهمية وأولوية لدى المعنيين بقطاع الطاقة، مشيراً إلى أن التطورات الراهنة تجعل الحوار بشأن أمن الطاقة أكثر أهمية من أي وقت مضى. وفي كلمته الافتتاحية لمؤتمر البترول العالمي، أشار إلى حجم التحول الذي





نواف سعود الصباح يؤكد استمرار الالتزام تجاه العملاء والشركاء رغم الظروف الاستثنائية

«مؤسسة البترول» مستثمرون في الوفاء بالتزاماتنا

4 التحديات تؤكد الأهمية الاستراتيجية للخليج في أمن الطاقة العالمي

5

الرومي: أمن الكويت والسعودية واستقرارهما مترابطان وشراكتهما راسخة



الرئيس التنفيذي لـ«أرامكو» أمين الناصر



الشيخ نواف سعود الصباح متحدثاً

1.7 مليون برميل نمو الطلب المتوقع في 2027

قال الأمين العام لمنظمة البلدان المصدرة للنفط «أوبك» هيثم الغيص إن المنظمة تتوقع ارتفاع نمو الطلب العالمي على النفط إلى 1.7 مليون برميل يومياً في عام 2027، مع تحقق جانب من الطلب المؤجل نتيجة التطورات التي شهدتها الأسواق خلال العام الحالي. وأوضح الغيص أن المنظمة خفضت تقديراتها لنمو الطلب في 2026 إلى 400 ألف برميل يومياً، مقارنة بـ1.4 مليون برميل يومياً في توقعاتها مطلع العام.

وأشار إلى أن عوامل عدة أسهمت في احتواء تحركات أسواق النفط، من بينها تراجع واردات الصين نتيجة تراكم المخزونات، والسحب من الاحتياطي النفطية الاستراتيجية في عدد من الدول، خصوصاً دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، إلى جانب تباطؤ الطلب.

ووصف الغيص خط أنابيب «شرق - غرب» في السعودية بأنه نموذج للاستعداد المسبق لضمان أمن الطاقة، مؤكداً أن المملكة تقدم «أفضل مثال على توفير ما يمكن وصفه ببوليصة تأمين لأمن الطاقة».

ولفت إلى أن النفط لا يزال يشكل أكثر من 30 % من مزيج الطاقة العالمي، مشدداً على أن الإمدادات تمثل عنصراً أساسياً في أمن الطاقة.

جانب المملكة في ظل الظروف والتحديات التي تمر بها المنطقة. وقال الرومي، خلال مشاركته في أعمال مؤتمر البترول العالمي الخامس والعشرين في الرياض، إن مشاركة الكويت تعكس عمق العلاقات الأخوية والتاريخية التي تجمع البلدين، والحرص المشترك على تعزيز التعاون والتكامل في مختلف المجالات.

وأكد أن العلاقات الكويتية السعودية تتجاوز أطر التعاون الاقتصادي والنفطي، لتجسد شراكة استراتيجية راسخة ووحدة في المصير والمواقف.

وأضاف أن التعاون بين دول مجلس التعاون الخليجي يشكل ركيزة أساسية لتعزيز أمن الطاقة واستقرار المنطقة، مشيراً إلى أهمية توحيد الجهود لمواجهة التحديات الراهنة وحماية المصالح المشتركة، وضمان مستقبل أكثر أمناً واستقراراً وازدهاراً لشعوب المنطقة.

التعاون مع شركائها الدوليين وتبادل الرؤى بشأن التحديات التي تواجه صناعة النفط والطاقة.

كما تستهدف المشاركة التعريف بمشاريع القطاع النفطي الكويتي ودوره في تلبية احتياجات الأسواق العالمية، ضمن أعمال المؤتمر الذي يجمع مسؤولين وقادة صناعة وخبراء لمناقشة مستقبل القطاع وأمن إمداداته.

أمن الكويت والسعودية

من ناحيته أكد وزير النفط الكويتي رئيس مجلس إدارة مؤسسة البترول الكويتية طارق الرومي أن أمن دولة الكويت والمملكة العربية السعودية واستقرارهما مترابطان، مشدداً على وقوف الكويت إلى

أمن الممرات البحرية

وأكد الرئيس التنفيذي للمؤسسة أهمية المحافظة على أمن الممرات البحرية وسلامة سلاسل الإمداد، بما يضمن استمرار وصول الطاقة إلى الأسواق العالمية، مشيراً إلى المكانة الاستراتيجية للخليج العربي في منظومة الطاقة.

وتركزت المناقشات على العلاقة بين أمن الطاقة وقدرة الدول المنتجة والمستهلكة على التعامل مع التحديات الحالية، وأهمية تعزيز مرونة سلاسل الإمداد واستمرارية التدفقات.

شراكات ومشاريع

وتأتي مشاركة مؤسسة البترول الكويتية في المؤتمر في إطار حرصها على تعزيز

للمؤسسة خلال جلسة تناولت أمن الطاقة العالمي والتحديات التي تواجه الدول المنتجة والمستهلكة، وأهمية تعزيز مرونة سلاسل الإمداد واستمرار تدفقات الطاقة في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية.

التزامات مستمرة

وشدد الشيخ نواف الصباح على استمرار المؤسسة في الوفاء بالتزاماتها رغم الظروف المحيطة بالقطاع، مؤكداً دورها في تلبية احتياجات الأسواق ودعم استقرارها، بالتعاون مع عملاتها وشركائها الدوليين. وتناولت مباحثات الجلسة التحديات الراهنة أمام منظومة الطاقة، وضرورة الحفاظ على استمرارية الإمدادات وتعزيز مرونتها، في ضوء ما تشهده المنطقة والساحة الدولية من متغيرات.

أكد الرئيس التنفيذي لمؤسسة البترول الكويتية الشيخ نواف سعود الصباح استمرار المؤسسة في الوفاء بالتزاماتها تجاه عملاتها وشركائها حول العالم، رغم الظروف الاستثنائية والتحديات الراهنة، مشدداً على أهمية المحافظة على أمن الممرات البحرية وسلامة سلاسل الإمداد لضمان استمرارية وصول الطاقة إلى الأسواق العالمية.

وقال الشيخ نواف الصباح، خلال جلسة حوارية ضمن أعمال مؤتمر البترول العالمي الخامس والعشرين في الرياض، إن التحديات الحالية تؤكد الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الخليج العربي في منظومة أمن الطاقة العالمي، مشيراً إلى دور مؤسسة البترول الكويتية في دعم أمن الطاقة والمساهمة في استقرار الأسواق.

وجاءت تصريحات الرئيس التنفيذي

«أرامكو» تدرس مسارات تصدير وتخزيناً خارجياً إضافياً

كشف الرئيس وكبير الإداريين التنفيذيين لـ«أرامكو السعودية»، أمين الناصر أن الشركة تدرس، بالتنسيق مع وزارة الطاقة، خيارات إضافية لتصدير النفط الخام، إلى جانب توسيع قدرات التخزين خارج المملكة، لتعزيز مرونة منظومة الإمدادات وتنويع مساراتها.

وحذر الناصر من أن تداعيات استهداف البنية التحتية للطاقة في المنطقة تمتد إلى الاقتصادات والأسواق حول العالم، مؤكداً أن حماية المنشآت ومسارات الإمداد تتطلب تعاوناً دولياً.

وأوضح أن اضطرابات مضيق هرمز والهجمات على البنية التحتية كشفت مدى الترابط بين حلقات

سلسلة الإمدادات العالمية، وأن استمرارها بفاقم الضغوط على أسواق النفط الخام والمنتجات المكررة، خصوصاً الديزل. وأكد الناصر أن منظومة الطاقة السعودية واصلت العمل بموثوقية عالية خلال الأزمة، بفضل الاستثمارات الاستراتيجية في البنية التحتية والقدرات التشغيلية، وتنوع مسارات التصدير وتكامل المنشآت وأنظمة الحماية الرقمية. وقال إن أكثر من 90 % من المواد المستخدمة لاستعادة العمليات خلال الأشهر الثمانية الماضية جرى توفيرها من مصادر محلية، ما أتاح تنفيذ أعمال الاستعادة خلال ساعات وأيام بدلاً من

أسابيع وأشهر. وأضاف أن توطين سلاسل الإمداد يعزز الجاهزية لمواجهة الأزمات، إلى جانب دعم الاقتصاد المحلي وتطوير الصناعات الوطنية وخلق فرص العمل، مشيراً إلى توظيف التقنيات المتقدمة لفحص المنشآت وتسريع أعمال الصيانة والإصلاح والحد من الأضرار. وفيما يتعلق بخطط الشركة، أوضح الناصر أن التوسع في إنتاج الغاز يمثل محورا رئيسياً في استراتيجية «أرامكو»، التي تستهدف زيادة إنتاج غاز البيع بنحو 80 % بحلول 2030، مقارنة بمستويات عام 2021.

6

حماية الممرات البحرية وسلاسل الإمداد ضرورة لاستمرار وصول الطاقة إلى الأسواق



الأمين العام لمنظمة «أوبك» هيثم الغيص مشاركاً في إحدى الجلسات



وزير النفط الكويتي طارق الرومي



ضغوط متزايدة تعيد حسابات المنتجين حول العالم

تأثير نقص معدن المغنيسيوم في الصناعة وسلاسل الإمداد

بقلم: هادي قاسم – دكتور في الكيمياء الحيوية (ماليزيا)



**الحرب الروسية الأوكرانية
تزيد الضغوط على
الإمدادات الصناعية**

**إغلاق المصانع الغربية
يعمّق الاعتماد على
الأسواق الخارجية**

**الصين تهيمن على
الإنتاج العالمي وتحدّ من
خيارات الاستيراد**

**قيود الطاقة تضع
المصانع الصينية أمام
تحديات الإنتاج**

وأدت الحرب في أوكرانيا إلى قفزات تاريخية في أسعار الغاز الطبيعي والنفط والكهرباء عالمياً، خاصة في أوروبا، مما رفع تكاليف التشغيل للمصاهر البديلة ودفع بعضها إلى الإغلاق أو خفض الإنتاج، لتصبح الأسواق أكثر ارتهاً للإنتاج الصيني.

وتسببت الحرب في إغلاق موانئ حيوية في البحر الأسود، وارتفاع تكاليف الشحن البحري والجوي والتأمين، مما أعاق تدفق المعادن الحيوية الأساسية وصناعات السبائك بين الدول.

4 - انهيار الإنتاج المحلي في الدول الغربية

تفتقر الأسواق الغربية إلى بدائل فورية؛ فعلى سبيل المثال، أدى إعلان شركة «يو إس ماغنيسيوم» (US Magnesium)، المنتج الرئيسي والوحيد للمغنيسيوم الأولي في أمريكا الشمالية، عن إفلاسها وتوقف مصنعها بسبب أعطال فنية ومشكلات مالية، إلى جعل السوق الأمريكي معتمداً بشكل شبه كامل على الاستيراد والتدابير الحماية.

5 - الاضطرابات اللوجستية وتكاليف الشحن

ساهمت تقلبات أسعار الشحن البحري، ونقص الحاويات، وطول فترات النقل عبر الممرات المائية الحيوية، إلى جانب التوترات الإقليمية، مثل اضطرابات الشحن في الشرق الأوسط التي أثرت على صادرات بعض الدول، في تعميق أزمة التوريد ورفع الأسعار إلى مستويات قياسية.

6 - الزيادة في الطلب على السيارات الحديثة، خاصة السيارات الكهربائية

يتزايد الطلب على المغنيسيوم باعتباره عنصراً أساسياً في إنتاج سبائك الألومنيوم خفيفة الوزن. وتُعد هذه السبائك ضرورية لصناعة السيارات التقليدية والكهربائية، للمساهمة في زيادة مدى البطارية وتقليل الوزن، مما خلق فجوة واسعة بين العرض المحدود والطلب المتسارع.

ولجأ مصنعو السيارات إلى استبدال الحديد والصلب الثقيل بسبائك الألومنيوم والمغنيسيوم لإنتاج هياكل وأجزاء سيارات أخف وزناً؛ لأن المغنيسيوم من أخف المعادن الإنشائية، وقد دخل في تصنيع علب التروس وعجلات القيادة وهياكل المقاعد.

ومع نمو سوق السيارات الكهربائية، أصبح تخفيف وزن السيارة أمراً حاسماً لزيادة مدى البطارية، أي المسافة التي تقطعها السيارة بشحنة واحدة. وقد عزز هذا التحول أهمية المغنيسيوم في قطاع السيارات وزاد الاهتمام به بوصفه مادة تدخل في تصنيع مكونات خفيفة الوزن.

إنتاج المغنيسيوم يصدر كميات كبيرة من الملوثات الكربونية مقارنة بصناعات أخرى، استهدفت السلطات مصانع الصهر بشكل مباشر.

وأصدرت السلطات المحلية في مراكز الإنتاج الرئيسية، مثل مقاطعة شنشي، وتحديداً مدينة يولين التي تنتج نسبة ضخمة من المغنيسيوم الصيني، أوامر بوقف أو تخفيض الطاقة الإنتاجية للعديد من المصاهر بنسب تصل إلى 50 % أو أكثر.

3 - الحرب الروسية الأوكرانية

تعد روسيا وأوكرانيا من بين المنتجين الآخرين للمغنيسيوم. وتسببت العقوبات المفروضة على روسيا وتوقف المصانع في أوكرانيا في تعميق العجز العالمي ورفع الأسعار إلى مستويات قياسية.

وعلى الرغم من أن الصين هي المهيمن الأكبر على إنتاج وتكرير المغنيسيوم عالمياً، بنسبة تتجاوز 80 %، فإن كلاً من روسيا وأوكرانيا تمتلكان مناجم ومصانع لإنتاج هذا المعدن وتعدينه.

وقد أدى فرض العقوبات الغربية الصارمة على روسيا، إلى جانب تضرر البنية التحتية والموانئ الأوكرانية وتوقف الإنتاج فيها، إلى خسارة إمدادتهما من السوق العالمي، مما زاد من حدة العجز.

الإمداد عرضة للاضطرابات التي قد تصيب الإنتاج الصيني.

2 - أزمة الطاقة والقيود البيئية في الصين

يعتمد إنتاج المغنيسيوم في الصين على طريقة «بيدجون»، المستهلكة بكثافة للفحم والطاقة الكهربائية، بنحو 40 ميغاواط لكل طن. وفرضت الحكومة الصينية قيوداً صارمة لخفض استهلاك الطاقة والانبعثات الكربونية، مما أدى إلى إغلاق عشرات المصانع، مثل تلك الموجودة في منطقة يولين بمقاطعة شنشي، وتخفيض الإنتاج إلى 40 % فقط.

وتُعد صناعة المغنيسيوم عملية كثيفة الاستهلاك للطاقة، إذ تتطلب كميات هائلة من الكهرباء لصهر المواد الخام وتنقيتها، حيث يستهلك إنتاج أطنان من المغنيسيوم عشرات الميغاواط ساعة.

ويعتمد إنتاج الطاقة في الصين بشكل أساسي على محطات توليد الكهرباء العاملة بالفحم. وقد واجهت هذه المحطات أزمة حادة بسبب نقص إمدادات الفحم وارتفاع أسعاره عالمياً ومحلياً، بالتزامن مع وجود قيود على تسعير الكهرباء، مما دفع محطات توليد الطاقة إلى تقليص التشغيل لتجنب الخسائر.

ونظراً لكون خططاً بيئية صارمة لخفض انبعاثات الكربون واستهلاك الطاقة. وبما أن

أسباب أزمة المغنيسيوم في الصناعة وسلاسل الإمداد

المغنيسيوم معدن استراتيجي خفيف الوزن، يُستخدم بشكل أساسي لإنتاج سبائك الألومنيوم الضرورية لصناعات السيارات والطائرات والبناء والتعبئة والتغليف. وقد اندلعت أزمة إمدادات حادة لأسباب جيوسياسية وبيئية، من أبرزها:

1 - الاحتكار الصيني للإنتاج

تنتج الصين أكثر من 85 % من الإمدادات العالمية للمغنيسيوم. وتعتمد أوروبا، مثلاً، على الصين لتغطية 95 % من احتياجاتها، مما جعل العالم رهيناً لأي تغيير في السياسة الإنتاجية للصين.

وتتركز معظم هذه المصانع في مقاطعة شانونغ ومدينة يولين في مقاطعة شنشي. ويجعل هذا التركيز الجغرافي المرتفع العالم بأكمله معتمداً على قرارات دولة واحدة وظروفها المحلية. وبسبب الأسعار الصينية المنخفضة طوال العقود الماضية، أغلقت معظم المصانع في أوروبا وأمريكا أبوابها؛ لأنها لم تعد قادرة على المنافسة. ونتيجة لذلك، يستغرق بناء مصانع جديدة أو إيجاد مصادر بديلة، مثل الإنتاج في كندا أو الولايات المتحدة أو أستراليا، سنوات عديدة واستثمارات ضخمة، مما يترك سلاسل

المغنيسيوم معدن أساسي وحيوي، يلعب دوراً محورياً على مستوى الصحة والصناعات العالمية، حيث يدخل في أكثر من 300 إلى 600 تفاعل كيميائي وحيوي، ويُعتبر ثامن أكثر العناصر وفرة في القشرة الأرضية. وبالإضافة إلى أهميته الصحية والغذائية، يتمتع المغنيسيوم بأهمية تجارية كبيرة.

الأهمية الاقتصادية للمغنيسيوم عالمياً

● **المعادن الهيكلية الخفيفة:** يُعد المغنيسيوم أخف معدن هيكلي في العالم؛ إذ تبلغ كثافته حوالي ربع كثافة الفولاذ وثلاثي كثافة الألومنيوم.

● **قطاع الطيران والنقل:** تستخدمه الصناعات الحديثة في صناعة هياكل الطائرات والسيارات والأجهزة الإلكترونية، لتقليل الوزن ورفع كفاءة استهلاك الوقود.

● **مياه البحار:** يعتبر المغنيسيوم ثالث أكثر المعادن ذوباناً في مياه البحر، مما يجعلها مصدراً متاحاً عالمياً للاستخراج والإنتاج الصناعي.

ولكن، شهدت الفترة الأخيرة نقصاً وأزمة في هذا المعدن عالمياً.

تشير أزمة المغنيسيوم العالمية بشكل أساسي إلى تحدٍ رئيسي في سلاسل الإمداد الصناعية، التي مهددت كبرى الصناعات حول العالم.



**اضطرابات الشحن ترفع
تكاليف نقل المعادن
والمواد الخام**

**السيارات الكهربائية
تعزز الحاجة إلى المواد
خفيفة الوزن**

**تأخر وصول المواد الأولية
يهدد جداول التصنيع
والتسليم**

المجموعة تنضم إلى قائمة أفضل ١٠٠ شركة في الأسواق العالمية.. وحلت الثانية في المنطقة

«زين» الأولى عالميا في قطاع الاتصالات لـ «أفضل جهات التوظيف»

1 **بدر الخرافي: «زين» تصدرت قطاع الاتصالات العالمي ببيئة عمل حاضنة للابتكار والتمكين والتميز**

2 **المجموعة قفزت على سلم التصنيف العالمي في السنة الأخيرة 74 مركزا مقارنة في العام الأخير**



بدر الخرافي

المستويات الوظيفية والقيادية، من خلال توفير بيئة عمل داعمة تساعدها على التوفيق بين مسؤولياتها المهنية والأسرية، بما يمكنها من تحقيق التميز المهني دون المساس بأدوارها الاجتماعية.

وفي هذا السياق، كانت المجموعة من أوائل المؤسسات في المنطقة التي أطلقت برامج متخصصة لتطوير القيادات النسائية، وإعدادها لشغل المناصب القيادية، في إطار مستهدفاتها الرامية إلى رفع نسبة تمثيل المرأة في المواقع القيادية، كما عززت هذا التوجه بسياسة تعدد من الأكثر تقدما على مستوى المنطقة، عبر منح إجازة أمومة مدفوعة الأجر لمدة أربعة أشهر، تتبعها ترتيبات عمل مرنة تمتد لأربع سنوات بعد العودة إلى العمل، بما يدعم استمرارية المسار المهني.

جامعة IDEU

وامتد أثر جامعة زين للاشتمال والتنوع والإنصاف (IDEU) ليصبح منصة معرفية متقدمة تدعم التعلم المستقبلي على مستوى المجموعة، حيث أسهمت خلال فترة وجيزة في ترسيخ ثقافة التعلم المستمر ورفع مستويات المشاركة التعليمية وتطوير المهارات في مختلف الأسواق التي تعمل فيها زين. وتحرص زين على ترسيخ ثقافة مؤسسية تقوم على التعلم المستمر وتبادل المعرفة وتطوير القدرات، انطلاقا من إيمانها بأن النمو المهني يزدهر في بيئة تشجع التعاون والانفتاح وتشارك الخبرات، وفي هذا الإطار، توفر مبادرة الإرشاد المهني REACH منصة متكاملة تتيح للموظفين بناء شبكات مهنية فاعلة، وصقل مهاراتهم، واستكشاف فرص جديدة للطور الوظيفي ضمن بيئة عمل آمنة وشاملة.

تعكس النتائج التي حققتها هذه البرامج قدرة المجموعة على بناء منظومة تعلم مؤسسية تواكب التحولات التقنية الكبرى، من الذكاء الاصطناعي وتحليلات البيانات إلى الأمن السيبراني والخدمات الرقمية والتقنيات الناشئة التي تعيد رسم ملامح الاقتصاد العالمي.

وترى المجموعة أن تطوير القدرات المستقبلية يعد أولوية استراتيجية ترتبط مباشرة باستدامة النمو وتعزيز القدرة التنافسية، وهو ما يفسر استمرار استثماراتها في تطوير المهارات وإعادة التأهيل المهني وإعداد القيادات وصناعة أجيال جديدة من المواهب القادرة على قيادة المرحلة المقبلة من التحول الرقمي، انسجاما مع غايتها المؤسسية القائمة على «تواصل دائم - حياة أجمل»، والتي تضع الإنسان في قلب مسيرة التقدم وصناعة الأثر.

أساسيين في استراتيجية النمو المستقبلية، وليس مجرد التزام مؤسسي، لهذا وضعت المجموعة تنمية المواهب والتطور الوظيفي وبناء القدرات المستقبلية في صميم خططها لتطوير الأعمال والتوسع.

ينطلق هذا التوجه من قناعة راسخة بأن التحول الرقمي لا يتحقق بالاستثمار في التكنولوجيا وحدها، وإنما في الأشخاص القادرين على تطويرها وتشغيلها وقيادة أثرها الاقتصادي والاجتماعي، حيث تواصل المجموعة المواءمة بين التوسع في الأعمال والاستثمار المستمر في رأس المال البشري باعتبارهما مسارين متلازمين لتحقيق النمو المستدام.

WE ABLE

ويبرز برنامج WE ABLE 2030 كأحد أهم المنصات التنفيذية لهذه الرؤية، حيث نقل مفهوم الاشتمال من نطاق السياسات والإجراءات إلى فرص واقعية للمشاركة والتطور المهني والتمكين الاقتصادي للأشخاص ذوي الإعاقة، عبر دمج مبادرات تسهيل الوصول في التوظيف والتطوير المهني وتجربة العملاء والابتكار وممارسات الأعمال، وبفضل هذا النهج، تواصل زين ترسيخ مكانتها كجهة عمل ترى في الاشتمال والتنوع والإنصاف مصدرا للأفكار الجديدة ومحفزا للابتكار والتميز التشغيلي.

بناء القدرات

وفي موازاة ذلك، تواصل المجموعة الاستثمار في تطوير قدراتها البشرية عبر منظومة متكاملة من برامج الابتكار والتعلم المستمر، بما يضمن جاهزية كوادرها لمتطلبات الاقتصاد الرقمي سريع التطور، وتشكل منصة الابتكار الداخلية ZAINIAC إحدى الركائز الرئيسية لهذا التوجه، إذ وفرت للآلاف من الموظفين مساحة لتطوير الأفكار وتحويلها إلى مبادرات ومشروعات عملية ذات أثر ملموس.

جيل الخريجين

وفي إطار الاستثمار في الجيل القادم من المواهب، واصل برنامج الخريجين (جيل Z) تطوير مساره التدريبي ليواكب التحولات التكنولوجية المتسارعة، مضيفا مجالات الذكاء الاصطناعي وتحليلات البيانات والتفكير التصميمي، والقيادة والمرونة المؤسسية إلى مناهجه التعليمية، في وقت استطاع فيه البرنامج منذ إنطلاقه قبل 9 سنوات من بناء قاعدة متنامية من الكفاءات والقيادات الشابة.

تمكين المرأة

وتتبنى زين نهجا متقدما في تمكين المرأة وتعزيز مشاركتها في مختلف

وتعميق ثقافتنا المؤسسية».

قيادة الأثر

ولا يُنظر إلى هذا الإنجاز بوصفه نتيجة لممارسات الموارد البشرية فحسب، بل باعتباره امتدادا لنهج مؤسسي أوسع جعل من الاستدامة والمسؤولية المؤسسية جزءا أصيلا من طريقة عمل المجموعة، فقد نجحت زين في دمج الاعتبارات البيئية والاجتماعية والحوكمة ضمن عملياتها التشغيلية والتجارية، لتصبح هذه المرتكزات حاضرة في صنع القرار وإدارة المخاطر وتطوير الأعمال وبناء القيمة طويلة الأمد.

وأعادت المجموعة تعريف دور الموارد البشرية من خلال دمج مفهوم «الغاية» ضمن مسؤوليات القيادة التنفيذية لهذا القطاع، ليحمل المنصب المسؤول مسمى «الرئيس التنفيذي للغاية المؤسسية والموارد البشرية»، في خطوة تعكس قناعة زين بأن مواءمة أهداف المؤسسة مع تطلعات موظفيها تمثل أحد أهم محركات الأداء والابتكار والاستدامة.

التحول الثقافي

وتعززا لهذا التوجه، أطلقت المجموعة برنامج التحول الثقافي UNITY الذي يرسخ مفهومي الغاية المؤسسية والتركيز على العميل في مختلف مستويات العمل، من خلال تعزيز التعاون بين الفرق، وإعلاء البعد الإنساني في القيادة، وتحويل القيم المؤسسية إلى ممارسات يومية تنعكس بصورة مباشرة على تجربة الموظفين والعملاء.

ولم تعد الثقافة المؤسسية في زين إطارا داعما للأعمال فحسب، بل أصبحت ركيزة استراتيجية تقود الابتكار، وترفع مستويات المرونة التنظيمية، وتعزز القدرة التنافسية للمجموعة في بيئة اقتصادية تتغير بوتيرة غير مسبوقة.

محركات للنمو

في الوقت الذي تعيد فيه الشركات العالية صياغة مفهوم رأس المال البشري، تتعامل زين مع الاشتمال والتنوع والإنصاف بوصفهما عنصرين

والمجمعات التي تعمل فيها». وأفاد قائلا «في بيئة أعمال تتسارع فيها وتيرة التحولات، أصبحت القدرة على استقطاب المواهب وتطويرها عاملا حاسماً في استدامة التنافسية، وفي هذا الإطار، نواصل الاستثمار في المهارات المستقبلية وبناء كوادر قادرة على قيادة المرحلة المقبلة من التحول الرقمي.» وأكد الخرافي «نؤمن في زين بأن دورنا يتجاوز تقديم الخدمات إلى المساهمة الفاعلة في دعم التنمية الاقتصادية وتعزيز ازدهار المجتمعات، ومن خلال استثماراتنا وشراكاتنا الاستراتيجية وتطوير الفرص الوظيفية، سنواصل توسيع أثرنا الإيجابي، والمساهمة في بناء قيمة مستدامة.»

الجدير بالذكر أن هذا التصنيف المتقدم لمجموعة زين يتزامن مع حصولها مؤخرا على ترقية في تصنيفها ضمن مؤشرات MSCI البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG)، من مستوى «A» إلى «AA»، لتصبح الشركة الأعلى تقييما في الكويت على مستوى جميع القطاعات ضمن نطاق تقييمات MSCI، كما تنضم إلى فئة «القادة» بين شركات الاتصالات العالمية.

وأبرز تقييم مجلة الأعمال فوربس الأداء المتفوق للمجموعة مقارنة بمتوسط القطاع في مجالات إدارة القوى العاملة، الخصوصية، أمن البيانات، الممارسات البيئية، وسلوكيات الأعمال، الأمر الذي عزز من قوة بيئة العمل المسؤولة وممارسات الحوكمة التي تشكل أساس عرض القيمة الذي تقدمه المجموعة لموظفيها.

وفي هذا الإطار قالت الرئيس التنفيذي للغاية المؤسسية والموارد البشرية في مجموعة زين نوال بورسلي «يجسد هذا الإنجاز قوة ثقافتنا المؤسسية وتميز كوادرنا البشرية، حيث يشكل تفانيهم ومرونتهم ركيزة أساسية للطريقة التي نخدم بها عملاءنا وندعم بها بعضنا البعض، وهي عوامل جوهرية في مواصلة ارتقاء زين إلى مستويات جديدة من التميز، ومن خلال الإصغاء إلى آراء موظفينا والاستفادة من رؤاهم، نواصل تعزيز ممارساتنا القيادية، وترسيخ بيئة عمل شاملة،

يعملون لدى شركات متعددة الجنسيات يزيد عدد موظفيها على ألف موظف، حيث قيّم المشاركون جهات العمل وفق مجموعة من المؤشرات المرتبطة بتجربة الموظف، بما في ذلك المزايا الوظيفية، وتنمية المواهب، وبيئة العمل، وفرص التدريب والتطوير المهني، إضافة إلى مدى استعدادهم للتوصية بجهات عملهم للآخرين، كما استندت النتائج إلى قاعدة بيانات تراكمية تغطي الأعوام الثلاثة الماضية، مع منح وزن أكبر للتقييمات الأحدث وآراء الموظفين الحاليين.

وتكتسب نتائج هذا التصنيف أهمية خاصة لكونها تستند بالدرجة الأولى إلى تقييمات الموظفين أنفسهم، بما يوفر مؤشرا مستقلا لقياس قوة الثقافة المؤسسية ومستويات الثقة والارتباط الوظيفي ورضا الموظفين، وتُعد هذه العناصر اليوم من أبرز العوامل المؤثرة في قدرة المؤسسات على استقطاب الكفاءات والاحتفاظ بها وتعزيز تنافسيتها في بيئة الأعمال العالمية، خصوصا في ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها الاقتصاد الرقمي واشتداد المنافسة على المواهب والخبرات النوعية. وقال نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي في مجموعة زين

بدر ناصر الخرافي «تصدر زين قطاع الاتصالات العالمي، جاء بفضل توفير بيئة عمل حاضنة للابتكار والتمكين والتميز، هذا الإنجاز يجسد رؤيتنا في بناء مؤسسة تضع الإنسان في صميم استراتيجيتها، وتعتبر الكفاءات ركيزة أساسية للتوسع والنمو».

وأضاف قائلا «تواصل زين ترسيخ ثقافة مؤسسية تعزز الإبداع والتعاون وتمكن موظفيها من التطور وتحقيق أثر ملموس، بالتوازي مع تسريع وتيرة التحول الرقمي وتبني ممارسات الأعمال المسؤولة وترسيخ مبادئ الاستدامة والاشتمال والتنوع والإنصاف».

وتابع الخرافي قائلا «يؤكد هذا التقدير العالي نجاحنا في بناء مؤسسة قادرة على تحقيق التوازن بين التميز التشغيلي وتنمية رأس المال البشري، بما يدعم خلق قيمة مستدامة وطويلة الأمد لموظفينا وعملائنا ومساهميننا

أعلنت مجموعة زين أنها تصدرت قطاع الاتصالات العالمي لـ «أفضل جهات العمل» في القائمة الصادرة حديثا عن مجلة الأعمال الأميركية فوربس (Forbes World's Best Employers 2026).

وأوضحت المجموعة أن هذا التصنيف المتقدم عالميا يعكس نهجها الاستراتيجي في بناء بيئة عمل حاضنة للابتكار والتمكين والتميز، مدعومة بمبادرات نوعية تستهدف استقطاب الكفاءات والمواهب وتنمية قدراتها، وترسيخ مبادئ الاشتمال والتنوع والإنصاف، وقد أسهم هذا التوجه في تحقيق قفزة نوعية للمجموعة على القائمة العالمية خلال العام الأخير، بواقع 74 مركزا، لتنضم إلى قائمة أفضل 100 شركة عالميا كأفضل جهات التوظيف، وتحتل المركز الثاني على مستوى أسواق الشرق الأوسط وأفريقيا.

ويبرز هذا التقدم اللافت للمجموعة على المؤشرات العالمية النهج طويل الأمد الذي تتبناه في الاستثمار بالموارد البشرية، باعتبارها أهم أصولها لدعم تنافسيتها وتعزيز جاهزيتها للمستقبل، إذ تنفذ المجموعة استراتيجيتها التشغيلية تحت عنوان «التقدم بغاية»، التي تضع الابتكار والتحول الرقمي وتنمية رأس المال البشري في صميم أولوياتها، باعتبارها المحركات الرئيسة لسار تحول أعمالها.

وترتكز زين في هذا التوجه على قوة عملياتها المنتشرة في أسواق المنطقة، وما تتمتع به من قاعدة متنوعة من الكفاءات والخبرات التي تسهم في بناء نموذج أعمال أكثر مرونة وقدرة على الابتكار والتكيف مع المتغيرات واقتناص فرص النمو الجديدة، وهي في هذا الإطار، تواصل تنفيذ هدفها الاستراتيجي بالتحول إلى واحدة من أكبر التكتلات التكنولوجية في المنطقة، عبر تنمية أعمالها الرقمية، وتطوير منظومة خدماتها التقنية، وتعزيز استثماراتها في التقنيات والقطاعات المستقبلية.

واستند تصنيف «فوربس» إلى دراسة عالمية واسعة النطاق شملت أكثر من 300 ألف موظف في أكثر من 50 دولة



حول ممارسات الأمن السيبراني والتدقيق الداخلي

KIB يتعاون مع مؤسسة البترول الكويتية في تجربة تعلم متخصصة

1 **باسل السويديان: التعاون يمثل فرصة مهمة ومثمرة لتبادل المعرفة والخبرات وتعزيز الجاهزية للتعامل مع التحديات**

2 **منال الربيعان: فرصة لتعميق المعرفة والاطلاع على أساليب عمل متنوعة تساهم في الارتقاء بالممارسات المهنية**



باسل السويديان

هادي هادي

منال الربيعان

من جهته، قال هادي هادي، مدير عام الموارد البشرية بالتكليف في KIB: «يمثل الاستثمار في رأس المال البشري أحد المرتكزات الأساسية في KIB، ونحرص على توفير تجارب تعلم عملية تواكب تطورات بيئة العمل وتساعد على تنمية المهارات المتخصصة. كما نؤمن بأهمية توسيع أثر هذه الجهود من خلال التعاون مع المؤسسات الوطنية ومنها مؤسسة البترول الكويتية، بما يعزز التكامل بين الخبرات في مختلف القطاعات، ويسهم في دعم الكفاءات الوطنية ودورها في تحقيق مستهدفات رؤية الكويت 2035 ومسيرة التنمية الاقتصادية في الدولة».

أعلن بنك الكويت الدولي (KIB) عن تعاونه مع مؤسسة البترول الكويتية (KPC)، من خلال تنظيم تجربة تعلم متخصصة تناولت ممارسات الأمن السيبراني في القطاع المصرفي، إلى جانب استعراض الممارسات الحديثة في التدقيق الداخلي. ويأتي هذا التعاون بين الجانبين تأكيداً على أهمية الشراكات بين القطاعين المصرفي والنفطي، ودورها في

دعم تطوير الكفاءات الوطنية وترسيخ ثقافة التعلم المستمر، وفي إطار التزام KIB بمسؤوليته الاجتماعية ومعايير الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية (ESG).

وشملت المبادرة استضافة عدد من موظفي إدارة التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر وإدارة تكنولوجيا المعلومات في مؤسسة البترول الكويتية، وإتاحة المجال أمامهم للاطلاع على النهج المتبع لدى KIB والتطبيقات العملية في مجال التدقيق الداخلي والأمن السيبراني. وأقيمت التجربة في أكاديمية KIB Life انطلاقاً من دورها كممنصة متخصصة للتعلم والتطوير في البنك، حيث توفر بيئة تفاعلية تجمع بين المعرفة النظرية والتطبيق العملي، وتدعم تبادل الخبرات وتنمية المهارات المهنية. ومن خلال الأكاديمية، يواصل KIB الاستثمار في تطوير الكفاءات وتعزيز ثقافة التعلم المستمر، إلى جانب توسيع نطاق الاستفادة من خبراته عبر التعاون وتبادل المعرفة مع مختلف المؤسسات الوطنية.

وبهذه المناسبة، قال باسل السويديان، مدير عام إدارة أمن المعلومات والخصوصية ومكافحة الاحتيال في KIB: «جاء تعاوننا مع مؤسسة البترول الكويتية في إطار تنظيم دورة تعريفية حول ممارسات الأمن السيبراني في القطاع المصرفي، انطلاقاً من أهمية القطاعين المصرفي والنفطي باعتبارهما من القطاعات الحيوية في دولة الكويت. ونؤمن بأن التعاون بينهما يمثل فرصة مهمة ومثمرة لتبادل المعرفة والخبرات، وتعزيز الجاهزية للتعامل مع التحديات المتسارعة في مجال الأمن السيبراني».

آفاق الموظفين

من جانبها، قالت دلال أنور الحمود، رئيس فريق تطوير الموظفين في مؤسسة البترول الكويتية: «يسعدنا تحقيق أول تعاون بين مؤسسة البترول الكويتية وKIB، والذي يشكل إضافة إلى جهودنا الرامية إلى تنويع تجارب التعلم والتطوير الوظيفي التي نتيحها لموظفينا. ونحرص من خلال مثل هذه التجارب على إتاحة فرص للتعلم خارج نطاق بيئة

تجارب تعلم عملية

من جهته، قال هادي هادي، مدير عام الموارد البشرية بالتكليف في KIB: «يمثل الاستثمار في رأس المال البشري أحد المرتكزات الأساسية في KIB، ونحرص على توفير تجارب تعلم عملية تواكب تطورات بيئة العمل وتساعد على تنمية المهارات المتخصصة. كما نؤمن بأهمية توسيع أثر هذه الجهود من خلال التعاون مع المؤسسات الوطنية

ومنها مؤسسة البترول الكويتية، بما يعزز التكامل بين الخبرات في مختلف القطاعات، ويسهم في دعم الكفاءات الوطنية ودورها في تحقيق مستهدفات رؤية الكويت 2035 ومسيرة التنمية الاقتصادية في الدولة». ويأتي اهتمام KIB بتعزيز الوعي بممارسات الأمن السيبراني بالتوازي مع دعمه المستمر لحملة «لنكن على دراية»، التي أطلقها بنك الكويت المركزي بالتعاون مع اتحاد مصارف الكويت ودعم البنوك المحلية، والهادفة إلى تعزيز الثقافة المالية والمصرفية ورفع مستوى الوعي لدى أفراد المجتمع.

وتجدر الإشارة إلى أن KIB يتبنى نهجاً متكاملًا في الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية، يركز من خلاله على توجيه مبادراته وبرامجه نحو المجالات ذات الأثر طويل المدى، بما في ذلك التعلم والتطوير وبناء القدرات، إلى جانب دعم المبادرات التي تساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في دولة الكويت، بما ينسجم مع شعاره المؤسسي «بنك للحياة».

استمراراً لجهوده في دعم حملة «لنكن على دراية»

بيت التمويل الكويتي يحذر من مخاطر الاستثمار الوهمي وعمليات الاحتيال

حذر بيت التمويل الكويتي العملاء والجمهور من الاستثمارات عالية المخاطر التي يجري الترويج لها عبر قنوات غير رسمية، ولا تخضع لجهة رقابية تنظم عملها وتضع القوانين التي تضمن للمستثمر الحماية، فيما يزيد انتشار الكثير من الشركات الوهمية وعمليات الاحتيال عبر الإعلانات التي تروج لأرباح سريعة وعالية بلا حماية، داعياً في بيان صحفي ضمن جهوده في دعم حملة «لنكن على دراية» لنشر الوعي المصرفي بالتعاون مع بنك الكويت المركزي واتحاد مصارف الكويت الى عدم التفاعل مع الاتصالات والإعلانات والرسائل النصية والإلكترونية مجهولة المصدر، مع الاستعانة بذوي الخبرة من المختصين عند اتخاذ قرار الاستثمار. وأكد بيت التمويل الكويتي ان البنوك الكويتية توفر مجموعة متنوعة من الفرص الاستثمارية التي تساعد العملاء على تنمية مدخراتهم والحصول على عوائد جيدة بمخاطر محدودة ومحسوبة وفي اطار تنظيمي واضح من المسؤولية القانونية والادارية وان البنوك بما تطرحه من فرص

استثمارية مع خضوعها لرقابة بنك الكويت المركزي، تمثل الخيار الآمن والمستقر للراغبين في استثمار مدخراتهم واموالهم، بجانب الشركات والجهات الرسمية الاخرى المرخصة والخاصة لرقابة ومتابعة الهيئات المعنية بحماية الاقتصاد الوطنى والتعاملات المالية والانتشطة الاستثمارية .

وتوفر البنوك الكويتية خدمات ومنتجات مختلفة للاستثمار الآمن، تغني عن الدخول في أنشطة استثمارية مع جهات مجهولة تقدم وعوداً بتدفقات مالية مزعومة من وراء مشاريع ان لم تكن وهمية فهي غير آمنة ومخاطرها عالية جداً، في وقت تساعد البنوك الراغبين في استثمار اموالهم ومدخراتهم على تحقيق افضل العوائد من خلال ادوات استثمارية تتسم بالتنوع وتناسب مختلف القدرات والامكانيات للراغبين في الاستثمار، تدار باحترافية من قبل كوادر مهنية متخصصة، وتخضع لسلطات وتعليمات ومتابعة الجهات الرقابية متعددة المستويات.

ومن أبرز أشكال الاستثمار الذي تطرحه

البنوك، «الدائع الاستثمارية» وفيها يقوم البنك باستثمار ايداعات العملاء لتحقيق افضل العوائد خلال فترات زمنية معينة، ويحق للعملاء استرداد مبلغ الوديعة بعد مرور الفترة المحددة في العقد، كما تتيح «الصناديق الاستثمارية» تنمية اموال المساهمين فيها مقابل رسوم محددة، وتتنوع مجالات استثمار الصناديق لتشمل «الأسهم والسندات والبضائع وأسواق النقد وغيرها» وتخضع الصناديق الاستثمارية للبنوك لرقابة وترخيص هيئة أسواق المال، وتتميز «حسابات التوفير الاستثمارية» التي تقدم هي الاخرى ارباحاً لعملائها، بإمكانية السحب من الحساب والإيداع فيه بأي وقت.

كما تلعب «خطط الاستثمار قصيرة وطويلة الأجل» دوراً في مساعدة العملاء على سد الاحتياجات المستقبلية لهم ولاسهرهم مثل تعليم الأبناء، إطلاق مشروع شخصي، او عند التقاعد أوغير ذلك، من خلال ادخار الأموال في حساب مصرفي بشكل منتظم واستثمارها لتحقيق العوائد، لتكون جاهزة عند انتهاء الفترة.



لنكن
على
دراية

الحملة التوعوية المصرفية

مؤشر «تاسي» يخلق باللون الأحمر فاقداً 76.78 نقطة

الأسهم السعودية تتراجع بنهاية التعاملات وسط ضغوط بيعية واسعة

5 محفزات قد تعيد الزخم إلى «البورصة» وتدعم تعافي السوق



تماسك الطاقة يحدّ من خسائر المؤشر العام رغم هبوط القطاعات القيادية



والصغيرة، بسوق الأسهم السعودية ارتفاعات متباعدة بنهاية جلسة الاثنين، لتخالف تراجعات المؤشر العام للسوق، وسط نشاط انتقائي تركّز في أسهم الصناعات الأساسية، والتطوير العقاري، والرعاية الصحية. وتصدر سهم «حديد وطني» قائمة الأسهم الأكثر ارتفاعاً بعد أن صعد 9.77 % ليصل إلى مستوى 2.92 ريال للسهم، وشهد السهم تدفقات نقدية بلغت 60.21 مليون ريال، نتجت عن تداول 20.98 مليون سهم، وهي أعلى كمية تداول بين الأسهم الراحبة لهذا اليوم. ويأتي هذا الصعود القوي للسهم في ظل زيادة الطلب عليه مع استمرار تنفيذ مشاريع البنية التحتية التي تدعم شركات قطاع المواد الأساسية والإنشاءات. وارتفع سهم شركة فييكو بنسبة 4.53 % ليغلق عند 38.78 ريال، محققاً تداولات بقيمة 7.19 مليون ريال عبر تبادل 0.19 مليون سهم، وسجل سهم شركة مدينة المعرفة الاقتصادية نمواً بنسبة 3.78 % ليغلق عند مستوى 22.25 ريال، وبلغت القيمة المتداولة عليه 18.98 مليون ريال، مدفوعاً بالتطورات التشغيلية في مشاريع الشركة العقارية بالمدينة المنورة. وشملت الارتفاعات قطاع الرعاية الصحية والصناعات الدوائية، حيث صعد سهم الشركة الكيميائية السعودية بنسبة 3.29 % ليصل إلى 30.74 ريال، وبقيمة تداولات بلغت 13.66 مليون ريال، كما صعد سهم شركة أنابيب الشرق المتكاملة للصناعة الذي زاد بنسبة 3.09 % ليغلق عند 173.6 ريال، مسجلاً تداولات نشطة بلغت قيمتها 53.91 مليون ريال، مدعوماً بالعقود التي أعلنت عنها الشركة مؤخراً لتوريد أنابيب لمشاريع كبرى.

وحقق سهم شركة دي بي اس ارتفاعاً بنسبة 3.03 % ليصل إلى سعر 11.55 ريال، وبقيمة تداول بلغت 20.89 مليون ريال، كما ارتفع سهم شركة لجام للرياضة (وقت اللياقة) بنسبة 2.89 % ليغلق عند 78.25 ريال، وسط استمرار الشركة في خطط التوسع الجغرافي واقتتاح مراكز جديدة، حيث بلغت قيمة التداولات عليه 8.43 مليون ريال.

وسجل سهم شركة ينساب نمواً بنسبة 2.28 % ليغلق عند مستوى 33.24 ريال، مع تداولات بلغت قيمتها 21.1 مليون ريال، وصعد سهم الشركة السعودية للطباعة والتغليف بنسبة 2.23 % ليصل إلى 6.89 ريال، وأغلق سهم الشركة السعودية للطاقة على ارتفاع بنسبة 1.97 % عند سعر 15.5 ريال، محققاً تداولات بقيمة 10.58 مليون ريال.



سهم النقل البحري يتماسك فوق مستوى دعم رئيسي

القوة النسبية لا يزال يتحرك في المناطق الإيجابية فوق مستوى 50؛ مما يعكس استمرار الزخم الشرائي، على الرغم من رصد انخفاض في أحجام التداول خلال الجلسات الأخيرة؛ وهو أمر غالباً ما يصاحب الفترات التصحيحية التي تسبق تحديد الاتجاه القادم. وبالنظر إلى الأداء التاريخي للسهم خلال النصف العام الأخير، يظهر التحليل الفني الضغوط التصحيحية التي بدأت مع مطلع العرضي الطويل، بدأت بعد تسجيل أدنى قاع له عند مستوى 22.37 ريال.

سابقاً. وتفيد القراءات الفنية لحركة سهم شركة البحري بأن السعر يتداول حالياً في منطقة مفصلية، حيث يقع السهم فوق الحد الأوسط لمؤشر بولينجر باندرز عند مستوى 35.50 ريال. ويعد هذا المستوى نقطة ارتكان هامة في تحديد المسار القصير الأجل؛ إذ يمثل التماسك فوقه إشارة إلى قوة الاتجاه الصاعد رغم الضغوط التصحيحية التي بدأت مع مطلع شهر أكتوبر الجاري. ويلاحظ من خلال البيانات الفنية أن مؤشر

شهد سهم الشركة الوطنية السعودية للنقل البحري تحركات فنية ملحوظة خلال الفترة الأخيرة، حيث دخل السهم في موجة تصحيحية عقب اختباره لقمة العام في أواخر شهر سبتمبر الماضي. ويأتي هذا التحرك في سياق اتجاه عام إيجابي، حيث يحافظ السهم على تداوله فوق مستويات دعم فنية رئيسية، وسط ترقب من قبل الأوساط الاستثمارية لمدى قدرة القوى الشرائية على دفع السعر نحو مستويات مستهدفة جديدة تتجاوز القمم المسجلة

بارتفاع أسعار النفط، ما يحد من اتساع خسائر المؤشر، رغم تراجع سهم «أرامكو» بشكل طفيف.

و «فنياً، تبقى 10,300 نقطة مستوى دعم مهم؛ والمحافظة عليه قد يساعد على تقليص الخسائر، بينما كسره يزيد الضغوط باتجاه 10,200 نقطة. ضغط البنوك يبقى المؤشر الأبرز على «تاسي»، فيما يشكل تماسك الطاقة عاملاً دفاعياً مهماً أمام اتساع التراجع.

أسهم متوسطة وصغيرة تخالف التراجعات

وسجلت مجموعة من الأسهم المتوسطة

الصناديق السيادية بضخ السيولة داخل السوق، وكذلك المحفزات الحكومية التي تتبعها الدولة لتنشيط السوق، فضلاً عن نتائج الأعمال في الربع الثالث، إذا كان هناك نتائج قوية، ممكن أن تدفع الأسهم وخاصة وقت توزيع العوائد.

تماسك الطاقة عامل دفاعي مهم للمؤشر

وتراجع اس تاسي بضغط رئيسي انخفاض أغلب القطاعات وعلى رأسها القطاع البنكي، وسط استمرار الحذر بفعل التطورات الجيوسياسية، يقابله تماسك قطاع الطاقة نسبياً، مدعوماً

هي على انخفاضات متوالية، ولكن هذا هو السبب في تراجع قيمة التداول اليومية، فأثرت على المؤشرات، وأثرت كذلك على كسر المؤشر منطقة الدعم الرئيسية البالغة 10,500 نقطة. ويمكن معاودة الارتفاع مرة أخرى إذا هدأت الأوضاع الجيوسياسية في المنطقة، وهذا قد يدفع المؤشر إلى عودة الارتفاع إلى مستوى 10,300 نقطة ومنها إلى 10,500 نقطة، والجلسات القادمة».

وهناك عدة عوامل قد تحفز المؤشر وهي ضخ المزيد من السيولة، وهدوء الوضع الجيوسياسي، والمزيد من اهتمام

وانخفضت ملكية الأجانب في الأسهم السعودية بواقع 971 مليون دولار الأسبوع الماضي أو ما يعادل 3.64 مليار ريال بضغط من المؤسسات الأجنبية، كما أن بيانات هيئة السوق تكشف اتجاه المتعاملين السعوديين نحو الأسواق الخارجية وارتفاع نسبة تداولاتهم في الأسواق العالمية بأكثر من 35 %، وهذا يوضح هروب السيولة واتجاهها للأسواق الخارجية؛ بسبب الأحداث الجيوسياسية. ويسير المؤشر في قناة سعرية ضيقة للغاية، في حين أن الراغبين في الأرباح يتجهون إلى أسواق أخرى، وعلى الرغم من أن معظم الأسواق في الفترة الحالية

وهناك العديد من الأسهم وسط مناطق الدعم الرئيسية، وكان من المفترض أن تحصل منها حركة ارتداد ولكن بسبب المبيعات المكثفة للمتعاملين الأجانب هي التي أدت إلى أن هذه الأسهم لم تستطع أنها تعاود الارتفاع مرة أخرى، ووجود أسهم أخرى عند مناطق المقاومة الرئيسية وانخفضت منها نوعاً ما.

وهناك أسهم تمت ترقيتها من سوق «نمو» إلى السوق الرئيسية مثل «حديد وطني»، وهذا أدى إلى ارتفاعه وتواجهه في الأسهم الراحبة، وواضح جداً أن حدوده السعرية حينما دخلت السوق أصبح عليها اهتمام من قبل المتعاملين».

أكثر الشركات انخفاضاً

الشركة	2026/10/11	2026/10/12	التغير
1 الأسهم	55.70	53.05	(4.76%)
2 العربية	43.00	41.00	(4.65%)
3 يوان	32.96	31.54	(4.31%)
4 لومي	23.28	22.30	(4.21%)
5 المسار الشامل	23.50	22.54	(4.09%)
6 قو للإتصالات	79.25	76.25	(3.79%)
7 عناية	10.59	10.19	(3.78%)
8 العقارية	14.80	14.28	(3.51%)
9 صالح الراشد	41.82	40.38	(3.44%)
10 أديس	16.70	16.13	(3.41%)

اكثر الشركات ارتفاعاً

الشركة	2026/10/11	2026/10/12	التغير
1 حديد وطني	2.66	2.92	9.77%
2 فييكو	37.10	38.78	4.53%
3 مدينة للمعرفة	21.44	22.25	3.78%
4 الدوائية	29.76	30.74	3.29%
5 أنابيب الشرق	168.40	173.60	3.09%
6 دي بي اس	11.21	11.55	3.03%
7 لجام للرياضة	76.05	78.25	2.89%
8 الخير للدخل 2030	7.17	7.37	2.79%
9 ينساب	32.50	33.24	2.28%
10 طباعة وتغليف	6.74	6.89	2.23%

البنوك تقود مكاسب السوق بارتفاع 1.68 %

بورصة قطر تنهي الجلسة بمكاسب واسعة بقيادة الأسهم المصرفية

سيولة الأسهم تقفز 14.6 %
لتصل إلى 254.6 مليون ريال

5 قطاعات تدعم الأداء الإيجابي..
و «الريان» يتصدر النشاط الكمي

المراجعة بفارق 12 سهماً، وهو ما يدعم قراءة الأداء الإيجابي للسوق خلال الجلسة. ويعكس هذا التوزيع اتساع نطاق المكاسب نسبياً، مع استمرار تعرض عدد من الأسهم لضغوط بيعية، في ظل التباين في أداء الشركات والقطاعات المدرجة.

«بنك دخان» يتصدر الارتفاعات و«زاد» أكبر المتراجعين

وعلى مستوى الأسهم الفردية، تصدر سهم بنك دخان قائمة الأسهم المرتفعة، مسجلاً مكاسب بنحو 2.78 %، مستفيداً من الأداء الإيجابي الذي شهدته السوق خلال الجلسة.

في المقابل، جاء سهم «زاد» في مقدمة الأسهم المتراجعة، بعدما انخفض بنسبة 2.76 %، ليكون الأكثر انخفاضاً بين الأسهم وفق البيانات المعلنة.

ويبرز التباين بين أداء السهمين اختلاف اتجاهات التداول بين الشركات المدرجة، رغم الإغلاق الإيجابي للمؤشر العام، إذ لم تشمل المكاسب جميع الأسهم، واستمرت الضغوط على بعض الشركات.

«الريان» يتصدر الكميات و«قطر الوطني» في مقدمة السيولة

وفي قائمة الأسهم الأكثر نشاطاً من حيث أحجام التداول، تصدر سهم مصرف الريان التعاملات بنحو 13.87 مليون سهم، ليكون الأكثر تداولاً من حيث الكمية خلال الجلسة، بما يعكس تركّز جانب من النشاط على السهم.

أما من حيث قيمة التداولات، فقد تصدر سهم بنك قطر الوطني القائمة، بقيمة بلغت نحو 26.54 مليون ريال، لبحظى بأكبر حصة من السيولة المتداولة بين الأسهم المدرجة خلال الجلسة.

ويعكس اختلاف الأسهم المتصدرة لقائمتي الكميات والقيمة تنوع النشاط بين الأسهم القيادية وغيرها من الأسهم النشطة، كما يبرز أهمية متابعة قيمة التداولات إلى جانب أحجامها لتكوين صورة أكثر شمولاً عن حركة السوق.

طبيعة النشاط خلال الجلسة، إذ ارتفعت قيمة التعاملات رغم تداول عدد أقل من الأسهم، وهو ما قد يرتبط بتغير مزيج الأسهم المتداولة وأسعارها، دون أن يعني بالضرورة ارتفاع متوسط سعر جميع الأسهم.

أما على مستوى عدد الصفقات، فقد شهدت الجلسة تنفيذ نحو 20.55 ألف صفقة، مقارنة بنحو 13.7 ألف صفقة في الجلسة السابقة، بزيادة تقارب 6.85 آلاف صفقة، أو نحو 50 %، بما يعكس ارتفاع وتيرة تنفيذ التعاملات في السوق.

الأسهم المرتفعة تتفوق على المتراجعة

وفيما يتعلق بحركة الأسهم، ارتفعت أسعار 32 سهماً خلال الجلسة، مقابل تراجع أسعار 20 سهماً، بينما استقرت أسعار خمسة أسهم دون تغيير.

وبذلك بلغ إجمالي الأسهم التي شملتها حركة التداول وفق البيانات المعلنة 57 سهماً، مع تفوق الأسهم المرتفعة على

السيولة ترتفع رغم تراجع أحجام التداول

وعلى صعيد نشاط التداول، ارتفعت قيمة السيولة المتداولة في بورصة قطر خلال جلسة الإثنين إلى نحو 254.62 مليون ريال، مقارنة بنحو 222.27 مليون ريال في جلسة الأحد، بزيادة بلغت 32.35 مليون ريال، أو ما يعادل نحو 14.6 %.

ويعكس ارتفاع قيمة التداولات زيادة الأموال المتداولة في السوق مقارنة بالجلسة السابقة، بالتزامن مع صعود المؤشر العام، وهو ما يشير إلى تحسن النشاط من حيث القيمة، وإن كان ذلك لا يكفي بمفرده للحكم على استدامة الاتجاه الصاعد.

في المقابل، تراجعت أحجام التداول إلى نحو 94.93 مليون سهم، مقابل 113.79 مليون سهم في الجلسة السابقة، بانخفاض بلغ نحو 18.86 مليون سهم، وبنسبة تقارب 16.6 %.

ويبرز التباين بين ارتفاع السيولة وانخفاض الكميات المتداولة اختلافاً في

القطاعات المرتفعة، بعدما صعد بنسبة 1.68 %، ليشكل المحرك الرئيسي لمكاسب المؤشر العام، في ظل الأهمية النسبية للأسهم المصرفية وتأثيرها في حركة السوق.

كما سجلت أربعة قطاعات أخرى ارتفاعات متفاوتة، لترتفع بذلك خمسة قطاعات من إجمالي سبعة قطاعات مدرجة، بما يعكس اتساع نطاق المكاسب خلال الجلسة وعدم اقتصرها على قطاع واحد.

في المقابل، خالف قطاعا البضائع والخدمات الاستهلاكية والصناعات الاتجاه الصاعد للسوق، إذ تراجع الأول بنسبة 0.47 %، فيما انخفض قطاع الصناعات بنحو 0.12 %، وسط ضغوط محدودة على الأسهم المكونة لهما.

ويشير تفوق القطاعات المرتفعة إلى تحسن الأداء العام للسوق، مع بقاء التباين بين القطاعات مؤشراً على اختلاف مستويات الطلب على الأسهم وفقاً لأدائها وأوزانها النسبية في المؤشر.

أكثر الشركات انخفاضاً

الشركة	2026/10/11	2026/10/12	التغير
1 زاد	10.490	10.200	(2.76%)
2 إنماء القابضة	2.350	2.297	(2.26%)
3 الخليج الدولية	1.527	1.501	(1.70%)
4 الأهلي	4.025	3.960	(1.61%)
5 بيمه	4.380	4.310	(1.60%)
6 مجمع الناعي	5.065	5.004	(1.20%)
7 الاسمنت	2.374	2.346	(1.18%)
8 تكنو كيو	2.037	2.019	(0.88%)
9 نبراس للطاقة	12.510	12.410	(0.80%)
10 الخليج التكافلي	2.880	2.863	(0.59%)

أكثر الشركات ارتفاعاً

الشركة	2026/10/11	2026/10/12	التغير
1 بنك دخان	2.880	2.960	2.78%
2 ناقلات	3.778	3.868	2.38%
3 بنك قطر الوطني	15.150	15.480	2.18%
4 التجاري	3.841	3.917	1.98%
5 الدولي	9.601	9.764	1.70%
6 الدوحة	2.950	3.000	1.69%
7 للصرف	19.650	19.950	1.53%
8 أوريدو	11.430	11.590	1.40%
9 قطر وعمان	0.800	0.810	1.25%
10 الطبية	1.291	1.307	1.24%

تسريع التكامل الرقمي في الإجراءات الجمركية وتطوير الكوادر البشرية

غرفة قطر: تعزيز الترابط والمرونة أولوية لمواجهة تحديات الشحن الإقليمية



وأضاف أن اجتماع المنطقة يكتسب أهمية خاصة لتزامنه مع الذكرى المئوية لتأسيس الاتحاد الدولي لجمعيات وكلاء الشحن، مشيراً إلى أن مسيرة الاتحاد تؤكد أهمية التعاون والابتكار والاستعداد والثقة في دعم التجارة العالمية.

وفي سياق متصل، أعلن المسند تأجيل اجتماع منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا والمعرض اللوجستي المقرر استضافتهما في الدوحة يومي 9 و10 نوفمبر 2026 إلى الربع الأول من عام 2027؛ نظراً للظروف الراهنة في المنطقة.

ودعا المشاركين في مؤتمر FIATA العالمي إلى حضور فعالية الدوحة، ومواصلة النقاشات التي انطلقت في ميلانو؛ بما يعزز التعاون الإقليمي وتطوير قطاع الشحن والخدمات اللوجستية.

الإقليمية الأخيرة؛ بما في ذلك التأثيرات التي طالت حركة الملاحة البحرية عبر مضيق هرمز وطرق النقل الحيوية الأخرى، انعكست على عمليات الشحن وتكاليف النقل وتدفقات التجارة وحركة السلع الأساسية.

وأشار إلى أن هذه التطورات تؤكد الحاجة إلى تعزيز التعاون بين دول الشرق الأوسط وإفريقيا، وتسريع التكامل الرقمي في الإجراءات الجمركية، وتطوير الكوادر البشرية، وتوسيع التعاون بين وكلاء الشحن وشركات النقل والموانئ والجهات التنظيمية؛ بما يدعم كفاءة العمليات اللوجستية وانسيابية التجارة. ولفت «المسند» إلى أن قطر عززت مرونة قطاع الخدمات اللوجستية من خلال الاستثمارات الاستراتيجية في البنية التحتية، وتنويع خيارات الربط والاتصال، وتسريع التحول الرقمي.

أكد علي بن عبداللطيف المسند، عضو مجلس إدارة غرفة قطر ورئيس منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا في الاتحاد الدولي لجمعيات وكلاء الشحن أن التحولات الجيوسياسية واضطرابات طرق النقل الرئيسية تفرض ضغوطاً متزايدة على سلاسل الإمداد والتجارة العالمية؛ ما يستدعي تعزيز الترابط الإقليمي وبناء شبكات لوجستية أكثر مرونة.

جاء ذلك خلال كلمته في افتتاح اجتماع منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا، الذي عُقد في مدينة ميلانو الإيطالية على هامش مؤتمر الاتحاد الدولي لجمعيات وكلاء الشحن العالمي 2026، بمشاركة ممثلين عن الاتحاد والمنطقة وقطاع الشحن والخدمات اللوجستية؛ بحسب بيان للغرفة أمس.

وأوضح «المسند» أن الاضطرابات

المؤشر يخلق عند 5837.77 نقطة بدعم من قطاع الاتصالات

سوق دبي يرتفع والقيمة السوقية تتجاوز 955 مليار درهم

381.36 مليون درهم قيمة التداولات عبر 11.923 ألف صفقة

الاتصالات يقود الصعود والسلع الاستهلاكية يتكبد أكبر الانخفاضات

فقد ارتفع المؤشر بنسبة 0.33 %، وزادت القيمة السوقية بنحو 4.67 مليار درهم، في حين انخفضت أسعار 29 سهماً، مقابل صعود 14 سهماً واستقرار 12 شركة.

ويبرز هذا التباين أهمية التمييز بين حركة المؤشر العام واتجاه غالبية الأسهم؛ إذ لا تعني مكاسب المؤشر بالضرورة ارتفاع معظم الأسهم المتداولة، بل قد تتأثر النتيجة النهائية بأداء الأسهم والقطاعات ذات التأثير الأكبر في المؤشر.

وبينما قاد قطاع الاتصالات المكاسب القطاعية، تعرض قطاع السلع الاستهلاكية لضغوط، في وقت سجلت فيه «دبي للمطبات» أقوى ارتفاع و«شعاع كابيتال» أكبر تراجع. وبذلك، أنهى السوق الجلسة وسط تباين واضح في حركة الأسهم والقطاعات.

للسوق خلال الجلسة.

في المقابل، جاء قطاع السلع الاستهلاكية في مقدمة القطاعات المتراجعة، بعدما انخفض بنسبة 2.011 %، في حين استقر قطاع المواد الأساسية دون تغيير مقارنة بمستوياته السابقة.

وعكس التباين القطاعي اختلاف اتجاهات الأسهم والأنشطة المدرجة، إذ جاءت مكاسب قطاع الاتصالات بالتزامن مع ارتفاع المؤشر العام، بينما حذ تراجع قطاع السلع الاستهلاكية من اتساع المكاسب على مستوى السوق.

قراءة في أداء الجلسة

تكشف محصلة تعاملات سوق دبي المالي عن مفارقة بين ارتفاع المؤشر العام والقيمة السوقية من جهة، وغلبة الأسهم المتراجعة من جهة أخرى.

القيمة السوقية ترتفع إلى 955.64 مليار درهم وسجلت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في سوق دبي المالي ارتفاعاً بنهاية تعاملات أمس، لتصل إلى 955.636 مليار درهم، مقارنة بنحو 950.969 مليار درهم في ختام جلسة الجمعة الماضية.

وبذلك، حققت القيمة السوقية مكاسب بلغت 4.667 مليار درهم، بما يعادل نمواً نسبته 0.49 %، متجاوزة بذلك نسبة ارتفاع المؤشر العام البالغة 0.33 %.

ويشير ارتفاع القيمة السوقية إلى زيادة إجمالي القيمة السوقية للأسهم المدرجة خلال الجلسة، بالتزامن مع صعود المؤشر العام، رغم غلبة الأسهم المتراجعة على الأسهم المرتفعة من حيث العدد.

«دبي للمطبات» تتصدر المكاسب و«شعاع كابيتال» الأكثر تراجعاً

وعلى مستوى أداء الأسهم، تصدرت شركة «دبي للمطبات» قائمة الأسهم الأكثر ارتفاعاً، بعدما صعد سعر سهمها بنسبة 10.71 %، لتأتي في مقدمة الشركات التي سجلت مكاسب خلال الجلسة.

في المقابل، تصدرت شركة «شعاع كابيتال» قائمة الأسهم الأكثر انخفاضاً، بعدما تراجع سعر سهمها بنسبة 5 %، وسط ضغوط بيعية طالت عدداً من الأسهم المدرجة في السوق.

وتكشف تحركات السهمين عن تفاوت ملحوظ في اتجاهات الأسعار، إذ سجلت «دبي للمطبات» أكبر نسبة ارتفاع وفق البيانات الواردة، بينما تكبد سهم «شعاع كابيتال» أكبر نسبة تراجع، في جلسة اتسمت بتباين أداء الأسهم بين المكاسب والخسائر والاستقرار.

قطاع الاتصالات يقود الارتفاعات والسلع الاستهلاكية يتصدر التراجعات

وعلى مستوى القطاعات، تباين الأداء بنهاية التعاملات، مع تصدر قطاع الاتصالات قائمة القطاعات المرتفعة، مسجلاً نمواً بنسبة 2.857 %، ليشكل أبرز القطاعات الداعمة

السوق، مع تركّز المكاسب في عدد من الأسهم والقطاعات الداعمة للمؤشر العام.

381.36 مليون درهم قيمة التداولات

وعلى صعيد النشاط، بلغت القيمة الإجمالية للتداولات نحو 381.364 مليون درهم، من خلال تداول 196.148 مليون سهم، توزعت على 11,923 صفقة، بما يعكس استمرار النشاط الاستثماري في السوق خلال الجلسة.

وتعكس هذه التداولات حركة التعاملات على الأسهم المدرجة، في وقت تباينت فيه اتجاهات المستثمرين بين عمليات الشراء التي دعمت عدداً من الأسهم، والضغوط البيعية التي دفعت أسهماً أخرى إلى التراجع.

أنهى مؤشر سوق دبي المالي تعاملات أمس الاثنين على ارتفاع، مدعوماً بمكاسب المؤشر العام التي عززت القيمة السوقية للأسهم المدرجة، رغم التراجعات على حركة الأسهم خلال الجلسة، في ظل تباين أداء القطاعات الرئيسية.

وصعد المؤشر العام للسوق بنسبة 0.33 %، بما يعادل 19.30 نقطة، ليصل إلى مستوى 5,837.77 نقطة عند الإغلاق، مقارنة بمستوياته في نهاية جلسة الجمعة الماضية، مسجلاً أداءً إيجابياً على مستوى المؤشر، رغم تراجع أسعار عدد من الأسهم المدرجة.

وفي المقابل، أظهرت حركة الأسهم اتساع نطاق التراجعات، إذ انخفضت أسعار 29 سهماً، مقابل ارتفاع 14 سهماً، بينما استقرت أسهم 12 شركة دون تغيير، ما يعكس تبايناً في أداء مكونات

أكثر الشركات ارتفاعاً				
الشركة	2026/10/09	2026/10/12	التغير	
1 الإصالات للتكاملة - دو	11.90	12.24	2.86 %	
2 العربية للطيران	4.41	4.51	2.27 %	
3 مساكن دبي ريت	1.26	1.29	1.98 %	
4 ديوا	2.68	2.73	1.87 %	
5 وطنية إنترناشيونال	0.67	0.69	1.78 %	
6 الإمارات دبي الوطني	29.92	30.28	1.20 %	
7 أرامكس	1.71	1.73	1.17 %	
8 المال كابيتال ريت	1.04	1.05	0.97 %	
9 أملاك	1.16	1.17	0.43 %	
10 تبريد	2.39	2.40	0.42 %	

أكثر الشركات انخفاضاً				
الشركة	2026/10/09	2026/10/12	التغير	
1 شعاع كابيتال	0.26	0.25	5.00 %	
2 سبينس	1.23	1.20	2.04 %	
3 الفردوس القابضة	0.29	0.29	1.70 %	
4 الإمارات ريم للاستثمار	1.79	1.76	1.68 %	
5 إمباور	1.55	1.52	1.62 %	
6 أليك القابضة	1.29	1.27	1.55 %	
7 أمان	0.70	0.69	1.43 %	
8 تاكسي دبي	2.20	2.17	1.36 %	
9 سوق دبي المالي	1.35	1.34	0.74 %	
10 إعمار	11.38	11.30	0.70 %	

مع الاتجاه استمرار الاتجاه الهابط في السوق

الضغوط البيعية توسع خسائر أسهم أبوظبي

المؤشر العام يفقد 33.74 % نقطة بختام التعاملات

الرعاية الصحية تتصدر خسائر القطاعات بتراجع 1.35 %

سيطرة الاتجاه النزولي على أداء الأسهم، في ظل تجاوز عدد الأسهم المتراجعة نظيرتها المرتفعة، بالتزامن مع انخفاض المؤشر العام وفقدان القيمة السوقية نحو 9 مليارات درهم.

كما يعكس تراجع المؤشر بنسبة 0.344 % أن الضغوط لم تقتصر على عدد محدود من الأسهم، بل تزامنت مع انخفاضات في قطاعات رئيسية، ولا سيما الرعاية الصحية والتكنولوجيا. وفي المقابل، أظهرت المكاسب التي سجلها قطاعا الاتصالات والعقارات وجود تحركات إيجابية محدودة داخل السوق.

0.40 %، فيما صعد قطاع العقارات بنسبة 0.13 %، بينما استقر قطاع المواد الأساسية دون تغيير.

وعكس الأداء القطاعي تبايناً في اتجاهات التداول، مع تعرض أسهم الرعاية الصحية والتكنولوجيا لضغوط أكبر، مقابل مكاسب محدودة في الاتصالات والعقارات. غير أن ارتفاع قطاعين فقط من القطاعات المذكورة، إلى جانب استقرار قطاع المواد الأساسية، لم يكن كافياً لتعويض أثر التراجعات المسجلة في بقية القطاعات.

وتشير محصلة تعاملات سوق أبوظبي إلى

درهم، من خلال تداول 353.576 مليون سهم، جرى تنفيذها عبر 19,476 صفقة، بما يعكس استمرار التداول على الأسهم المدرجة رغم الضغوط التي طغت على أداء المؤشر العام.

وتعكس بيانات الجلسة تراجعاً في المؤشر والقيمة السوقية بالتزامن مع نشاط تداولي ملحوظ، إلا أن تحديد اتجاه السيولة، وما إذا كانت تعبر عن عمليات شراء انتقائية أو عمليات بيع، يتطلب مقارنة قيم التداولات وحركتها مع الجلسات السابقة.

الأسهم الأكثر ارتفاعاً وانخفاضاً

وعلى مستوى أداء الأسهم، اتسعت دائرة التراجعات لتشمل 53 سهماً، مقابل ارتفاع أسعار 34 سهماً، فيما استقرت أسعار 46 شركة دون تغيير مقارنة بمستويات إغلاقها السابقة.

وتصدر سهم شركة «أبوظبي الوطنية للفنادق» قائمة الأسهم الأكثر تراجعاً، بعدما انخفض بنسبة 4.13 %، ليسجل أكبر خسارة بين الأسهم المدرجة خلال الجلسة، في حين جاء سهم شركة «البحيرة الوطنية للتأمين» في صدارة الأسهم الراحبة، مرتفعاً بنسبة 14.8 %.

ويظهر التباين بين أداء السهمين اختلافاً واضحاً في حركة الأسهم الفردية، إذ سجل سهم «البحيرة الوطنية للتأمين» مكاسب قوية، في مقابل الضغوط التي تعرض لها سهم «أبوظبي الوطنية للفنادق»، ومع ذلك، فإن اتساع نطاق الأسهم المتراجعة مقارنة بالراحبة يشير إلى أن الضغوط البيعية كانت أكثر انتشاراً في السوق خلال الجلسة.

وعلى مستوى القطاعات، غلب اللون الأحمر على أداء سوق أبوظبي للأوراق المالية، مع تصدر قطاع الرعاية الصحية قائمة القطاعات المتراجعة، منخفضاً بنسبة 1.35 %، تلاه قطاع التكنولوجيا بخسائر بلغت 1.05 %، ما شكّل أحد أبرز مظاهر الضغط على أداء السوق.

في المقابل، سجل قطاع الاتصالات ارتفاعاً بنسبة

والاستقرار. وسجلت القيمة السوقية للأسهم المدرجة نحو 2.563 تريليون درهم في ختام تعاملات الاثنين، متراجعة بنحو 9 مليارات درهم، بما يعادل 0.35 %، مقارنة بمستواها البالغ 2.572 تريليون درهم بنهاية جلسة الجمعة الماضية، ما يعكس انخفاضاً في القيمة الإجمالية للشركات المدرجة خلال الفترة بين الجلستين.

السيولة والتداولات

وعلى صعيد النشاط، بلغت السيولة الإجمالية في سوق أبوظبي للأوراق المالية نحو 845.897 مليون

أنهى مؤشر سوق أبوظبي للأوراق المالية تعاملات أمس الإثنين على انخفاض، متأثراً بضغط من تراجع عدد من الأسهم والقطاعات الرئيسية، في ظل غلبة الاتجاه النزولي على حركة الأسهم المدرجة، رغم تسجيل بعض القطاعات مكاسب محدودة خلال الجلسة.

وتراجع المؤشر العام للسوق بنسبة 0.344 %، بما يعادل 33.74 نقطة، ليغلق عند مستوى 9761.93 نقطة، مقارنة بمستوياته في نهاية جلسة التداول السابقة، وسط تداولات اتسمت بتباين أداء الأسهم بين الارتفاع والانخفاض

أكثر الشركات ارتفاعاً				
الشركة	2026/10/09	2026/10/12	التغير	
1 البحيرة للتأمين	2.50	2.87	14.80 %	
2 الفجيرة لصناعات البناء	3.00	3.15	5.00 %	
3 أبوظبي الوطنية للتكافل	5.72	6.00	4.90 %	
4 إن إم دي سي إنترجي	2.61	2.66	1.92 %	
5 السياحة والفنادق	1.40	1.42	1.43 %	
6 إنفستكورب كابيتال	1.45	1.47	1.38 %	
7 بنك الشارقة	1.64	1.66	1.22 %	
8 الإمارات للتنقل	3.43	3.47	1.17 %	
9 سوداتل	0.53	0.54	1.13 %	
10 غذاء القابضة	11.36	11.48	1.06 %	

أكثر الشركات انخفاضاً				
الشركة	2026/10/09	2026/10/12	التغير	
1 بالمر الرياضية	7.69	7.31	4.94 %	
2 إنفيكتوس للإستثمار	1.65	1.57	4.85 %	
3 الوطنية للفنادق	0.46	0.44	4.13 %	
4 مجموعة إي إس جي	13.90	13.50	2.88 %	
5 عنان للاستثمار القابضة	1.05	1.02	2.86 %	
6 أسمنت الخليج	1.13	1.10	2.65 %	
7 أدنوك للتوزيع	3.91	3.81	2.56 %	
8 فينكس كروب	0.54	0.53	2.22 %	
9 رأس الخيمة العقارية	1.02	1.00	1.96 %	
10 الصبر مارين	3.10	3.04	1.94 %	

انخفاض 0.61% ليغلق عند مستوى 7.803.93 نقطة

القياديات تتراجع بمؤشر سوق
مسقط في ختام التعاملات

قطاع الخدمات يتصدر خسائر
البورصة بانخفاض 1.12%
«العنقاء للطاقة» يتصدر الأسهم
المتراجعة بخسارة 9.75%

وقيمتها إلى ارتفاع وتيرة النشاط في السوق، بالتوازي مع تعرض عدد من الأسهم والقطاعات لضغوط بيعية. ومع ذلك، فإن ارتفاع التداولات وحده لا يكفي لتحديد اتجاه السيولة أو الجزم بسيطرة عمليات البيع، إذ يتطلب ذلك الاطلاع على صافي تعاملات المستثمرين وتوزيع التداولات بين الأسهم.

وبوجه عام، أنهت بورصة مسقط جلسة الاثنين على انخفاض جماعي للقطاعات، مع تصدر الخدمات قائمة التراجعات، في حين أظهرت بيانات التداول نشاطاً ملحوظاً في التعاملات، مدفوعاً بصورة أساسية بصدارة بنك صهار الدولي من حيث حجم الأسهم المتداولة وقيمتها. ويظل اتجاه المؤشر في الجلسات المقبلة مرتبطاً بقدرة الأسهم القيادية على استعادة التوازن، إلى جانب استمرار مستويات السيولة ومدى اتساع نطاق المكاسب أو الخسائر بين الشركات المدرجة.

تباين أداء الأسهم بين الخسائر والمكاسب وعكست تحركات الأسهم خلال الجلسة تبايناً واضحاً بين الشركات المدرجة، إذ سجل سهم العنقاء للطاقة أكبر الخسائر، متراجعاً بنسبة 9.75 %، فيما جاء سهم مسقط للتمويل ضمن أبرز الأسهم المنخفضة بخسارة بلغت 5.97 %، تلاه سهم الأنوار لبلاط السيراميك بنسبة 4.46 %، ثم عُمان كلورين بنسبة 4.14 %، والبنك الأهلي بنسبة 2.91 %.

في المقابل، تصدر سهم صلالة لخدمات الموانئ قائمة الراجحين بارتفاعه 10 %، في حين تراجع سهم أسياك للنقل البحري بنسبة 1.71 %، ضمن تحركات عكست اختلاف أداء الشركات بحسب العوامل المؤثرة في أسهمها.

قراءة في أداء الجلسة

ويشير تزامن تراجع المؤشر الرئيسي مع الزيادة الكبيرة في حجم التداولات

كما تراجع مؤشر القطاع المالي بنسبة 0.78 %، متأثراً بانخفاض سهم مسقط للتمويل بنسبة 5.97 %، إلى جانب تراجع سهم البنك الأهلي بنسبة 2.91 %، في انعكاس للأداء السلبي الذي طال عدداً من الأسهم المصرفية والمالية المؤثرة في حركة القطاع.

وسجل مؤشر قطاع الصناعة أقل نسبة تراجع بين القطاعات المدرجة، منخفضاً بنسبة 0.51 %، تحت ضغط هبوط سهم الأنوار لبلاط السيراميك بنسبة 4.46 %، وتراجع سهم عُمان كلورين بنسبة 4.14 %، ما أبقى المؤشر الصناعي في المنطقة الحمراء، وإن بوتيرة أقل مقارنة ببقية القطاعات.

ارتفاع ملحوظ في حجم السيولة

وعلى صعيد التداولات، شهدت بورصة مسقط نشاطاً أكبر مقارنة بجلسة الأحد، إذ ارتفع عدد الأوراق المالية المتداولة إلى 183.55 مليون ورقة، مقابل 102.47 مليون ورقة في الجلسة السابقة، بزيادة بلغت 81.08 مليون ورقة مالية.

وتزامن ذلك مع ارتفاع قيمة التداولات بنحو 33.26 مليون ريال، لتصل إلى 53.67 مليون ريال، مقابل 20.41 مليون ريال في الجلسة السابقة، وهو ما يعكس زيادة واضحة في حجم التعاملات المالية خلال الجلسة.

وتصدر سهم بنك صهار الدولي قائمة الأسهم الأكثر نشاطاً من حيث حجم التداول وقيمته، بعدما بلغ حجم التعاملات عليه نحو 129.87 مليون سهم، بقيمة إجمالية وصلت إلى 24.83 مليون ريال، ليحتل بذلك موقع الصدارة بين الأسهم المتداولة خلال الجلسة.

واستحوذ السهم على نحو 70.8 % من إجمالي حجم التداول في السوق، فيما بلغت قيمة التعاملات عليه نحو 46.3 % من إجمالي قيمة التداولات، ما يبرز ثقله النسبي في نشاط السوق خلال الجلسة.

20.41 مليون ريال يوم الأحد، بما يعكس زيادة ملحوظة في السيولة المتداولة خلال الجلسة.

تراجع جماعي للقطاعات

وعلى مستوى أداء القطاعات، سجلت المؤشرات القطاعية تراجعاً جماعياً، وتصدر قطاع الخدمات قائمة القطاعات الأكثر انخفاضاً، بعدما هبط بنسبة 1.12 %، متأثراً بالأداء السلبي لعدد من الأسهم القيادية، وفي مقدمتها سهم العنقاء للطاقة، الذي تصدر قائمة الأسهم المتراجعة بانخفاض بلغ 9.75 %، إلى جانب تراجع سهم أسياك للنقل البحري بنسبة 1.71 %.

وفي المقابل، حدّ صعود بعض الأسهم من خسائر القطاع، إذ تصدر سهم صلالة لخدمات الموانئ قائمة الأسهم الراجحة خلال الجلسة، مرتفعاً بنسبة 10 %، مسجلاً أقوى المكاسب بين الأسهم المتداولة، رغم الضغوط التي تعرض لها القطاع بشكل عام.

أنهى المؤشر الرئيسي لبورصة مسقط «مسقط 30» تعاملات جلسة أمس الإثنين على تراجع، متأثراً بالأداء السلبي للأسهم القيادية وانخفاض مؤشرات القطاعات المدرجة، وسط ارتفاع ملحوظ في نشاط التداولات مقارنة بالجلسة السابقة، سواء من حيث حجم الأسهم المتداولة أو قيمتها.

وانخفاض المؤشر بنسبة 0.61 %، ليغلق عند مستوى 7,803.93 نقطة، فاقداً 48.18 نقطة مقارنة بمستواه في نهاية تعاملات الأحد، في ظل ضغوط بيعية طالت عدداً من الأسهم المؤثرة في حركة السوق، ما انعكس على أداء المؤشر العام رغم تسجيل بعض الأسهم مكاسب قوية خلال الجلسة.

وجاء هذا الأداء بالتزامن مع ارتفاع حجم التداولات بنسبة 79.13 %، ليصل إلى 183.55 مليون ورقة مالية، مقابل 102.47 مليون ورقة مالية في الجلسة السابقة. كما قفزت قيمة التداولات بنسبة 162.91 %، لتبلغ نحو 53.67 مليون ريال، مقارنة بنحو

أكثر الشركات ارتفاعاً				
الشركة	2026/10/11	2026/10/12	التغير	
1 بنك عمان العربي	0.278	0.287	3.24%	
2 للطاحن العمانية	0.581	0.598	2.93%	
3 ريسوت للإسمنت	0.190	0.193	1.58%	
4 عمان والإمارات	0.123	0.124	0.81%	
5 العمانية للتحدة للتأمين	0.320	0.322	0.63%	
6 أبراج لخدمات الطاقة	0.440	0.442	0.45%	
7 عمانثيل	1.354	1.358	0.30%	
8 بنك مسقط	0.443	0.444	0.23%	
9 أوكيو للاستكشاف والإنتاج	0.507	0.508	0.20%	

أكثر الشركات انخفاضاً				
الشركة	2026/10/11	2026/10/12	التغير	
1 العنقاء للطاقة	0.236	0.213	9.75%	
2 الأنوار لبلاط السيراميك	0.157	0.150	4.46%	
3 الأسماك العمانية	0.023	0.022	4.35%	
4 أسياك	0.234	0.230	1.71%	
5 أومنفتست	0.417	0.410	1.68%	
6 سيميكورب صلالة	0.287	0.283	1.39%	
7 جلفار للهندسة و القاولات	0.165	0.163	1.21%	
8 فولتامب للطاقة	0.188	0.186	1.06%	
9 للدينة تكافل	0.110	0.109	0.91%	

وسط تداولات محدودة نسبياً من حيث القيمة والحجم

تراجع جماعي للأسهم يضغط
على أداء بورصة البحرين

ضغوط بيعية طالت عدداً من القطاعات
الرئيسية شملت المال والعقارات
«جي إف إتش» يتصدر الأسهم
الهابطة بتراجع 2.47%

الثانية من حيث حجم التداول، بكمية بلغت 367.47 ألف سهم، عند سعر 0.221 دينار بحريني للسهم، ليشكل بدوره جانباً مهماً من النشاط المسجل خلال الجلسة.

وتعكس حصيلة التعاملات تبايناً بين نشاط التداول واتجاه الأسعار، إذ تصدر بنك جي إف إتش قائمة الأسهم الأكثر تداولاً والأكثر تراجعاً في الوقت نفسه، بينما اتسم أداء السوق بضعف الاتجاه الصعودي، مع اقتصر المكاسب على سهم ببيون وفق البيانات المتاحة.

وبوجه عام، جاء إغلاق بورصة البحرين على انخفاض في ظل الضغوط التي تعرضت لها عدة قطاعات، وسط تداولات بلغت قيمتها 405.26 ألف دينار، فيما يظل اتجاه السوق خلال الجلسات المقبلة مرتبطاً بتطورات أداء الأسهم القيادية، ومستويات السيولة، ومدى عودة الطلب إلى القطاعات التي تعرضت للتراجع.

وسهم إيه بي إم تيرمينالز البحرين بنسبة 0.12 %.

وفي المقابل، اقتصر الارتفاع على سهم ببيون، الذي سعد بنسبة 0.22 %، ليكون السهم الوحيد المسجل مكاسب ضمن الأسهم الواردة في بيانات الجلسة، في وقت غلب فيه الاتجاه النزولي على أداء الأسهم المذكورة.

وفيما يتعلق بنشاط التداول، تصدر سهم بنك جي إف إتش قائمة الأسهم الأكثر تداولاً من حيث الحجم، بكمية بلغت 461.5 ألف سهم، عند سعر 0.473 دولار للسهم، ما يعكس حضوره اللافت في حركة التعاملات، رغم تصدره قائمة الأسهم الأكثر انخفاضاً.

وجاء سهم بنك السلام في المرتبة

أكثر الشركات ارتفاعاً

الشركة	2026/10/11	2026/10/12	التغير
1 ببيون ش.م.ب.	0.447	0.448	0.22%

البحرين وبنك البحرين الوطني وإيه بي إم تيرمينالز البحرين.

وسجلت التداولات خلال الجلسة تداول نحو 1.33 مليون سهم، بقيمة إجمالية بلغت 405.26 ألف دينار بحريني، من خلال تنفيذ 115 صفقة، في أداء يعكس استمرار الحذر في التعاملات، مع اتجاه المستثمرين إلى تقليص مراكزهم في عدد من الأسهم المتداولة.

وعلى صعيد أداء الأسهم، تصدر سهم بنك جي إف إتش قائمة الخاسرين بانخفاض نسبته 2.47 %، تلاه سهم عقارات السيف متراجعاً بنسبة 2.21 %، ثم سهم أليوم البحرين «ألبا» الذي انخفض بنسبة 0.99 %.

كما تراجع سهم بنك البحرين الوطني بنسبة 0.19 %،

وتراجع المؤشر العام للبورصة بنسبة 0.42 %، ليغلق عند مستوى 1882 نقطة، متأثراً بانخفاض مجموعة من الأسهم القيادية، في مقدمتها سهم بنك جي إف إتش، الذي تصدر قائمة الأسهم الأكثر تراجعاً خلال الجلسة، إلى جانب انخفاض أسهم عقارات السيف وأليوم

أنهت بورصة البحرين تعاملات جلسة أمس الإثنين على انخفاض، في ظل ضغوط بيعية طالت عدداً من القطاعات الرئيسية، شملت المال والعقارات والمواد الأساسية والصناعات، ما دفع المؤشر العام إلى التراجع وسط تداولات محدودة نسبياً من حيث القيمة والحجم.

أكثر الشركات انخفاضاً

الشركة	2026/10/11	2026/10/12	التغير
1 بنك جي إف إتش	0.485	0.473	2.47%
2 عقارات السيف	0.136	0.133	2.21%
3 ألبا	0.805	0.797	0.99%
4 البحرين الوطني	0.518	0.517	0.19%
5 إي بي إم تيرمينالز	0.841	0.840	0.12%

فاتورة ترامب التجارية تثقل كاهل قطاع الأعمال بالولايات المتحدة

الرسوم الجمركية تضيق الخناق على الشركات الأميركية قبل انتخابات نوفمبر

هوامش الأرباح تتآكل تحت ضغط التعريفات على الواردات

اضطراب سلاسل التوريد يربك حسابات المؤسسات عبر الأطلسي



السلع الاستهلاكية خلال عام 2025 وبداية 2026. وقدّرت الدراسات أن الأثر التضخمي بلغ ذروته عند نحو 2.9 نقطة مئوية في فبراير 2026، مع انتقال جزء من التكلفة إلى المستهلكين، قبل أن يتراجع أثر بعض الرسوم عقب حكم للمحكمة العليا الأميركية.

الشركات الصغيرة الأكثر عرضة لضغوط التكاليف

وتبرز الشركات الصغيرة والمتوسطة ضمن الفئات الأكثر تعرضاً لتداعيات الرسوم، نظراً إلى محدودية قدرتها على تنويع الموردين أو التفاوض للحصول على أسعار تفضيلية، فضلاً عن صعوبة توفير السيولة اللازمة لتغطية الزيادات المفاجئة في تكاليف الاستيراد.

ووفقاً لمسح ائتماني للشركات الصغيرة أعدته بنوك الاحتياطي الفيدرالي الإقليمية ونُشرت نتائجه في مارس 2026، أفادت أكثر من 40% من الشركات المشمولة بوجود ضغوط مالية مرتبطة بارتفاع التكاليف الناجمة عن الرسوم الجمركية. ومن بين الشركات التي واجهت هذه الزيادات، نقلت 76% جزءاً من التكلفة إلى المستهلكين، بينما تحملت 60% بعض الأعباء داخلياً، بما يوضح أن الشركات تجمع بين رفع الأسعار وتقليص هامش الأرباح لاحتواء التأثير.

ولا يقتصر تأثير الرسوم على أسعار السلع المستوردة، بل يمتد إلى قرارات التوظيف والتوسع والإنفاق الرأسمالي. فالشركة التي تنفق حصة أكبر من إيراداتها على المواد الخام والمكونات المستوردة قد تضطر إلى تأجيل إنشاء منشأة جديدة، أو تقليص خطط التوظيف، أو إعادة النظر في منتجاتها الأقل ربحية.

وفي المقابل، تتمتع الشركات الكبرى بقدرة أكبر نسبياً على إعادة تنظيم سلاسل التوريد وتوزيع التكاليف على عدد أكبر من المنتجات والأسواق، وإن كانت لا تستطيع دائماً تفادي الأثر، خصوصاً عندما تعتمد عملياتها على شبكة دولية معقدة من الموردين والمصنعين.

التصنيع المحلي بين فرص التوسع وتكاليف التحول

تستند إدارة ترامب في دفاعها عن الرسوم الجمركية إلى هدف تعزيز التصنيع داخل الولايات المتحدة، وتقليص الاعتماد على الواردات، وتشجيع الشركات على نقل الإنتاج إلى السوق الأميركية. ومن هذا المنطلق، قد تستفيد بعض المصانع المحلية من الحماية التي توفرها الرسوم في مواجهة المنتجات المستوردة، ولا سيما عندما تكون لديها القدرة على زيادة الإنتاج وتلبية الطلب.

غير أن نقل التصنيع إلى الداخل لا يتم بصورة فورية أو من دون تكلفة. فبناء المصانع وتجهيز خطوط الإنتاج وتدريب العمالة وإقامة شبكات توريد محلية يتطلب استثمارات كبيرة ووقتاً طويلاً، في حين تحتاج الشركات إلى الحفاظ على قدرتها التنافسية خلال مرحلة الانتقال.

وتشير دراسة «كيه بي إم جي» إلى أن 53% من الشركات المشاركة تخطط لزيادة استثماراتها في عملياتها الأميركية القائمة،

تواجه الشركات الأميركية تحديات متزايدة في ظل الرسوم الجمركية التي فرضتها إدارة الرئيس دونالد ترامب على الواردات، وسط انعكاسات تمتد إلى تكاليف الإنتاج، وأسعار السلع، وهوامش الأرباح، وخطط التوسع والاستثمار.

ومع اقتراب انتخابات التجديد النصفي للكونغرس في نوفمبر 2026، تتزايد أهمية هذه التداعيات في النقاش الاقتصادي الأميركي، خصوصاً مع ارتباطها المباشر بتكاليف المعيشة، وقدرة الشركات على الحفاظ على تنافسيتها، ومستويات التوظيف.

وتضع الرسوم الجمركية الشركات أمام معادلة صعبة: إذ تسعى إلى حماية هامش أرباحها من ارتفاع تكاليف المواد الخام والمكونات المستوردة، دون تحميل المستهلكين زيادات سعرية قد تؤدي إلى تراجع الطلب. وفي الوقت نفسه، تجد الشركات التي تعتمد على سلاسل توريد عالمية نفسها مضطرة إلى إعادة تقييم مصادر مشترياتها، والبحث عن بدائل أقل تكلفة، أو إعادة توزيع عمليات الإنتاج والتصنيع بين الأسواق المختلفة.

ولا تتوزع الأعباء بالتساوي بين القطاعات الاقتصادية، فالشركات الصناعية التي تعتمد على المعادن والمكونات المستوردة تواجه ضغوطاً مختلفة عن شركات التجزئة التي تستورد الملابس والأجهزة والسلع الاستهلاكية. كما تتأثر الشركات الصغيرة والمتوسطة بصورة خاصة عندما تكون قدرتها على التفاوض مع الموردين أو امتصاص الزيادات في التكاليف محدودة مقارنة بالشركات الكبرى.

فاتورة الرسوم تنتقل من الشركات إلى المستهلكين

وتكشف بيانات مسح أجرته شركة كيه بي إم جي خلال فبراير ومارس 2026، وشمل 300 من كبار المسؤولين التنفيذيين في شركات أميركية تبلغ إيراداتها السنوية مليار دولار أو أكثر، عن استمرار الضغوط على بيئة الأعمال. فقد أفادت 78% من الشركات بارتفاع تكلفة السلع المباعة خلال أحد ربع مالي، فيما قالت 51% إنها سجلت تراجعاً في هوامش الأرباح. كما أشار 55% من التنفيذيين إلى اعتزام شركاتهم رفع الأسعار خلال الأشهر الستة التالية، بنسب تصل إلى 15%.

وتعكس هذه المؤشرات اتساع نطاق انتقال أعباء الرسوم من الميزانيات التشغيلية للشركات إلى المستهلكين، بعدما لجأت مؤسسات عديدة في البداية إلى امتصاص جانب من الزيادات لتجنب خسارة العملاء. ومع استمرار الضغوط، بات رفع الأسعار أحد الخيارات المطروحة للحفاظ على الربحية، وإن كان ذلك ينطوي على مخاطر تراجع المبيعات، خصوصاً في القطاعات التي تتسم بمنافسة سعرية قوية أو تعتمد على المستهلكين ذوي الدخل المتوسط والمحدود. وتشير أبحاث لبنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك، وفقاً لتقارير نشرتها وسائل إعلام أميركية في أكتوبر الحالي 2026، إلى أن الرسوم الجمركية أسهمت في رفع تضخم

الشركات الصغيرة تواجه اختباراً صعباً مع تصاعد النفقات التشغيلية

للكونغرس الأميركي في 3 نوفمبر 2026، حيث تتداخل قضايا التجارة والتضخم والوظائف مع تقييم الناخبين للأوضاع الاقتصادية.

وأظهر استطلاع أجرته «رويترز/إيسوس» ونُشرت نتائجه في 9 أكتوبر الحالي أن 78% من الأميركيين المشاركين، بمن فيهم أغلبية من الجمهوريين والديمقراطيين، يعزّون ارتفاع تكاليف المعيشة إلى سياسات ترامب. وأشار الاستطلاع إلى أن الرسوم الجمركية والحرب مع إيران وارتفاع تكاليف الطاقة من العوامل التي تغذي المخاوف بشأن الأسعار. وهذه النتائج تعكس آراء المشاركين في الاستطلاع، ولا تثبت أن الرسوم وحدها مسؤولة عن مجمل ارتفاع تكاليف المعيشة.

وفي السياق نفسه، سلط تقرير لوكالة «أسوشيتد برس» الضوء على شركات صناعية وعمال في ولايات أميركية يواجهون تداعيات ارتفاع تكلفة المكونات المستوردة وتقليص الوظائف، بما في ذلك مصانع تعتمد على أجزاء لا تتوافر لها بدائل محلية سريعة. وتبرز هذه الحالات التباين بين هدف حماية الصناعة الأميركية وبين الصعوبات التي تواجه بعض الشركات خلال تطبيق الرسوم.

82% من الشركات التي شملها المسح بتراجع مبيعاتها الخارجية، فيما سجلت 61% تراجعاً في مبيعاتها المحلية. ولا تعني هذه النتائج أن الرسوم وحدها تسببت في الانخفاض، لكنها توضح حجم التحديات التجارية التي تعمل الشركات في ظلها، بما يشمل ارتفاع تكاليف التوريد وتأثير الإجراءات الانتقامية والضغوط على الطلب. وتدفع هذه الظروف مؤسسات إلى البحث عن موردين بديلين، أو زيادة المخزون تحسباً لأي تغييرات مفاجئة، أو توزيع عمليات التصنيع على أكثر من دولة. لكن هذه الخيارات قد تزيد تكاليف النقل والتخزين والامتثال للقواعد التجارية، ما يعني أن تقليص الاعتماد على مورد واحد لا يؤدي بالضرورة إلى خفض إجمالي النفقات.

كما أن الشركات المصدرة تواجه تحدياً إضافياً عندما ترد الدول الأخرى على الرسوم الأميركية بإجراءات مماثلة، إذ قد ترتفع تكلفة دخول منتجاتها إلى الأسواق الخارجية، أو تتراجع قدرتها على منافسة الشركات المحلية في تلك الأسواق.

الانتخابات النصفية والضغوط الاقتصادية

وتكتسب تداعيات الرسوم أهمية سياسية مع اقتراب انتخابات التجديد النصفي

بينما تعتمز 39% تسريع نقل مزيد من عمليات التصنيع إلى الولايات المتحدة خلال العامين أو الأعوام الثلاثة التالية. لكن هذه الخطط تعكس توجهاً استثمارياً مستقبلياً، ولا تعني بالضرورة أن الوظائف الجديدة أو المكاسب الصناعية ستعوض سريعاً جميع التكاليف التي تحملتها الشركات.

وتتوقف نتائج هذه السياسة على قدرة المصانع الأميركية على إنتاج السلع بتكلفة تنافسية، وتوافر العمالة الماهرة، وأسعار الطاقة والمواد الأولية، واستقرار القواعد التجارية. فإذا ظلت المدخلات المستوردة مرتفعة التكلفة، فقد تجد بعض المصانع نفسها أمام أعباء إضافية حتى مع استفادتها من الحماية الجمركية.

اضطراب سلاسل التوريد يرفع كلفة القرارات الاستثمارية

ومن أبرز التحديات التي تواجه الشركات عدم اليقين بشأن اتجاه السياسة التجارية الأميركية، فالتغييرات المتكررة في معدلات الرسوم والاستثناءات التجارية والإجراءات القضائية تجعل التخطيط طويل الأجل أكثر تعقيداً، وتدفع الشركات إلى وضع سيناريوهات متعددة لتكاليف الاستيراد والإنتاج والتوزيع.

ووفقاً لمؤسسة «كيه بي إم جي»، أفادت

لا يتوقف مستقبل الشركات الأميركية على مستوى الرسوم وحده، بل على مدى استقرار السياسة التجارية، وسرعة استجابة الموردين، وقدرة الشركات على تعديل هيكل التكاليف دون الإضرار بالطلب. وقد يؤدي تراجع بعض الرسوم أو توفير استثناءات محددة إلى تخفيف الأعباء، إلا أن الشركات التي رفعت أسعارها أو أعادت هيكلة سلاسل التوريد قد لا تعود إلى مستويات التكلفة السابقة بصورة فورية.

كذلك، فإن أي تحسن في تكلفة الاستيراد لا يضمن تراجع أسعار المستهلكين بالقدر نفسه، لأن الأسعار النهائية تتأثر أيضاً بالأجور والنقل والتخزين والتمويل والمنافسة وهوامش التوزيع. وفي المقابل، قد تتمكن الشركات التي تنجح في تنويع مصادر التوريد، وتحسين الكفاءة التشغيلية، وتطوير الإنتاج المحلي حيث يكون مجدياً اقتصادياً، من تقليص تعرضها للصدمات التجارية على المدى الطويل. لكن هذا التحول يحتاج إلى استثمارات وتمويل ووقت، وقد لا يكون متاحاً بالدرجة نفسها لجميع الشركات.

الرسوم الجمركية بين التراجع والتكيف مع تداعياتها



ترقب نتائج الشركات يوجّه أنظار المستثمرين إلى آفاق الأسواق

الأسهم الأوروبية ترتفع بدعم من البنوك وتراجع أسعار النفط

1

«ستوكس 600» صعد 0.43 % ليغلق عند مستوى 634.25 نقطة

2

«إيبكس» حقق مكاسب أكثر قوة بلغت 1.3 % ليسجل أفضل أداء

الأسبوع، وسط أهمية خاصة لنتائج شركات التكنولوجيا والصناعة والسلع الفاخرة في تحديد اتجاهات التداول.

وعلى صعيد الأسهم الفردية، ارتفع سهم شركة «نوردكس» بنسبة 2.5%، بعد إعلان الشركة المصنعة لتوربينات الرياح البرية زيادة طلبيات مشروعاتها خلال الربع الثالث بنسبة 30 % على أساس سنوي، وهو ما عزز التوقعات بشأن تحسن نشاطها التشغيلي وأداء قطاع طاقة الرياح.

ويأتي الأداء الإيجابي للأسهم الأوروبية في وقت تحاول فيه الأسواق الموازنة بين عوامل الدعم، وفي مقدمتها انخفاض أسعار النفط وتراجع عوائد السندات، وبين التحديات المرتبطة بالتوترات الجيوسياسية وتكاليف التمويل. ومن شأن نتائج الشركات المنتظرة خلال الأيام المقبلة أن تقدم مؤشرات إضافية حول قوة الاقتصاد الأوروبي وقدرة الشركات على التعامل مع بيئة اقتصادية لا تزال تتسم بدرجة مرتفعة من عدم اليقين.

وبذلك، تتركز أنظار المستثمرين خلال المرحلة المقبلة على مسارين رئيسيين: تطورات الأوضاع الجيوسياسية وأسواق الطاقة من جهة، ونتائج الشركات وتوقعاتها المستقبلية من جهة أخرى، في ظل سعي الأسواق إلى تحديد محفزات جديدة يمكن أن تدعم استمرار التعافي أو تحدد اتجاه التداولات المقبلة



ارتفعت الأسهم الأوروبية في ختام تعاملات أمس الاثنين، مدعومة بمكاسب أسهم البنوك، في وقت ساهم فيه تراجع أسعار النفط وانخفاض عوائد السندات في تحسين معنويات المستثمرين، بالتزامن مع تنامي الآمال بإمكانية التوصل إلى تهدئة في الحرب الروسية الأوكرانية تشمل وقف الهجمات على منشآت الطاقة.

وصعد مؤشر «ستوكس 600»، الأوروبي بنسبة 0.43 %، ليغلق عند مستوى 634.25 نقطة، مدعوماً بأداء عدد من القطاعات الرئيسية، في حين سجل مؤشر «إيبكس» الإسباني مكاسب أكثر قوة بلغت 1.3 %، ليحقق أفضل أداء بين المؤشرات الأوروبية الرئيسية، مستفيداً بصورة خاصة من الوزن الكبير لأسهم البنوك في السوق الإسبانية.

وجاء صعود القطاع المصرفي في وقت اتجهت فيه عوائد السندات بمنطقة اليورو إلى الانخفاض، الأمر الذي دعم توجه المستثمرين نحو الأصول الأكثر مخاطرة، بعدما ساهم تراجع تكاليف الاقتراض في تخفيف بعض الضغوط التي تواجه الشركات والأسواق المالية.

وفي سوق الطاقة، تراجعت أسعار النفط وسط توقعات بزيادة الإمدادات الروسية، بعد إعلان الرئيس الأمريكي دونالد ترمب أن روسيا وأوكرانيا اتفقتا على وقف الهجمات المتبادلة على منشآت الطاقة، عقب التوصل إلى اتفاق أميركي روسي يتعلق بإمدادات

تباين أداء البورصات مع تصاعد مخاوف التضخم واحتمالات رفع الفائدة

الأسواق الآسيوية تترقب نتائج الشركات وسط رهانات الذكاء الاصطناعي

1

المؤشر الكوري الجنوبي يهبط 2.2 % والتايواني يتراجع 0.5 %

2

قطاع التكنولوجيا يتصدر المشهد مع تصاعد رهانات المستثمرين على الذكاء الاصطناعي



وفي أسواق العملات، ظل اليورو تحت الضغط عند 1.1201 دولار، بعدما سجل تراجعاً للأسبوع الخامس على التوالي، وسط مخاوف بشأن عجز الموازنات الحكومية في أوروبا.

واستقر مؤشر الدولار قرب أعلى مستوياته في 17 شهراً عند 102.25 نقطة، فيما واجهت العملة الأميركية صعوبة في مواصلة مكاسبها أمام الين الياباني، الذي سجل 158.19 ين للدولار، مع استمرار المخاوف من تدخل السلطات اليابانية لدعم عملتها.

في التضخم العام، بما يضغط على القوة الشرائية، إلى جانب زيادة التضخم الأساسي، وهو ما قد يبقي البنوك المركزية في حالة ترقب لاحتمالات رفع أسعار الفائدة على المدى القريب.

وتشير تسعيرات الأسواق إلى احتمال يبلغ 18 % لرفع مجلس الاحتياطي الفيدرالي أسعار الفائدة خلال أكتوبر، يرتفع إلى 85 % بحلول ديسمبر. كما يراهن المستثمرون على رفع أسعار الفائدة في منطقة اليورو واليابان وبريطانيا قبل نهاية العام. الدولار قرب أعلى مستوياته في 17 شهراً

الطاقة مؤشر أسعار المستهلكين إلى الارتفاع بنسبة 0.6 % على أساس شهري، وإلى 3.7 % على أساس سنوي، في حين يُتوقع أن يبلغ ارتفاع المؤشر الأساسي، الذي يستثني الغذاء والطاقة، 0.2 % شهرياً و2.5 % سنوياً.

وقال بروس كاسمان، رئيس قسم الاقتصاد العالمي لدى «جيه بي مورغان»، إن أسعار النفط لا تزال أعلى من التقديرات السابقة، بالتزامن مع ارتفاع تكاليف الشحن وأسعار المنتجات النفطية.

وأضاف أن مؤشرات التضخم توجي بارتفاع حاد

التضخم وأسعار الفائدة يضغطان على الأسواق وزادت موجة اقتراض الشركات الضغوط على أسواق السندات السيادية، ما دفع عوائد سندات الخزنة الأميركية إلى أعلى مستوياتها في 24 عاماً خلال الأسبوع الماضي، ورفع معدل الخصم المستخدم في تقييم أرباح الشركات.

وتترقب الأسواق هذا الأسبوع صدور بيانات أسعار المستهلكين والنجمين ومبيعات التجزئة في الولايات المتحدة. ومن المتوقع أن تدفع زيادة تكاليف

تتجه الأنظار أيضاً إلى شركة «تي إس إم سي» التايوانية، أكبر مصنع في العالم للرقائق المتقدمة المستخدمة في تطبيقات الذكاء الاصطناعي، والتي يُتوقع أن تعلن الخميس تحقيق ربع سادس متتالٍ من الأرباح القياسية.

ووفقاً لتقديرات «إل إس جي آي بي إي إس»، يُتوقع أن ترتفع أرباح شركات مؤشر «ستاندرد أند بورز 500»، بأكثر من 30 % خلال الربع الثالث، مدفوعة إلى حد كبير بأداء شركات التكنولوجيا.

وقالت ماي بوي، الخبيرة الاقتصادية لدى «إيه إم بي»، إن المكاسب التي حققها المؤشر الأميركي منذ منتصف سبتمبر تركزت بالكامل تقريباً في قطاع التكنولوجيا، في وقت يطالب فيه المستثمرون بعوائد أعلى لتمويل الاقتراض الضخم المرتبط بالذكاء الاصطناعي. وأضافت أن مؤشر مبادلات مخاطر الائتمان للشركات الأميركية ذات التصنيف الاستثماري، الذي يقيس تكلفة التأمين ضد التعثر في السداد، ارتفع بصورة حادة إلى أعلى مستوياته منذ بدء الحرب الأميركية الإسرائيلية على إيران.

وأوضحت بوي أن اتساع فروق العائد يشير إلى تزايد تساؤلات المستثمرين بشأن قدرة الإيرادات المرتبطة بالذكاء الاصطناعي على مواكبة ارتفاع تكاليف الاقتراض، محذرة من أن إصدار الشركات مزيداً من السندات لتمويل استثمارات الذكاء الاصطناعي، بالتزامن مع اتساع فروق العائد على السندات مرتفعة المخاطر، قد يزيد تكاليف إعادة التمويل خلال السنوات المقبلة.

بدأت أسواق الأسهم الآسيوية تداولات الأسبوع على تباين، الاثنين، مع ترقب انطلاق موسم إعلان نتائج الشركات، فيما تراجعت أسعار النفط وسط ضبابية بشأن قدرة روسيا على زيادة صادرات الطاقة، في وقت تتواصل فيه الهجمات في منطقة الخليج.

وألقى إعلان الرئيس الأمريكي دونالد ترمب التوصل إلى وقف لإطلاق النار في قطاع الطاقة بين روسيا وأوكرانيا بظلال من الغموض على توقعات الإمدادات النفطية، فيما أثارت مقترحاته بشأن زيادة صادرات اليزل الروسي إلى الأسواق الأميركية والعالمية اعتراضات من أعضاء في مجلس الشيوخ الأمريكي من الحزبين الجمهوري والديمقراطي، على أساس احتمال مخالفتها القانون.

وبعد أن بدأت العقود الآجلة لخام برنت التداول على ارتفاع، تراجعت بنسبة 1.6 % إلى 103.01 دولار للبرميل، مبتعدة عن مستوى مرتفع سجلته مؤخراً عند 109.97 دولار. كما انخفضت العقود الآجلة الخام الأميركي بنسبة 1.9 % إلى 90.11 دولار للبرميل.

وفي أسواق الأسهم الآسيوية، هبط المؤشر الكوري الجنوبي بنسبة 2.2 %، وتراجعت الأسهم التايوانية بنسبة 0.5 %، فيما انخفض مؤشر «إم إس سي آي» الأوسع نطاقاً لأسهم آسيا والمحيط الهادئ باستثناء اليابان بنسبة 0.3 % . في المقابل، ارتفعت الأسهم الصينية القيادية بنسبة 0.1 %.

وفي الولايات المتحدة، ارتفعت العقود الآجلة لمؤشر «ستاندرد أند بورز 500» بنسبة 0.3 %، وصعدت عقود «ناسداك» بنسبة 0.4%. كما ارتفعت العقود الآجلة لمؤشر «يورو ستوكس 50» الأوروبي بنسبة 0.5 %، وزادت عقود «داكس» الألماني بنسبة 0.6 %، فيما صعدت عقود «فاينانشال تايمز» البريطاني بنسبة 0.4%. وجاءت التداولات محدودة في ظل إغلاق الأسواق اليابانية بسبب عطلة، وتراجع النشاط في الولايات المتحدة قبل انطلاق موسم الأرباح، الذي تبدأ البنوك الأميركية الكبرى الثلاثاء. نتائج الشركات والذكاء الاصطناعي تحت المجهر

أدوات ذكية تقلص الوقت والجهد اللازمين للهجمات وتزيد تحديات حماية البيانات

الذكاء الاصطناعي يخفض حواجز الهجمات الإلكترونية ويوسع نطاقها

1 رسائل تصيد أكثر إقناعاً ترفع احتمالات الوقوع في الاحتيال الإلكتروني

2 تقرير مايكروسوفت يرصد ارتفاع معدلات النقر على رسائل التصيد المؤتمتة

من فهم الأوامر إلى تنفيذها.. التحدي الحقيقي للروبوتات

لا يتوقف مستقبل الذكاء الاصطناعي على قدرته على فهم اللغة وتحليل المعلومات والتخطيط، بل يمتد إلى مدى نجاحه في تحويل هذه القدرات إلى أفعال ملموسة في العالم الحقيقي. فبينما تستطيع النماذج اللغوية الكبيرة استيعاب كميات هائلة من البيانات وتقديم إجابات معقدة، لا تزال الروبوتات تواجه صعوبات في تنفيذ مهام يومية تبدو بسيطة للإنسان، مثل طي الملابس، والتقاط الأشياء الصغيرة، وربط الأحذية، والتعامل مع أدوات الطعام.

وتكمن المشكلة في أن تنفيذ هذه المهام يتطلب دقة عالية بين الرؤية والإحساس والحركة، إلى جانب القدرة على تعديل التصرفات وفقاً للتغيرات المحيطة. فالإمساك بكوب، على سبيل المثال، لا يعتمد على معرفة شكله فحسب، بل يستلزم تقدير حجمه ووزنه وموقعه، وضبط قوة القبضة لتجنب إسقاطه أو كسره. وتزداد الصعوبة عندما تتغير طبيعة الأشياء أو البيئة التي يعمل فيها الروبوت، بعيداً عن الظروف المثالية للمختبرات. ويعيد هذا التحدي طرح تساؤلات بشأن حدود النماذج اللغوية الكبيرة، ومدى قدرتها وحدها على الوصول إلى ذكاء اصطناعي يضاهي القدرات البشرية. فالتعلم من النصوص والصور يتيح للأنظمة اكتساب معرفة واسعة، لكنه لا يعوض بالكامل الخبرة الناتجة عن التفاعل المباشر مع الأشياء والبيئات المحيطة. ومن هنا تنبع الأبحاث إلى تطوير نماذج تجمع بين الإدراك والتخطيط والتحكم الحركي، بالتوازي مع تحسين تصميم الأيدي الروبوتية وأجهزة الاستشعار.

وتكتسب هذه التطورات أهمية اقتصادية متزايدة، إذ يرتبط نجاح الروبوتات في أداء المهام الفعلية بقدرتها على دخول المصانع والمستودعات والمرافق الخدمية، ثم التوسع إلى بيئات العمل والمنازل. وكلما تحسنت قدرتها على تنفيذ المهام المعقدة بصورة موثوقة، ازدادت فرص استخدامها في الأنشطة التي تتطلب تكراراً ودقة أو يصعب توفير العمالة اللازمة لها.



تمثل إحصاءات خاصة بعام 2026، وتواجه الشركات الصغيرة تحديات إضافية بسبب محدودية ميزانياتها وفرق الأمن السيبراني لديها. لذلك، لا تقتصر الاستجابة على شراء أدوات دفاعية مدعومة بالذكاء الاصطناعي، بل تبدأ بتحديث البرامج وإغلاق الثغرات المعروفة، وتفعيل المصادقة متعددة العوامل، وتقليل صلاحيات الوصول، ومراقبة الأنشطة المشبوهة، والاحتفاظ بنسخ احتياطية آمنة للبيانات.

الذكاء الاصطناعي في الهجوم والدفاع

في المقابل، تستطيع المؤسسات استخدام الذكاء الاصطناعي لفرز التنبيهات الأمنية، وتحليل سجلات الأنظمة، واكتشاف السلوك غير المعتاد، وتسريع الاستجابة للحوادث. لكن فاعلية هذه الأدوات تعتمد على جودة البيانات ودقة الأنظمة وجود إشراف بشري وضوابط تحد من القرارات الخاطئة، ولا تغني عن أساسيات الأمن السيبراني.

ويتمثل التحدي في أن الذكاء الاصطناعي قد يساعد المدافعين والمهاجمين معاً، لكن قدرات الطرفين لا تتطور بالضرورة بالسرعة نفسها. كما تختلف النتائج وفق طبيعة الأنظمة المستهدفة ومستوى الحماية والخبرة المتاحة، ما يجعل بناء منظومة دفاع متعددة الطبقات ضرورة للمؤسسات بمختلف أحجامها.

وفي المحصلة، لا يجعل الذكاء الاصطناعي كل مستخدم قادراً على اختراق مؤسسة مصرفية، لكنه يغير توزيع القدرات داخل عالم الجريمة الإلكترونية، من خلال مساعدة بعض المهاجمين على إنجاز مهام أسرع وتوسيع نطاق عملياتهم دون زيادة متناسبة في الموارد البشرية.

وتبدأ المواجهة الفعالة بتقليص الثغرات القابلة للاستغلال، واكتشاف الاختراق مبكراً، وتعزيز الوعي بمخاطر الاحتيال، والاستعداد للاستجابة للحوادث قبل أن تتحول البيانات المسروقة إلى موجة جديدة من الهجمات.

ثقة عالية إلى جهة مدعومة من الصين، واستهدفت نحو 30 جهة حول العالم، شملت شركات تقنية ومؤسسات مالية وشركات صناعية وجهات حكومية، مع نجاح الاختراق في عدد محدود من الحالات.

ووفقاً لتحقيق الشركة، استُخدمت أداة «كلود كود» لتنفيذ أجزاء كبيرة من مراحل الهجوم بصورة مؤتمتة، بينما ظل البشر مسؤولين عن اختيار الأهداف وتوجيه العملية في مراحل مختلفة. وأشارت الشركة إلى أن بعض مراحل الهجوم نُفذت بتدخل بشري محدود، وهو ما يوضح الإمكانات المتزايدة للأدوات الوكيلية المعتمدة على الذكاء الاصطناعي.

ومع ذلك، فإن هذه الحالة لا تثبت أن كل مهاجم يستطيع تنفيذ عمليات مماثلة، ولا أن الذكاء الاصطناعي قادر على اختراق الأنظمة المعقدة من دون إشراف أو توجيه. لكنها توضح أن تقييم قدرات المهاجمين أصبح مرتبطاً أيضاً بالأدوات المتاحة لهم وقدرتهم على دمجها ضمن عمليات متكاملة.

مخاطر متزايدة على البنوك والشركات

لا تنتهي المخاطر عند الاختراق، إذ يمكن استغلال البيانات المسروقة في إعداد حملات تصيد أكثر إقناعاً، أو انتحال هوية العملاء، أو الاحتيال المالي، أو ابتزاز المؤسسات.

وفي القطاع المصرفي، قد يؤدي كشف بيانات العملاء عبر أنظمة تابعة لجهات خارجية إلى تكاليف التحقيق والمعالجة، فضلاً عن الأضرار التي تلحق بثقة العملاء. وقد تتضاعف هذه المخاطر عندما تكون المؤسسة مرتبطة بمزودي خدمات أو أنظمة خارجية لا تخضع جميعها للمستوى نفسه من الحماية.

وأظهر تقرير وكالة الاتحاد الأوروبي للأمن السيبراني لعام 2025 أن التصيد والهندسة الاجتماعية شكلاً نحو 60 % من الحالات التي شملها تحليل التهديدات، فيما مثل استغلال الثغرات 21.3 %. وتغطي هذه الأرقام الفترة من يوليو 2024 إلى يونيو 2025، ولا

الاصطناعي، إذ تقوم هذه الهجمات على خداع المستخدم ودفعه إلى كشف بيانات الدخول، أو فتح رابط ضار، أو تنفيذ تحويل مالي إلى جهة غير مشروعة.

وتتيح النماذج الذكية إعداد رسائل سليمة لغوياً ومصممة وفق سياق محدد، ما يقلل بعض العلامات التقليدية التي كان المستخدمون يعتمدون عليها لاكتشاف الاحتيال، مثل الأخطاء الإملائية والصياغات الركيكة. كما يمكن استخدامها لتخصيص الرسائل وفق المعلومات المتاحة عن الضحية أو المؤسسة المستهدفة.

وذكر تقرير الدفاع الرقمي لشركة مايكروسوفت لعام 2025 أن رسائل التصيد المؤتمتة بالذكاء الاصطناعي سجلت معدل نقر بلغ 54 %، مقابل 12 % لمحاولات التصيد التقليدية في الاختبارات التي استند إليها التقرير. ولا تعني هذه النتائج أن جميع حملات التصيد المدعومة بالذكاء الاصطناعي تحقق المعدلات نفسها، إذ تظل النتائج مرتبطة بظروف الاختبار وطبيعة الرسائل والمستهدفين. وتكمن الخطورة في أن الرسائل الأكثر إقناعاً قد تساعد المهاجمين على سرقة بيانات الدخول، ثم استغلالها للوصول إلى أنظمة داخلية أو تنفيذ عمليات احتيال مالي، خصوصاً إذا كانت المؤسسة تفتقر إلى وسائل تحقق إضافية.

هل أصبحت القرصنة ممكنة دون خبرة متقدمة؟

يقلل الذكاء الاصطناعي بعض المتطلبات التقنية، لكنه لا يلغي الحاجة إلى الخبرة في جميع مراحل الهجوم. فقد يتمكن شخص محدود المهارات من إنجاز مهام كانت تتطلب سابقاً معرفة أوسع بالبرمجة أو تحليل الأنظمة، خصوصاً عند استخدام أدوات جاهزة.

لكن استغلال ثغرة فعلية بنجاح، وتجاوز وسائل الحماية، والحفاظ على الوصول إلى شبكة مستهدفة، وتجنب اكتشاف النشاط، تظل تحديات قد تتطلب مهارات متقدمة.

وفي نوفمبر 2025، قالت شركة أثنوبيك إنها اكتشفت حملة تجسس إلكتروني نسبت بدرجة

لا يعني أنها تسببت في جميع الحوادث، كما أن التحقيقات لم تحسم ارتباط الذكاء الاصطناعي بكل الاختراقات التي شهدت تلك الأسواق. وتبرز هذه التطورات اتساع نطاق المخاطر الرقمية، التي لم تعد تقتصر على قطاع بعينه، بل تشمل الخدمات المالية والاتصالات والأنشطة الاستهلاكية، مع تزايد الاعتماد على الأنظمة الإلكترونية في إدارة البيانات والمعاملات.

كيف يخفض الذكاء الاصطناعي كلفة الهجمات؟

تكمن أهمية الذكاء الاصطناعي في قدرته على اختصار الوقت اللازم لإنجاز مهام متعددة، وليس بالضرورة في ابتكار أساليب اختراق جديدة. فقد يستخدم المهاجمون لتحليل المعلومات المتاحة عن مؤسسة، والبحث عن نقاط ضعف محتملة، وإعداد رسائل احتيالية، وكتابة شيفرات برمجية، أو تكييف أدواتهم وفق طبيعة الأنظمة المستهدفة.

وعندما تدمج هذه القدرات بأدوات تنفذ المهام تلقائياً، يصبح بالإمكان إنجاز مراحل متتابعة بسرعة أكبر وبقدر أقل من التدخل البشري، ما قد يخفض تكلفة بعض العمليات ويبيح التعامل مع عدد أكبر من الأهداف خلال فترة زمنية محددة. ورصدت مجموعة غوغل للاستخبارات التهديدية استخدام جهات تهديد للذكاء الاصطناعي في مراحل مختلفة من عملياتها، بما يشمل جمع المعلومات الأولية، وصياغة رسائل التصيد، وتطوير البرمجيات الخبيثة، ومحاولات استخراج البيانات. كما أشارت إلى ظهور برمجيات خبيثة تستعين بالنماذج اللغوية لتعديل سلوكها أثناء التشغيل، مع تفاوت مستوى نضج هذه القدرات.

ولا يعني ذلك أن جميع هذه الأدوات قادرة على تنفيذ هجمات مستقلة أو اختراق الأنظمة المحمية تلقائياً، بل إن مستوى الخطر يتوقف على طبيعة الأداة، وصلاحياتها، والأنظمة المستهدفة، ومدى تدخل الإنسان في توجيه العملية.

رسائل التصيد تصبح أكثر إقناعاً

يُعد التصيد الاحتيالي أحد المجالات التي يمكن أن يستفيد فيها المهاجمون من الذكاء

تتغير أساليب الهجمات الإلكترونية مع توسع استخدام الذكاء الاصطناعي في الأنشطة الإجرامية، إذ تتيح هذه التقنيات تسريع تحليل المعلومات، وإعداد رسائل الاحتيال، وكتابة الشيفرات البرمجية، وأتمتة بعض مراحل الاختراق، بما يقلل الوقت والجهد اللازمين لتنفيذ عدد من العمليات.

ويمنح هذا التطور بعض المهاجمين قدرة على تنفيذ مهام كانت تتطلب سابقاً مهارات تقنية متخصصة، لكنه لا يجعل اختراق الأنظمة المعقدة سهلاً أو مضمون النجاح، كما أن استخدام الذكاء الاصطناعي في هجوم معين لا يمكن افتراضه من دون أدلة تدعمه.

وتسلط الهجمات التي شهدتها كوريا الجنوبية واليابان الضوء على هذه التحولات، وسط مخاوف من استغلال الأدوات الذكية في استهداف المؤسسات المالية والشركات، وما يثيره ذلك من تساؤلات بشأن قدرة المؤسسات على تطوير دفاعات تواكب عمليات أسرع وأكثر قابلية للتوسع.

هجمات تستهدف المؤسسات المالية والشركات

أفادت وكالة رويترز في 9 أكتوبر 2026 بتزايد المخاوف من الهجمات الإلكترونية في كوريا الجنوبية واليابان، في ظل تحقيقات بشأن استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي في بعض العمليات. ووفقاً للتقرير، كانت تسعة بنوك في كوريا الجنوبية تحقق في هجمات إلكترونية محتملة، بينما شهدت اليابان حوادث طالت شركات من بينها «دايوا سيكويريتيز» و«سوفت بنك» وسلسلة متاجر «لاوسون».

وفي تطور مرتبط بهذه الحوادث، قالت شركة «كراود سترايك» للأمن السيبراني إن تحقيقاتها أشارت إلى استخدام أداة «أرتكس» (ARTEX) إلى جانب أدوات ذكاء اصطناعي أخرى في حملة استهدفت مؤسسات مالية في كوريا الجنوبية بين أواخر سبتمبر وأوائل أكتوبر 2026.

وتشير المعلومات المنشورة إلى أن «أرتكس» أداة مفتوحة المصدر لاختبار الاختراق بصورة مؤتمتة، ويمكنها الاستعانة بنماذج لغوية لتنفيذ مهام تقنية. لكن وجود الأداة ضمن النشاط الذي رصدته الشركة

3 هجمات تستهدف مؤسسات مالية وشركات وسط مخاوف من تسارع توظيف التقنيات الذكية

4 أنظمة الدفاع الذكية تعزز اكتشاف التهديدات وتسريع الاستجابة للحوادث

5 الشركات الصغيرة تواجه تحديات أمنية مع محدودية الموارد والخبرات المتخصصة

6 أتمتة المهام التقنية تمنح المهاجمين قدرة أكبر على توسيع عملياتهم

عوائد السندات المرتفعة تحد من المكاسب رغم دعم المستثمرين والبنوك المركزية

الذهب دون 4200 دولار بضغط توقعات رفع الفائدة

مشتريات المعدن الرسمية تدعم توجهات تنويع الاحتياطيات والتحوط من المخاطر

2

بيانات التضخم الأميركية ترسم اتجاهات التعاملات خلال الأسبوع الجاري

1



المخاطر الجيوسياسية ومشتريات البنوك المركزية والتدفقات إلى صناديق الذهب دعماً قوياً.

وبناءً على ذلك، يبقى مستوى 4000 دولار للأونصة محورياً مهماً في تحديد قوة التماسك السعري، بينما يمثل تجاوز 4200 دولار مجدداً إشارة إلى قدرة الذهب على استعادة جزء من زخمه.

وسيطل مسار المعدن خلال الفترة المقبلة مرتبطاً بدرجة كبيرة بما ستكشفه البيانات الأميركية عن التضخم وسوق العمل والنشاط الاقتصادي، إلى جانب تصريحات مسؤولي الاحتياطي الفيدرالي وحركة عوائد السندات وأسعار النفط.

رغبة عدد من البنوك المركزية في تنويع احتياطياتها وتقليل الاعتماد النسبي على الأصول المقومة بالدولار.

ويمنح هذا الطلب الرسمي الذهب قاعدة دعم طويلة الأجل، خصوصاً أن مشتريات البنوك المركزية تختلف في طبيعتها عن تدفقات المستثمرين قصيري الأجل، إذ ترتبط بدرجة أكبر بإدارة الاحتياطيات وتنويعها والتحوط من المخاطر الجيوسياسية والمالية. ويواجه الذهب في الوقت الراهن معادلة معقدة؛ فمن ناحية، يضغط ارتفاع التضخم الناجم عن تكاليف الطاقة على توقعات الفائدة، ويعزز عوائد السندات، ما يقلل جاذبية المعدن. ومن ناحية أخرى، توفر

لصندوق النقد الدولي في بانكوك، بحثاً عن إشارات بشأن رؤية البنك المركزي للتضخم وأسعار الفائدة والاقتصاد الأميركي.

صناديق الذهب والبنوك المركزية توفران دعماً

من أبرز مصادر الدعم التي حدثت من خسائر الذهب استمرار التدفقات الاستثمارية إلى الصناديق المتداولة في البورصة والمدعومة بالمعدن النفيس، إلى جانب استمرار البنوك المركزية في تعزيز احتياطياتها من الذهب. ويبرز بنك الشعب الصيني بين المؤسسات التي واصلت شراء الذهب، في توجه يعكس

الاستثماري الهيكلي القوي وطلب البنوك المركزية من جهة، وعوائد السندات المرتفعة وتوقعات إجراء مزيد من تشديد السياسة النقدية من الجهة الأخرى. وقال: «تظل أوضاع الاقتصاد الكلي مليئة بالصعوبات، فلا يزال استمرار الضغوط التضخمية يبغي على إجراء الاحتياطي الفيدرالي مزيداً من تشديد السياسة النقدية باعتباره خياراً مطروحاً، ما يدعم ارتفاع عوائد سندات الخزانة الأميركية، ويواصل الضغط على أسعار الفائدة الحقيقية». وقد يوفر ظهور رئيس الاحتياطي الفيدرالي كيفن وارث المقرر الخميس، في نقاش في الاجتماع السنوي لصندوق النقد الدولي في بانكوك، مؤشرات على توجهات البنك المركزي. كما يتربع المتداولون صدور عدة بيانات اقتصادية، من بينها بيانات التضخم في الولايات المتحدة هذا الأسبوع.

التضخم الأمريكي في صدارة اهتمام الأسواق

تتربع الأسواق هذا الأسبوع صدور مجموعة من المؤشرات الاقتصادية الأميركية، وفي مقدمتها بيانات التضخم، باعتبارها أحد العوامل الرئيسية التي يمكن أن تحدد توقعات المستثمرين بشأن قرارات الاحتياطي الفيدرالي المقبلة.

وتكتسب هذه البيانات أهمية أكبر في ظل استمرار المخاوف من انتقال ارتفاع تكاليف الطاقة إلى أسعار السلع والخدمات، الأمر الذي قد يرفع معدلات التضخم ويؤثر في توقيت أي تحولات محتملة في السياسة النقدية.

كما يتربع المستثمرون ظهور رئيس الاحتياطي الفيدرالي كيفن وارث يوم الخميس خلال نقاش في الاجتماع السنوي

تراجعت أسعار الذهب أمس الإثنين من أعلى مستوى لها منذ أسبوع، مع تقييم المتداولين أثر تذبذب أسعار النفط، في حين يتربعون صدور بيانات اقتصادية بحثاً عن مؤشرات على مسار أسعار الفائدة لدى بنك الاحتياطي الفيدرالي الأميركي.

تراجع سعر المعدن النفيس إلى أقل من 4200 دولار للأونصة، متخلياً عن مكاسب حققها في وقت سابق خلال التعاملات في آسيا. انخفض سعر الذهب الفوري 0.5 % إلى 4175.30 دولار للأونصة، فيما تراجعت الفضة بنسبة 0.4 % إلى 60.56 دولار للأونصة. وبينما تراجع البلاتين والبلاديوم بشكل طفيف.

الذهب عالق بين الدعم والضغط

انخفض سعر الذهب بنحو 20 % منذ اندلاع الحرب بين الولايات المتحدة وإيران نهاية فبراير، إذ أدت الاضطرابات في إمدادات الطاقة من الشرق الأوسط إلى تسارع التضخم، ما دفع عدداً من البنوك المركزية إلى تشديد السياسة النقدية، وعادةً ما يشكل ارتفاع أسعار الفائدة عامل ضغط على المعدن النفيس الذي لا يدر عائداً.

رغم ذلك، تماسك سعر المعدن النفيس إلى حد كبير فوق مستوى 4000 دولار للأونصة، رغم ارتفاع أسعار الفائدة وصعود عوائد السندات، ويُرجع ذلك جزئياً إلى استمرار التدفقات إلى الصناديق المتداولة المدعومة بالذهب، إلى جانب تكتيف عدد من البنوك المركزية، مثل بنك الشعب الصيني، وتيرة المشتريات.

أشار ماناف مودي، محلل السلع الأولية لدى «موتيلال أسوال فايتاناشال سيرفيسز»، إلى أن المعدن النفيس عالق بين قوتين: الطلب

مع ارتباط شهية المستثمرين بتطورات معدل الفائدة

أسعار العملات المشفرة ترتفع بنهاية تعاملات الإثنين

بيانات الأسعار ومبيعات التجزئة تحدد مسار سوق «الكريبتو»

2

بيتكوين تقترب من مستوى 84 ألف دولار بدعم تحسن التداولات

1

تحدد اتجاه التداولات على المدى القصير. ومن المرجح أن تزداد حساسية الأسعار تجاه المفاجآت الاقتصادية، سواء جاءت في صورة تباطؤ أكبر من المتوقع في التضخم أو استمرار الضغوط السعرية بوتيرة أعلى من التقديرات.

وفي هذا السياق، يراقب المتعاملون العلاقة بين التضخم وأسعار الفائدة والسيولة، باعتبارها من أبرز العوامل المؤثرة في تقييم الأصول الرقمية. فارتفاع الفائدة قد يعزز جاذبية أدوات الدخل الثابت ويزيد تكلفة التمويل، بينما يمكن أن يؤدي تراجعها إلى تحسين الظروف الاستثمارية للأصول التي تعتمد بدرجة أكبر على توقعات النمو والسيولة المستقبلية. ومع ذلك، لا تتحرك العملات المشفرة وفق السياسة النقدية وحدها، إذ تتأثر أيضاً بالتطورات التنظيمية، ومستويات الطلب المؤسسي، وحركة الاستثمارات في الصناديق المتداولة، والتغيرات في مراكز المستثمرين، فضلاً عن التقلبات المرتبطة بعمليات جني الأرباح والتصفية في أسواق المشتقات.

ومن المتوقع أن تظل تحركات البيتكوين وبقية العملات الرقمية خلال الأيام المقبلة مرهونة بمدى توافق البيانات الأمريكية مع توقعات الأسواق، وبكيفية انعكاسها على تقديرات قرارات الاحتياطي الفيدرالي. وبينما يوفر الارتفاع المسجل خلال تعاملات الإثنين مؤشراً على تحسن مؤقت في أداء السوق، فإن تحديد اتجاه أكثر استدامة سيحتاج إلى إشارات أوضح بشأن التضخم والفائدة ومستويات السيولة.

منذ بداية العام الحالي، وفقاً للبيانات الواردة. ويعكس هذا الأداء تباين حركة العملة الرقمية الأكبر من حيث القيمة السوقية بين المكاسب قصيرة الأجل والضغوط الممتدة على أدائها منذ بداية العام، في وقت تظل فيه تحركاتها مرتبطة بمجموعة من العوامل، تشمل توقعات الفائدة الأميركية، وشهية المستثمرين للمخاطرة، وتدفقات الاستثمارات إلى المنتجات المرتبطة بالعملات الرقمية، فضلاً عن التطورات الاقتصادية والمالية العالمية.

ويُعد مستوى 84 ألف دولار نقطة مهمة لمتابعة اتجاهات التداول خلال الفترة المقبلة، إلا أن استمرار صعود البيتكوين يتطلب توافر عوامل داعمة تتجاوز التحسن المؤقت في الأسعار، من بينها وضوح الرؤية بشأن السياسة النقدية، واستقرار تدفقات الاستثمار، وتحسن ثقة المتعاملين في آفاق السوق. كما أن ارتفاع الأسعار خلال جلسة واحدة لا يعني بالضرورة دخول السوق في اتجاه صعودي مستدام، إذ يمكن أن تتغير التحركات سريعاً مع صدور بيانات اقتصادية مخالفة للتوقعات أو حدوث تحولات في تسعير قرارات الاحتياطي الفيدرالي.

العملات المشفرة أمام اختبار البيانات الاقتصادية

وتواجه سوق الأصول الرقمية هذا الأسبوع اختباراً مهماً، مع تركيز اهتمام المستثمرين على البيانات الأميركية التي قد

تقديرات مسار الفائدة يمكن أن يؤدي إلى تحركات سريعة في الأسواق المالية، بما فيها سوق العملات المشفرة.

البيتكوين قرب 84 ألف دولار رغم خسائرها السنوية

وفي سوق العملات المشفرة، تتداول البيتكوين بالقرب من مستوى 84 ألف دولار، مستفيدة من التحسن المسجل خلال التعاملات، لكنها لا تزال منخفضة بأكثر من 4%

احتمالاً يبلغ 17% لرفع أسعار الفائدة خلال أكتوبر، على أن يرتفع هذا الاحتمال إلى 86% بحلول ديسمبر، وفقاً للتقديرات الواردة في البيانات.

وتعكس هذه الاحتمالات أهمية التطورات الاقتصادية المقبلة في تشكيل توقعات المستثمرين بشأن قرارات الاحتياطي الفيدرالي، خصوصاً أن أي تغير في

الاستهلاكي وتكاليف الإنتاج في أكبر اقتصاد بالعالم.

توقعات الفائدة تعزز حذر المستثمرين

وفيما يتعلق بتوقعات السياسة النقدية، تشير بيانات أداة «فيد ووتش» التابعة لمجموعة «سي إم إي» إلى أن الأسواق تسعر

ارتفعت أسعار العملات المشفرة خلال تعاملات أمس الإثنين، مدعومة بترقب المستثمرين صدور مجموعة من البيانات الاقتصادية الأميركية المهمة هذا الأسبوع، في مقدمتها مؤشر أسعار المستهلكين، بحثاً عن إشارات جديدة بشأن مسار التضخم واتجاه السياسة النقدية لمجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، وسط حالة من عدم اليقين بشأن مستقبل أسعار الفائدة وتأثيرها على الأصول عالية المخاطر. وتتحه أنظار المتعاملين في أسواق

العملات الرقمية إلى البيانات المنتظر صدورها يومي الأربعاء والخميس، إذ يُتوقع أن تسهم نتائجها في إعادة تقييم توقعات الأسواق بشأن قرارات الاحتياطي الفيدرالي خلال الفترة المقبلة، وهو ما قد ينعكس على تحركات البيتكوين وبقية العملات المشفرة، في ظل ارتباط شهية المستثمرين للمخاطرة بتطورات السياسة النقدية الأميركية.

وتشمل البيانات المرتقبة مؤشر أسعار المستهلكين الأمريكي، المقرر صدوره الأربعاء، والذي يُعد من أبرز المؤشرات المستخدمة لقياس التضخم، إلى جانب مؤشر أسعار المنتجين وبيانات مبيعات التجزئة المقرر نشرها الخميس. وتكتسب هذه المؤشرات أهمية خاصة في تحديد مدى استمرار الضغوط التضخمية، فضلاً عن تقديم صورة أوضح عن اتجاهات الإنفاق



«برنت» انخفض 1.30 % إلى 103 دولارات للبرميل

النفط يتراجع بعد اتفاق روسي -أوكراني على وقف استهداف منشآت الطاقة



1 السوق يواجه معادلة معقدة بين وفرة المعروض والتوترات الإقليمية

2 هجمات الناقلات تعيد المخاطر الجيوسياسية إلى واجهة قطاع الطاقة

يبقى مضيق هرمز أحد أهم مصادر القلق بالنسبة للسوق النفطية العالمية حيث يمثل ممراً رئيسياً لصادرات النفط والغاز من منطقة الخليج، وأي اضطراب طويل الأمد في حركة الملاحة عبره يمكن أن يؤثر بسرعة في أسعار الخام والمنتجات النفطية والشحن والتأمين.

وخلال الأيام الأخيرة، وردت تقارير عن تعرض ناقلات لهجمات أو أضرار أثناء مرورها بالقرب من المضيق.

وأفادت هيئة عمليات التجارة البحرية البريطانية بأن ناقلة تعرضت لهجوم بطائرة مسيرة بالقرب من صحار في سلطنة عمان، في حين تعرضت ناقلة أخرى لأضرار نتيجة قذيفة مجهولة أثناء عبورها مضيق هرمز. كما أشارت تقارير لاحقة إلى هجوم بطائرة مسيرة على ناقلة قرب صحار، مع استمرار التحقيق في المسؤولية عن الهجوم.

وهذه التطورات تكتسب أهمية مضاعفة لأنها تأتي في الوقت الذي بدأت فيه صادرات النفط من الشرق الأوسط استعادة جزء من مستوياتها السابقة.

وبالتالي، فإن استمرار الهجمات يمكن أن يؤدي إلى تعطيل هذا التعافي، حتى لو لم يصل الأمر إلى إغلاق فعلي للمضيق.

المخاطر لا تقتصر على توقف الملاحة

لا يشترط توقف الملاحة في مضيق هرمز بالكامل حتى تتأثر أسعار النفط، إذ إن مجرد ارتفاع المخاطر الأمنية قد يرفع تكاليف التأمين والشحن، ويدفع بعض الناقلات إلى تغيير مساراتها أو تجنب المنطقة، ما يطيل زمن الرحلات ويؤخر وصول الإمدادات إلى المصافي الآسيوية والأوروبية. كما قد يؤدي ذلك إلى تراكم الشحنات في الموانئ وارتفاع علاوة المخاطر في العقود الآجلة للنفط.

وهذا يعني أن السوق يمكن أن تشهد ارتفاعاً في الأسعار حتى مع استمرار تدفق النفط عبر المضيق، إذا أصبح نقل الشحنات أكثر تكلفة وخطورة.

منشآت الطاقة التابعة لكل منهما. ويكتسب هذا التطور أهمية خاصة بالنسبة لسوق النفط، لأن استهداف المصافي والمنشآت النفطية الروسية أدى خلال الفترة الماضية إلى زيادة المخاوف بشأن إمدادات المنتجات المكررة. كما أن وقف استهداف منشآت الطاقة قد يقلل احتمالات حدوث اضطرابات إضافية في طاقة التكرير والإنتاج والنقل، ما يعني تحسّن الرؤية المستقبلية للمعروض.

لكن السوق تعاملت مع الإعلان بحذر، بسبب عدم وضوح تفاصيل الاتفاق ومدى التزام الطرفين به. فالرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي قال إنه ما زال ينتظر الاطلاع على التفاصيل، بينما لم تقدم روسيا تأكيداً مماثلاً بشأن الاتفاق في البداية. ولذلك لم تتعامل الأسواق مع الإعلان باعتباره تحولاً نهائياً في مسار الحرب.

وقال تيم واترر، كبير المحللين في تجارة كي سي إم، إن الإعلانات الأخيرة خففت بعض الضغوط الفورية على الإمدادات، لكنه أشار إلى أن استمرار وقف إطلاق النار يظل موضع تساؤل، وهو ما يحد من حجم التراجع في أسعار النفط.

الشرق الأوسط يمنع انهيار أسعار النفط

رغم العوامل التي دفعت الأسعار إلى الانخفاض، فإن السوق لم تتمكن من الابتعاد عن مستوى 100 دولار للبرميل بالنسبة لخام برنت.

ويرجع ذلك بصورة أساسية إلى استمرار المخاطر الجيوسياسية في الشرق الأوسط، فالهجمات الأخيرة في السعودية، إضافة إلى استهداف الناقلات في محيط مضيق هرمز، رفعت من جديد المخاوف بشأن أمن الإمدادات العالمية.

ويعني استمرار هذه المخاطر أن أي تحسن في المعروض الروسي قد يقابله ارتفاع في علاوة المخاطر الجيوسياسية التي يضيفها المستثمرون إلى أسعار الخام. مضيق هرمز.. العامل الأكثر حساسية

أسعار خام برنت. وتشير تقديرات أخرى إلى أن أول شحنة روسية معلنة، البالغة 300 ألف طن، تعادل أقل من يوم واحد من الاستهلاك الأمريكي للديزل، ما يدعم الرأي القائل إن تأثيرها الفوري على أسعار المستهلك سيكون محدوداً.

روسيا أمام اختبار القدرة على زيادة الصادرات

رغم إعلان موسكو استعدادها لتوفير كميات إضافية، فإن قدرة روسيا على زيادة صادرات الديزل ليست مفتوحة بلا حدود.

فالقطاع النفطى الروسى تعرض خلال الفترة الماضية لضغوط متزايدة نتيجة الهجمات على المصافي، إضافة إلى القيود التنظيمية المتعلقة بصادرات المنتجات النفطية.

وتشير تقارير حديثة إلى أن بعض التقديرات تضع نسبة كبيرة من طاقة التكرير الروسية تحت ضغط أو تعطيل جزئي، وهو ما يجعل قدرة موسكو على تنفيذ زيادات كبيرة ومستدامة في صادرات الديزل موضع اختبار.

ومن ثم، فإن السوق ستراقب خلال الأسابيع المقبلة ثلاثة مؤشرات أساسية:

1. حجم الديزل الروسى الذى سىصل فعلياً إلى الأسواق.
2. قدرة المصافي الروسية على الحفاظ على معدلات الإنتاج.
3. ما إذا كانت موسكو ستوسع نطاق التصدير بعد الكميات الأولية.

وفي حال وصول الشحنات بالفعل إلى الأسواق، فإنها قد تساعد على تخفيف شح المشتقات، لكنها لن تكون كافية وحدها لإحداث تحول جذري في ميزان سوق النفط العالمي.

وقف استهداف منشآت الطاقة يضغط على الأسعار

العامل الثانى الذى دفع الأسعار إلى التراجع تمثل فى إعلان ترامب أن روسيا وأوكرانيا اتفقتا على وقف الهجمات على

ظل القيود المفروضة على قطاع التكرير الروسى والأضرار التى لحقت ببعض المصافي نتيجة الهجمات الأوكرانية. وتكمن أهمية الخطوة فى أن أزمة الطاقة الحالية لا تقتصر على الخام، وإنما تمتد بصورة أكبر إلى المنتجات المكررة، وفى مقدمتها الديزل، الذى يستخدم على نطاق واسع فى النقل والشحن والزراعة والصناعة والتدفئة.

لماذا يمثل الديزل أهمية كبيرة للسوق؟

الديزل أحد أكثر المنتجات النفطية ارتباطاً بالنشاط الاقتصادي الحقيقي، ولذلك فإن نقصه يرفع تكاليف النقل والإنتاج، وينعكس على أسعار السلع والخدمات.

وبحسب الأرقام الواردة فى المعطيات، يقترب الاستهلاك العالمى من 29 مليون برميل يومياً، ما يعنى أن الكميات الروسية الجديدة، رغم أهميتها فى تهدئة السوق، تظل محدودة مقارنة بحجم الاستهلاك العالمى.

ولهذا السبب، يرى محللون أن تأثير الصفقة سيكون أكبر على سوق المشتقات وهوامش التكرير من تأثيره المباشر على

خام غرب تكساس الوسيط
الأميركي هبط
1.70 % إلى 90.29
دولارا للبرميل

موازنة عاملين رئيسيين: احتمال زيادة المعروض من روسيا، مقابل مخاطر تعطل الإمدادات القادمة من الشرق الأوسط. وأظهرت التعاملات اللاحقة أن التراجع لم يكن مستقراً بالكامل، إذ ظلت أسعار النفط شديدة الحساسية لأي تطور عسكري في الخليج أو بشأن حركة الناقلات في مضيق هرمز. وأشارت رويترز إلى أن السوق ظلت متأرجحة بين مؤشرات زيادة المعروض والمخاطر الناتجة عن الهجمات على السعودية وناقلات النفط.

الديزل الروسى يعيد رسم معادلة المعروض

كان الإعلان الأمريكى بشأن الديزل الروسى العامل الأكثر تأثيراً على أسعار النفط فى بداية التعاملات.

وقال ترامب إن روسيا ستورد إلى الأسواق الأمريكية والعالمية أكثر من 300 ألف طن من الديزل بصورة فورية، بما يعادل نحو 2.25 مليون برميل، على أن تضيف موسكو 500 ألف طن فى نوفمبر، ثم مليون طن أخرى بعد ذلك مباشرة.

وتشير تقديرات حديثة إلى أن إجمالي الكميات المعلنة قد يتجاوز 4.8 مليون طن على مراحل، إلا أن قدرة روسيا على تنفيذ كامل هذه الوعود تظل محل نقاش، في

تراجعت أسعار النفط أمس الإثنين، تحت ضغط توقعات بزيادة إمدادات المنتجات النفطية الروسية إلى الأسواق العالمية، بعد إعلان الرئيس الأمريكى دونالد ترامب التوصل إلى تفاهم بشأن وقف الهجمات على منشآت الطاقة الروسية والأوكرانية، بالتزامن مع اتفاق أميركي – روسي يسمح بتدفق كميات إضافية من الديزل الروسى إلى الأسواق.

وتحركت السوق في اتجاهين متعاكسين؛ فمن جهة، عززت التطورات المرتبطة بروسيا وأوكرانيا توقعات تحسن المعروض من المشتقات النفطية، ما دفع المستثمرين إلى تقليص علاوة المخاطر على أسعار الخام. ومن جهة أخرى، واصلت الهجمات على منشآت ومرافق مدنية وسفن وناقلات في منطقة الخليج ومحيط مضيق هرمز دعم الأسعار، وأبقت خام برنت فوق مستوى 100 دولار للبرميل.

تراجع محدود في أسعار الخام

انخفضت العقود الآجلة لخام برنت بنحو 1.36 دولار، أو 1.30 %، إلى 103.36 دولار للبرميل، بينما تراجع خام غرب تكساس الوسيط الأمريكى 1.56 دولار، أو 1.70 %، إلى 90.29 دولار للبرميل. وتعكس هذه التحركات محاولة السوق

وكالة الطاقة الدولية تضغط لزيادة إمدادات الديزل

الديزل، أولوية متزايدة. وتشير بيانات حديثة إلى أن نحو 325 مليون برميل من إجمالي الكميات المقررة البالغة 400 مليون برميل كانت قد أفرج عنها حتى أوائل أكتوبر، مع استمرار ضغوط لتسريع الكميات المتبقية.

خصوصاً أن نقص المنتجات المكررة يمكن أن يظل قائماً حتى في حال توفر كميات كافية نسبياً من الخام.

وكانت الدول الأعضاء في الوكالة قد بدأت بالفعل تنفيذ عمليات إفراج عن مخزونات طوارئ، مع إعطاء المشتقات، وعلى رأسها

كما حث الدول التي لم تستكمل بعد الكميات التي تعهدت بالإفراج عنها على الإسراع في تسليمها، مع إعطاء الأولوية للديزل.

وتأتي هذه الدعوة في ظل استمرار الضغوط على أسواق الوقود العالمية،

تواصل وكالة الطاقة الدولية الدفع باتجاه زيادة الإمدادات المتاحة من المشتقات النفطية.

ودعا المدير التنفيذي للوكالة، فاتح بيroll، الدول الأعضاء إلى تقييم الحاجة إلى الإفراج عن كميات إضافية من الديزل،

التسويق الرقمي.. صناعة جديدة للأعمال

8

الإعلام الإلكتروني.. قوة اقتصادية في عصر التحول الرقمي

كتب جورج حبيب

يشهد العالم تحولاً متسارعاً بفعل التطور التكنولوجي المتواصل، الذي أعاد تشكيل أنماط الحياة والعمل والتجارة، وغَيَّرَ بصورة جوهرية الطريقة التي تتواصل بها الشركات مع عملائها والأسواق التي تستهدفها. فلم تعد التكنولوجيا مجرد أدوات مساندة للأعمال، بل أصبحت عنصراً أساسياً في صناعة القرار وتعزيز القدرة على المنافسة والنمو.

ومع اتساع استخدام الإنترنت وانتشار الهواتف الذكية وتطور المنصات الإلكترونية، انتقلت العلاقة بين الشركات والمستهلكين إلى مرحلة جديدة، أصبح فيها الوصول إلى العميل أسرع وأكثر دقة، فيما بات سلوك المستهلك نفسه أكثر ارتباطاً بالمعلومات المتاحة عبر الفضاء الإلكتروني. هذا التحول لم يغيّر أدوات التواصل فحسب، بل أوجد منظومة

متكاملة من الوسائل التي تتيح للشركات التعريف بمنتجاتها وخدماتها، وبناء علاقات مستمرة مع عملائها، وقياس تفاعلهم وفهم احتياجاتهم بصورة لم تكن متاحة بالأساليب التقليدية. وفي هذا السياق، برز التسويق الإلكتروني كأحد أبرز ملامح الاقتصاد الحديث وأدوات المنافسة في عالم تتسارع فيه التكنولوجيا وتتغير فيه توقعات المستهلكين باستمرار.



أحدثت الثورة الرقمية تحولاً جوهرياً في صناعة الإعلام، مع انتقال جانب متزايد من تداول المعلومات والأخبار والمحتوى المرئي والمسموع إلى الفضاء الإلكتروني. وأسهم انتشار الإنترنت والتقنيات الحديثة في تسريع إنتاج المحتوى وتحديثه وتوسيع نطاق الوصول إليه، فضلاً عن إتاحة فرص أكبر للتفاعل والمشاركة.

ويشمل الإعلام الإلكتروني مجموعة واسعة من الوسائط، من الصحافة الرقمية والتسجيلات الصوتية والمرئية والوسائط المتعددة إلى المواقع والمنصات الإلكترونية. وقد أدى هذا التنوع إلى ظهور أنماط إعلامية جديدة تجمع بين الكتابة والصوت والصورة في قالب واحد، بما أتاح إمكانات واسعة لتطوير المحتوى وأساليب تقديمه للجمهور.

ولم يؤد ظهور وسائل الإعلام الجديدة إلى اختفاء الوسائل السابقة، فالذيع لم يُلغِ الصحافة، والتلفاز لم يُنه دور المذيع، لكن كل وسيلة مستحدثة أعادت توزيع الجمهور وغيّرت أنماط استهلاكه للمحتوى وفقاً لما توفره من إمكانيات وسهولة في الاستخدام وسرعة في الوصول.

ومع انتشار الإنترنت، تجاوز الإعلام الإلكتروني مجرد تطوير الوسائل التقليدية، إذ أصبح قادراً على استيعاب وظائف الصحافة المكتوبة والإذاعة والتلفاز ضمن بيئة متكاملة. كما أتاح الدمج بين هذه الوسائط إنتاج قوالب إعلامية متعددة يصعب حصر أشكالها أو التنبؤ بجميع إمكاناتها المستقبلية. وتعكس بيانات الاستخدام التاريخية حجم التحول الذي أحدثته هذه البيئة؛ فقد بلغ عدد مستخدمي الإنترنت في منطقة الشرق الأوسط 45.86 مليون مستخدم خلال الفترة المشار إليها في الإحصاءات، بما يعادل 13 % من السكان و8.8 % من إجمالي المستخدمين حول العالم. وسجل العدد نمواً بنسبة 1,296.2 % خلال الفترة من عام 2000 إلى عام 2008، وفقاً للبيانات الواردة في الدراسة.

وتعزز هذا التوسع مع اندماج تقنيات الإعلام والاتصال، وهي الظاهرة التي يُشار إليها بمفهوم «الإنفوميديا»، حيث أصبحت القنوات التلفزيونية قادرة على بث محتواها عبر الهواتف المحمولة، فيما تطورت شبكات الاتصال والإنترنت لتتيح تصفح المواقع بسرعة وجودة تقتربان من إمكانيات الحواسيب. وقد تجاوز عدد مستخدمي الهواتف المحمولة عالمياً أربعة مليارات مستخدم وفقاً للإحصاءات التاريخية الواردة في المادة.

ولم يقتصر التغيير على الوسائل الإعلامية وأعداد مستخدميها، بل امتد إلى طبيعة الجمهور وموقعه في العملية الاتصالية التي تتكون من المرسل والمستقبل والوسيلة والرسالة والتغذية الراجعة. فقد تراجعت الحدود الفاصلة بين المرسل والمتلقي، وأصبح الجمهور

قادراً على إنتاج المحتوى ونشره والتفاعل معه، بدلاً من الاكتفاء باستقباله. وتبرز ظاهرة «المواطن الصحفي» مثلاً على هذا التحول، إذ أصبح الأفراد يشاركون في نقل الأحداث وإنتاج المواد الإعلامية ونشرها عبر المنصات الرقمية، وهو ما وسّع نطاق المشاركة في صناعة المحتوى وغيّر طبيعة العلاقة بين المؤسسات الإعلامية وجمهورها.

وتؤكد هذه التحولات أهمية الإعلام الإلكتروني في مستقبل الصناعة الإعلامية، لا سيما مع توجه مؤسسات صحفية عديدة إلى تطوير حضورها الرقمي والتحول من النماذج التقليدية إلى النشر الإلكتروني. وقد اكتسب هذا الاتجاه أهمية إضافية خلال الأزمة المالية العالمية في عامي 2008 و2009، حين واجهت المؤسسات الصحفية ضغوطاً مالية دفعتها إلى البحث عن نماذج أكثر كفاءة في إدارة النفقات وتنمية الإيرادات. وخلال سنواته الأولى، أثبت النشر الإلكتروني قدرة على الوصول إلى الجمهور بطرق تختلف عن الصحف التقليدية، كما أتاح الجمع بين المحتوى المكتوب والمرئي والمسموع ضمن منصة واحدة. ويُشار إلى عام 1992 بوصفه عاماً مبكراً لظهور الصحف الإلكترونية وفقاً لما ورد في المادة الأصلية.

ويمثل التفاعل أحد أبرز الفروق بين الإعلام الإلكتروني والوسائل التقليدية، إذ يمكن للجمهور التعليق والمشاركة وإبداء الرأي والتواصل المباشر مع

منتجي المحتوى، بما يفتح المجال أمام أنماط جديدة من الاتصال تتجاوز حدود التلقي الأحادي.

تغير أنماط استهلاك الإعلام لدى الشباب

تكشف الدراسات المتعلقة بسلوك الشباب عن تزايد الاعتماد على الإنترنت بوصفه وسيلة متعددة الوظائف، مقابل تراجع نسبي في استخدام بعض الوسائل التقليدية. وأظهرت دراسة ألمانية أن 93 % من الشباب المشاركين يستخدمون الإنترنت يومياً، في حين لا يطالع الصحف سوى 21 % منهم، بينما تنخفض نسبة قراء الجلات إلى 6 %. كما بينت النتائج أن 57 % يشاهدون التلفاز يومياً، مقابل 42 % يستمعون إلى الإذاعة. وتشير هذه النتائج إلى أن التحول الرقمي لا يرتبط بتغير وسيلة الاتصال فحسب، بل يمتد إلى عادات استهلاك المعلومات وتفضيلات الجمهور وطرق تفاعله مع المحتوى. فالإنترنت يجمع بين وظائف متعددة، ويمنح المستخدم إمكانية الانتقال السريع بين الأخبار والمواد المرئية والمسموعة والمنصات الاجتماعية.

وفي جانب آخر من حياة الشباب، أظهرت الدراسة أن الصداقات الوثيقة تحظى بأهمية لدى 91 % من المشاركين، فيما يرى 84 % أن الحصول على وظيفة

مستقرة يمثل أولوية مهمة. ويحرص 54 % على تحقيق الأمان المالي من خلال الحصول على وظيفة ذات راتب مرتفع، بينما يعتبر 58 % أن تخصيص وقت كاف للحياة الخاصة أمر مهم. وأجرت الدراسة شبكة التواصل الاجتماعي «في.زد»، وشملت نحو 30 ألف شخص تتراوح أعمارهم بين 14 و29 عاماً، ووصفتها الشبكة بأنها الأكبر من نوعها وفقاً لبياناتها. ونُفذت الدراسة عبر الإنترنت بالتعاون مع شركة «إيكون كيزر أند يو» المتخصصة في أبحاث الشباب.

وتوضح هذه النتائج أن فهم الجمهور الرقمي لا يقتصر على معرفة الوسائل التي يستخدمها، بل يتطلب أيضاً دراسة اهتماماته وقيمه وأولوياته، وهي عناصر تساعد المؤسسات الإعلامية والتسويقية على تطوير محتوى أكثر ارتباطاً باحتياجات الفئات المستهدفة. على الرغم من الإمكانيات الواسعة التي يوفرها الإنترنت للتواصل وتبادل المعلومات، فإن البيئة الرقمية أوجدت تحديات اجتماعية وسلوكية جديدة، من أبرزها التحرش الإلكتروني.

وصناعة الثقافة الرقمية

يمثل الفضاء الافتراضي أحد أبرز مخرجات التطور فني تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فقد أسهم انتشار الإنترنت وتوسع تطبيقات الاتصال في

أمنة وفعالة.

ومع اتساع الاعتماد على البيانات والأنظمة المتصلة، ستزداد أهمية الموازنة بين متطلبات الأمن السيبراني وحرية تدفق المعلومات، وبين حماية المصالح الوطنية وتعزيز التعاون التجاري الدولي. فالتكنولوجيا التي تمنح الدول أدوات جديدة للتنافس، توفر في الوقت نفسه فرصاً أوسع للتكامل بين المؤسسات والأسواق.

ومن ثم، فإن مستقبل العلاقات التجارية الدولية لن يتحدد فقط بحجم المبادلات أو القدرات الإنتاجية، بل سيتأثر أيضاً بمدى قدرة الدول والمؤسسات على توظيف التكنولوجيا في تحسين الأداء، وحماية المعلومات، وتسريع المعاملات، وبناء شبكات تجارية أكثر كفاءة ومرونة في مواجهة المتغيرات العالمية.

الإلكترونية. وأدى تداخل هذه الوسائط إلى إنتاج أشكال إعلامية متنوعة تجمع بين النص والصوت والصورة والتفاعل المباشر. وبذلك لم يعد الإعلام الإلكتروني مجرد امتداد للصحافة أو الإذاعة أو التلفاز، بل أصبح بيئة متكاملة تجمع وظائف هذه الوسائل وتتيح تطويرها باستمرار، في ظل اتجاه متزايد نحو استخدام الإنترنت وتطبيقاته في مختلف المجالات.

مفهوم الإعلام الإلكتروني

يصعب وضع تعريف واحد جامع للإعلام الإلكتروني، نظراً لحداثة المصطلح وتعدد أشكاله وتطور أدواته. كما أن اندماج فنون الصحافة والإذاعة والتلفاز ضمن قوالب رقمية مشتركة جعل التمييز بينها أكثر تعقيداً، فلم يعد من السهل تصنيف بعض المواد المنشورة باعتبارها صحفية أو إذاعية أو تلفزيونية بصورة منفصلة.

ومن منظور شامل، يمكن النظر إلى الإعلام الإلكتروني باعتباره إعلاماً رقمياً يتيح للأفراد والمؤسسات إنتاج المحتوى ونشره والتفاعل معه في أي وقت، باستخدام أدوات وتقنيات إلكترونية متعددة.

وتعرّف اللجنة العربية للإعلام هذه البيئة، وفقاً للتعريف الوارد في المادة الأصلية، بأنها مجموعة من الخدمات والنماذج الإعلامية الجديدة التي تتيح إنشاء محتوى وسائل الاتصال الإعلامي وتطويره آلياً أو شبه آلي، من خلال التقنيات الإلكترونية الحديثة الناتجة عن اندماج تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات. وتشمل هذه الوسائل الإشارات والمعلومات والصور والأصوات التي تتكون منها المواد الإعلامية، مع تنوع إمكاناتها من حيث الشكل والمضمون.

ويمكن تعريف الإعلام الإلكتروني بصورة مختصرة بأنه نمط حديث من الإعلام ينشط في الفضاء الافتراضي، ويستخدم الوسائط الإلكترونية لإنتاج المحتوى وتداوله، وتديره مؤسسات وأفراد بقدرات وإمكانات متفاوتة، ويتميز بسرعة الانتشار وانخفاض التكلفة النسبية واتساع نطاق التأثير.

التكنولوجيا

بين التنافس

الدولي وتكامل

التجارة

الاقتصاد الرقمي يفتح مسارات جديدة للنمو والاستثمار

المنصات الإلكترونية توسّع نطاق التجارة وتعيد تشكيل المنافسة

الابتكار الرقمي يعزز كفاءة الأسواق ويرفع إنتاجية المؤسسات

أوروبا تقيّد السيارات الصينية
باتفاق تجاري جديد

دخلت المنافسة بين شركات السيارات الصينية والأوروبية مرحلة جديدة، بعدما توصل «الاتحاد الأوروبي» والصين إلى اتفاق يضع سقفًا لواردات السيارات الهجين الصينية؛ في خطوة تستهدف الحد من التدفقات المتسارعة إلى الأسواق الأوروبية، وتجنب تصعيد النزاع التجاري بين الجانبين.

وكشف مسؤول في «المفوضية الأوروبية»، الاثنين، عن أن الاتفاق، الذي يمتد 4 سنوات، يحدد واردات السيارات الهجين من الصين عند 350 ألف سيارة سنوياً، مع زيادة الحصة بنسبة 6 % كل عام. ومن المتوقع بدء تطبيق الإجراءات الأوروبية الأولى مطلع ديسمبر المقبل.

وبأني الاتفاق بعد نمو استثنائي لصادرات السيارات الهجين الصينية إلى أوروبا، مستفيدة من عدم خضوعها للرسوم الإضافية التي فرضها «الاتحاد الأوروبي» على السيارات الكهربائية الصينية بالكامل في أكتوبر 2024.

ويعكس التفاهم محاولة لتحقيق توازن بين حماية صناعة السيارات الأوروبية والحفاظ على العلاقات التجارية مع الصين، في وقت تواجه فيه الشركات الصينية تباطؤ المبيعات المحلية وتبحث فيه عن فرص للنمو الخارجي.

وارتفعت قيمة صادرات الصين من السيارات الهجين إلى دول «الاتحاد الأوروبي» الـ 27 إلى 7.5 مليار دولار خلال النصف الأول من عام 2026، مقارنة بنحو 2.5 مليار دولار في الفترة نفسها من العام الماضي، وفق بيانات الجمارك الصينية.

وبعد فرض الرسوم الأوروبية الإضافية على السيارات الكهربائية الصينية، أصبحت السيارات الهجين قناة رئيسية للحفاظ على نمو الصادرات وتوسيع الحصة السوقية.

ووفق تقديرات «جيفريز» للخدمات المالية والمصرفية والاستثمارية، فقد استحوذت شركات «سايك موتور» و«بي واي دي» و«شيري» على أكثر من 90 % من مبيعات السيارات الهجين الصينية في «الاتحاد الأوروبي»، بينما شكلت هذه الفئة أكثر من نصف مبيعاتها الأوروبية.

وتعادل هذه القيمة نحو 9 أضعاف صادرات عام 2021 بأكمله، التي بلغت 845 مليون دولار؛ مما يعكس التحول السريع في استراتيجية الشركات الصينية نحو السيارات الهجين القابلة للشحن.

وساعد ضعف البنية التحتية للشحن في بعض المناطق الأوروبية على زيادة الطلب على هذه السيارات، التي تجمع بين الحركات الكهربائية والوقود التقليدي، وتوفر مدى قيادة أطول مقارنة ببعض السيارات الكهربائية بالكامل.

معلومة
ورقم

46

مليار دولار

توقعت وكالة «موديز للتصنيف الائتماني» استمرار لجوء شركات الملكية الخاصة إلى الاقتراض لتمويل التوزيعات على المستثمرين، مع امتلاك الشركات التابعة لها في أوروبا والشرق الأوسط وإفريقيا قدرة على تحمل ديون إضافية بنحو 41 مليار يورو (46 مليار دولار).

مايكروسوفت توسع استخدام رقائرها
الخاصة لتقليص الاعتماد على إنفيديا

أعلنت «مايكروسوفت» اعتزامها التوسع في استخدام رقائق الذكاء الاصطناعي التي تطورها داخلياً، والاعتماد عليها بصورة أساسية لمعالجة طلبات المستخدمين، في تحول يستهدف تقليص اعتمادها على معالجات «إنفيديا».

وكشفت شركة البرمجيات عن الجيل الثالث من رقائقتها «مايا 300»، أمس الإثنين، والتي يبدأ إنتاجها في عام 2027، ضمن خطط لتوسيع قدراتها الحاسوبية وتحسين كفاءة

استهلاك الطاقة في مراكز البيانات. وتستهدف «مايكروسوفت» تركيب 96 رقاقة من الجيل الجديد في كل رف خوادم، أي ضعف عدد رقائق الجيل السابق، مع قدرة على معالجة ما يصل إلى 7 أضعاف حجم وحدات النصوص المستخدمة في الذكاء الاصطناعي. وتوفر الرقاقة الجديدة كفاءة أعلى بنسبة 40 % في معالجة وحدات النصوص لكل ميجاواط مقارنة بمعالجات الرسوميات، ما قد يخفف تكاليف تشغيل مراكز البيانات.

دردشة اقتصادية

تجمع بين الزراعة والصناعة والخدمات وسلاسل الإمداد

تجارة القهوة عالمياً.. صناعة بمليارات الدولارات ومحرك لاقتصادات الدول

1 225.2 مليار دولار القيمة المرتقبة للقطاع في 2026

2 البرازيل وفيتنام تقودان إنتاج حبوب البن على مستوى العالم



تُعد تجارة القهوة واحدة من أبرز الأنشطة الاقتصادية على مستوى العالم، إذ تجمع بين الزراعة والصناعة والتجارة والخدمات، وتشكل سلسلة إمداد دولية تمتد من مزارع البن في الدول المنتجة إلى شركات التخميص والتعبئة، وصولاً إلى المقاهي والمستهلكين في مختلف الأسواق. ومع اتساع قاعدة عشاق القهوة وتنوع طرق تحضيرها واستهلاكها، تواصل هذه الصناعة تعزيز حضورها في الاقتصاد العالمي، لتصبح قطاعاً مهماً يوفر فرصاً استثمارية ووظيفية واسعة.

وتشير التقديرات الواردة في البيانات المتداولة لعام 2026 إلى أن حجم اقتصاد تجارة بن القهوة عالمياً قد يصل إلى نحو 225.2 مليار دولار سنوياً، وهو ما يعكس القيمة الاقتصادية الكبيرة لهذا النشاط، الذي لا يقتصر على بيع الحبوب الخام، بل يشمل مراحل متعددة تضيف قيمة إلى المنتج النهائي، مثل المعالجة والتخميص والطحن والتغليف والتوزيع والتسويق.

وتستند أهمية القهوة التجارية إلى الطلب المستمر عليها في مختلف القارات، حيث أصبحت جزءاً من العادات اليومية للملايين الأشخاص، سواء من خلال إعدادها في المنازل أو شراؤها من المقاهي والمنافذ التجارية. كما أسهم انتشار سلاسل المقاهي العالمية وتوسع ثقافة القهوة المختصة في زيادة تنوع المنتجات، وفتح المجال أمام تقديم أصناف جديدة تعتمد على اختلاف مصادر البن وطرق تخميصه واستخلاصه.

الدول المنتجة والمصدرة
تقود حركة الأسواق

تتركز زراعة البن في عدد من الدول ذات

الظروف الجوية في الدول الرئيسية المنتجة على حجم المحاصيل وجودتها، بما ينعكس على الكميات المتاحة للتصدير والأسعار التي يدفعها المستوردون والمستهلكون.

كما تؤدي التغيرات في تكاليف الزراعة والأسمدة والطاقة والعمالة دوراً في تحديد هوامش الربحية للمزارعين والشركات العاملة في سلسلة الإمداد. وتتابع الجهات التجارية والمستثمرون مؤشرات الإنتاج والصادرات والمخزونات والأسعار العالمية لتقييم اتجاهات السوق واتخاذ قرارات الشراء والتسعير.

فرص استثمارية تتجاوز
بيع حبوب البن

ومع تطور أنماط الاستهلاك، لم تعد الفرص التجارية مقصورة على استيراد الحبوب وتصديرها، بل امتدت إلى التخميص والتعبئة وتصنيع المنتجات الجاهزة، وإنشاء المقاهي، وتطوير العلامات التجارية، وتوفير معدات التحضير، والتجارة الإلكترونية. وتتيح هذه الأنشطة للشركات تحقيق قيمة مضافة من خلال تقديم منتجات متنوعة وخدمات تستجيب لتفضيلات المستهلكين. وفي ظل هذه المعطيات، تظل القهوة من السلع الزراعية ذات الحضور البارز في التجارة الدولية، بفضل اتساع قاعدة الطلب عليها وارتباطها بمصادر دخل ملايين العاملين. ومع ذلك، فإن تقدير حجم السوق بنحو 225.2 مليار دولار في 2026 يحتاج إلى تحديد نطاقه، وما إذا كان يشمل تجارة البن وحدها أم سوق القهوة بمختلف منتجاتها وخدماتها؛ إذ تختلف القيم المنشورة باختلاف تعريف السوق والمنهجية المستخدمة في احتسابها.

وخلطات البن المختلفة، وغالباً ما تكون أقل سعراً. ويسهم هذا التنوع في تلبية احتياجات شرائح مختلفة من المستهلكين، وفقاً للأذواق ومستويات الأسعار.

الأسعار والإمدادات تحددان
اتجاهات القطاع

على الرغم من اتساع السوق العالمية، تواجه تجارة القهوة تحديات ترتبط بتقلبات الإنتاج والأسعار، والتغيرات المناخية، وتكاليف النقل والشحن، إلى جانب التوازن بين العرض والطلب. ويمكن أن تؤثر

دعمها دخول المزارعين والعاملين في عمليات الحصاد والمعالجة والنقل والتخزين. وتشير بيانات المنظمة إلى أن قطاع القهوة يدعم سبل معيشة ما يصل إلى 25 مليون مزارع وأفراد أسرهم، ما يعكس أثره الاجتماعي والاقتصادي الواسع.

وتنقسم حبوب البن المتداولة عالمياً بصورة رئيسية إلى نوعين، هما أرابيكا وروبوستا. وتستحوذ أرابيكا على نحو 60 % من الإنتاج العالمي، وتستخدم على نطاق واسع في القهوة المحمصة والمطحونة، بينما تدخل روبوستا في صناعة القهوة سريعة التحضير

الظروف المناخية المناسبة، وفي مقدمتها البرازيل وفيتنام، اللتان تمثلان معاً قرابة نصف الإنتاج العالمي، وفق بيانات منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة. وتأتي كولومبيا وإندونيسيا وأوغندا أيضاً ضمن أبرز الدول المشاركة في تجارة البن الدولية، فيما تمثل الأسواق الأوروبية والولايات المتحدة من أهم وجهات الاستيراد والاستهلاك.

وتكتسب هذه التجارة أهمية خاصة بالنسبة إلى الدول المنتجة، إذ توفر عائدات التصدير مصدراً للعملة الأجنبية، فضلاً عن

ادارة الاعلان

جان حنا

advertisement.aalamaleqtisad@gmail.com

لارسال الأخبار

ادارة التحرير

info@aalamaleqtisad.com

مدير التحرير

نادين شعيتو

editor@aalamaleqtisad.com

رئيس التحرير

ميشيل وليام

+961 81671128



editor@aalamaleqtisad.com